الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
رقم:

# الجزائريون والقوانين الاستثنائية الفرنسية (قانون الأهالي 1881/قانون التجنيد الإجباري 1912)

– أنموذجا –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
* عزيري أنوار

تحت إشراف :
د. إبراهيم مرزقلال

| أعضاء اللجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الرتبة |
| د. بتة مرزوق | جامعة محمد بوضياف المسيلة | رئيسا |
| د. مرزقلال إبراهيم | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مشرفا ومقررا |
| د . عباس فتحي | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/ 2018–2019م

# شكر وعرفان

إنه لمن دواعي سروري أن أتوجه بجزيل الشكر و التقدير الكامل للأستاذ المشرف "إبراهيم مرزقلال" الذي لم يبخل علي بإرشاده وتوجيهه. كما لا أنسى أن أتقدم بأحر الامتنان والعرفان لكل أساتذة قسم التاريخ الذين كان لهم الفضل بعد الله في توجيهي لاختيار هذا الموضوع وأخص بالذكر كل من الأستاذ "بيرم كمال" والأستاذ "بن أزواو فتح الدين" والأستاذ عيسى بن قبي

و شكري موصول أيضا إلى كل من كانت له بصمة في عملي هذا إما بدعم معنوي أو علمي سواء داخل الجامعة أو خارجها، وبالأخص الأساتذة القائمين على متحف المجاهد

# اهداء

الى ارواح شهدائنا الأبرار

الى كل من أحب وأخلص بحبه لهذا الوطن المفدى

الى كل من ارتشف من كأس العلم فطلب المزيد

الى والدي الكريمين محمد عزيري والوازنة العاقل اللذين كانا سندا ودرعا منيعا لي كل مراحل حياتي الى اخوتي زهور ، نور الدين والهواري وأمال وزجها حمزة وابنتهما خديجة

الى أعمامي وأخوالي ولكل صديقاتي أهدي هذا العمل

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر** | |
| **الإهداء** | |
| **قـــــــــــــائمة المختصرات.** | |
| **مقـــــــــــدمة.** | 01 |
| **الفصل الأول :الأوضاع العامة للجزائر (1830ـ1912)** | 07 |
| المبحث الأول :الأوضاع السياسية. | 08 |
| المبحث الثاني :الأوضاع الاقتصادية. | 15 |
| المبحث الثالث:الأوضاع الاجتماعية والثقافية . | 23 |
| **الفصل الثاني:قانون الأهالي1881.** | 36 |
| المبحث الأول :مفهوم قانون الأهالي. | 37 |
| المبحث الثاني:مضمون قانون الأهالي. | 40 |
| المبحث الثالث:انعكاسات قانون الأهالي على الجزائريين . | 45 |
| المبحث الرابع :المواقف من قانون الأهالي. | 50 |
| **الفصل الثالث:قانون التجنيد الإجباري 1912.** | 57 |
| المبحث الأول:جذور مسالة التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي. | 58 |
| المبحث الثاني:تطبيق التجنيد الإجباري03فيفري 1912. | 62 |
| المبحث الثالث:انعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين. | 65 |
| المبحث الرابع :المواقف اتجاه قانون التجنيد الإجباري. | 77 |
| خـــــــــــــــاتمة. | 89 |
| الملاحـــــــــــــــق. | 93 |
| قائـــــــــمة المصادر والمـــــــــراجع. | 99 |

# قائمة المختصرات:

| الاختصار | دلالـــــــــــــــــــــــــــــــته |
|---|---|
| تع | تعريب |
| تق | تقديم |
| تر | ترجمة |
| د:ت | دون تاريخ |
| د:ن | دون ناشر |
| د:م | دون مكان |
| مج | مجلد |
| ج | جزء |
| ط | طبعة |
| الع | العدد |
| ص | الصفحة |
| الح ع1 | الحرب العالمية الأولى |
| م .و. د. ب .في .ح و.ج .و.ث.أ. ن 1954 | المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. |

طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال قرن ونصف من الزمن العديد من القوانين التعسفية في حق الشعب الجزائري ،والتي هدفت من خلالها إلى اضطهاد الجزائريين وضمان السيطرة على البلاد ،إذ نجدها قد أصدرت دستورا في نوفمبر 1848 والذي اعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية ،وقد أضفى الشرعية على القرار الصادر في لائحة 22جويلية 1834 وكما سنت قانون التجنيس في 14جويلية 1865،والذي حاولت به فصل الجزائريين عن شخصيتهم الإسلامية بمنحهم الجنسية الفرنسية شرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية ،وللسيطرة على المزيد من الأراضي أصدرت قانون "وارني"،ولم تكتفي عند هذه القوانين وإنما راحت تسن المزيد من القوانين التعسفية في حق الجزائريين والتي منها قانون الأهالي الذي أصدرته رسميا في( 28 جوان 1881)،وكذلك قانون التجنيد الإجباري الصادر في (03فيفري 1912).

وعليه كان موضوع دراستنا موسوم بـ"الجزائريون والقوانين الاستثنائية الفرنسية "والذي سنتناول فيه :

- ✓ قانون الأهالي 1881.
- ✓ قانون التجنيد الإجباري 1912.

ـ **أهمية الدراسة :**لهذه الدراسة أهمية علمية ،كونها تسلط الضوء على جانب من جوانب السياسة التعسفية الفرنسية ،من خلال فرضها للقوانين الاستثنائية على الجزائريين .

ـ كما أن للدراسة أهمية أكاديمية ،كونها تضيف رصيدا معرفيا إضافيا لدى مكتبة الكلية حول القوانين الفرنسية التعسفية المفروضة على الشعب الجزائري إبان الاحتلال .

ـ **أسباب اختيار الموضوع :** تضافرت عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع ،منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية .

**ـأسباب ذاتية :**

ـالرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه القوانين ،لأنه لم يكن لدينا معرفة كافية حولها

ـ تشجيع بعض أساتذة قسم التاريخ ،من أجل اكتساب المزيد من المعلومات وفهم السياسة الفرنسية .

ـ محاولة إدراك معاناة الجزائريين في ظل هذه القوانين المفروضة عليهم .

**ـ أسباب موضوعية :**

ـ قلة الدراسات الأكاديمية _في حدود اطلاعنا_تختص بدراسة هاذين القانونين على مستوى كلية الجامعة .

ـ المساهمة في إثراء البحث العلمي بمثل هذه الأنواع من الدراسات العلمية الأكاديمية

ـ محاولة التعمق في دراسة القوانين الفرنسية في الجزائر إبان الاحتلال .

ـ محاولة لفت الانتباه إلى ضرورة دراسة مثل هذه القوانين .

**ـ أهداف الدراسة :**

ـ إعداد دراسة أكاديمية تتناول القوانين الفرنسية والمتجسدة في قانون الأهالي والتجنيد الإجباري ،وبالتالي الوصول إلى إعطاء صورة عن تعسف السياسة الاستعمارية ، ومعاناة الجزائريين جراء ذلك وأهم الانعكاسات التي خلفتها .

**الإشكالية :**

ـ تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على القوانين الفرنسية المطبقة على الجزائريين بصفة استثنائية وتعسفية،بهدف إخضاعهم واستغلالهم لتحقيق السيطرة على البلاد، ولعله من بين هذه القوانين "قانون الأهالي" و"قانون التجنيد الإجباري "وعليه فإشكالية هذه الدراسة هي :

ـ إلى أي مدى استطاعت السلطات الاستعمارية الفرنسية فرض قوانينها الاستثنائية على الجزائريين واضطهادهم خاصة من خلال فرض "قانون الأهالي"و"قانون التجنيد الإجباري"؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات :

- كيف كانت أوضاع الجزائر منذ الاحتلال وإلى غاية سن هذه القوانين ؟
- فيما تمثلت هذه القوانين ؟
- ماهي انعكاسات هذه القوانين على الجزائريين ؟
- كيف كانت المواقف الجزائرية والفرنسية من هذه القوانين ؟

**ـ المنهج المتبع :**

ـ ومن أجل التحكم المنهجي في المادة العلمية لهذه الدراسة فقد اعتمدنا على **المنهج التاريخي** وهو ذلك المنهج الذي يقوم بدراسة الوقائع الماضية ،وتحليل المشكلات الإنسانية ومحاولة فهمها ،لفهم الحاضر على ضوء الماضي لتنبأ بالمستقبل [1].وقد وضفناه في رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل في خطة هذه الدراسة .

ـ **المنهج الوصفي** :وهو ذلك المنهج الذي يقوم بوصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها و وصف الحالة السابقة للظاهرة لتنبؤ بالمستقبل [2].وقد استعملناه في وصف الأحداث وحالة الجزائريين ومعاناتهم من هذه السياسة .

ـ **المنهج التحليلي:** وهو الذي يعتمد أساسا على المادة التاريخية لدراستها وتحليلها ،وطرح التساؤلات والتعليق عليها للوصول إلى النتيجة التي تعتبر تفسيرا منطقيا للأحداث [3].

وقد استخدمناه في تحليل قانون الأهالي والتجنيد الإجباري ،وظروف إصدارهما ومن ثم تحليل مواقف الجزائريين والفرنسيين من هذين القانونين .

---

(1) مروان عبد المجيد إبراهيم :أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ،مؤسسة الوراق ،عمان ،ط1 ،2000 ص147.

(2 )المرجع نفسه ،ص126.

( 3) مفيد الزيدي : منهج البحث التاريخي ،دار المناهج للنشر ،الأردن ،2009 ،ص 180.

**ـ الدراسات السابقة "**

ـ لا طالما جلبت القوانين الفرنسية اهتمام الباحثين لذلك نجد العديد من الدراسات التي تتطرق لهذه القوانين ،لكننا نجد هذه الدراسات تختلف من حيث عرضها أو في عناوينها ، والغالب أنها ناقشت هذه القوانين من جوانب معينة فمنها من تناولها كجزئية ضمن دراسة معينة ،ومنها من تناولها كدراسة منفردة وشاملة لذلك فقد وجدنا بعض الدراسات قد تناولت

قانون الأهالي والتجنيد الإجباري كدراسات مستقلة اللهم بعض الدراسات ،لذلك فقد حاولنا الجمع بين هذين القانونين في هذه الدراسة كأنموذجين عن القوانين الاستثنائية الفرنسية .

وهانحن نقدم بعض الدراسات التي تطرقت لهذين القانونين :

ـ بلجة عبد القادر: مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري [1907-1945]،دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .

ـ سارة بوترعة ،حياة حمودة: السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين [1865-1873-1881 ـ 1912]،ماستر في التاريخ العام .

ـ علي بشريرات :ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر [1830-1962].

ـ أوليفيه لوكور غرانميزون :في نظام الأهالي .

ـ أحمد توفيق المدني :هذه هي الجزائر .

**ـ خطة البحث :**

ـ ومن خلال المادة العلمية المتوفرة ،فقد قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول ثم خاتمة .

**الفصل الأول:** تناولنا فيه أوضاع الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى غاية بداية تطبيق قانون الأهالي والتجنيد الإجباري .واندرج تحته ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الأوضاع السياسية ، و في المبحث الثاني الأوضاع الاقتصادية ،بينما تناولنا في المبحث الثالث الأوضاع الاجتماعية والثقافية .

**الفصل الثاني:** تطرقنا في الفصل الثاني لقانون الأهالي الصادر سنة 1881،وقد اندرج تحته أربعة مباحث ، عنونا المبحث الأول بمفهوم قانون الأهالي ،والثاني بمحتوى قانون الأهالي ،أما الثالث فقد تطرقنا فيه إلى انعكاسات قانون الأهالي على الشعب الجزائري في حين تناول المبحث الرابع المواقف الجزائرية والفرنسية من هذا القانون .

**الفصل الثالث:** اختص الفصل الثالث بدراسة قانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912،احتوى هذا الفصل على أربعة مباحث ،جاء المبحث الأول بعنوان جذور مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي ،وجاء المبحث الثاني بعنوان ظهور قانون التجنيد الإجباري سنة1912،وعنونا المبحث الثالث بانعكاسات قانون التجنيد على الجزائريين وخصصنا المبحث الرابع للحديث عن مواقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري للجزائريين.

كانت الجزائر محل أطماع الساسة الفرنسيين على مر الأزمنة .وما لبثت أن تحققت هذه الأطماع باحتلال الجزائر سنة 1830 ، هذا الاحتلال الذي كان نقمة على الجزائريين عامة، لأن السلطات الفرنسية قد عمدت بعد الاحتلال مباشرة على بسط نفوذها وهيمنتها على البلاد والعباد ، إذ قامت بسن قوانين و إجراءات تعسفية كان لها الأثر السلبي والمدمر على جميع الجوانب الحياتية للجزائريين ، فكانوا مجبرين على أن يعيشوا دون حقوق سياسية كالعبيد ، وأن تعود فوائد بلادهم الاقتصادية بالنفع على فرنسا وأن يبقوا دون صناعة تكسبهم لقمة العيش ، كما أن أحوالهم الاجتماعية بقيت تسير نحو التدهور الشديد نتيجة السياسات الفرنسية الرامية لتفكيك المجتمع الجزائري وتفقيره وتجهيله مما سمح لها بتحقيق طموحاتها السياسية في إخضاع الجزائر وجعلها جزء من أرضها .

## المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

حاولت فرنسا بعد احتلالها للجزائر أن تجعلها ضمن ممتلكاتها وجزء لا يتجزأ من أرضها ومستعمراتها فكان هذا المسعى من أخطر المساعي والافتراءات الفرنسية ، ولكن الحقيقة هي أن الجزائر لم تكن ولن تكون فرنسية لأنها موجودة منذ آلاف السنين . فرغم أن الإدماج معناه ذوبان شيء مع شيء آخر فيكونان في النهاية شيئا واحد ، إلا أنه لم يتمتع الجزائري بنفس الحقوق والواجبات التي يمتلكها الفرنسي في بلده وفي الجزائر[1]، ولتحقيق هذا المسعى أنشأ "ديبورمون " في 6جويلية 1830 لجنة حكومة والتي كلفت بتقصي أوضاع الجزائر .ودراسة امكانية تحقيق إدماجها بفرنسا ، وتعيين بعض الأعيان الجزائريين للسهر على تسيير الشؤون الداخلية وذلك بتوليهم إدارة هيئة مركزية والتي هي عبارة عن مجلس بلدي لإرضاء أولئك المتعاونين معها [2]. كما صدرت تعليمة ملكية في 01ديسمبر 1830 هذه الأخيرة تقضي بالفصل بين السلطة المدنية والعسكرية وأكدت على ضرورة الفصل حتى يتم دمج الجزائر بفرنسا ، ذلك أن الحكم العسكري قد سمح للقادة العسكريين بأن يبسطوا أيديهم على دواليب السلطة في تسيير الجزائر واستغلالها ، ما انعكس سلبا على سير الحكم في الجزائر وإخضاعها [3].

كما تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث عملات هي :عمالة الجزائر ، عمالة وهران وعمالة قسنطينة وإخضاع هذه العملات لسلطة الحاكم العام بالجزائر العاصمة . وتقسم هذه

---

(1) فضيل الورثلاني :الجزائر الثائرة ، دار الهدى ، الجزائر ، [د، ت، ]ص 57.(ينظر):فرحات عباس:تشريح حرب ، تر:أحمد منور، دار لمسك، الجزائر ، 2001 ، ص48 .

(2)بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 -1962 وانعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة الجزائر، 2010، ص91.

(3) بوضرساية بوعزة : الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م ، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحرة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007، ص50.

العملات إلى دوائر وبلديات مثلما هو التقسيم في فرنسا ، وعلى كل عمالة نائب بمثلها في الجمعية الوطنية الفرنسية وهذا حسب القرار الصادر في 22جويلية 1834 [1].

ولإحكام قبضتها على الجزائر والجزائريين والتحكم في تسييرهم ، إذ نجدها قد أنشأت المكاتب العربية، هذه الأخيرة التي كان لابد من إنشاءها نتيجة عدم فهم السلطات الاستعمارية للغة وثقافة وعادات الجزائريين وكذلك نتيجة ازدياد الفوضى عقب احتلال البلاد .

فكان لابد من استحداث مؤسسة لتكون همزة وصل بين الشعب الجزائري والسلطة الاستعمارية ، لذا قام "الدوق دوريفيقو "باستحداث مصلحة سميت بمصلحة الشؤون العربية والتي أوكلت إدارتها إلى النقيب "لامورسيار" كونه يحسن استعمال اللغة العربية ، يعرفها "فرديناند هيقونيت " والذي كان أحد رؤساءها أنها حلقة وصل بين الجنس الأوربي والجنس الأهلي القاطن بالبلاد، هذه المكاتب العربية أنشأتها الإدارة الاستعمارية حتى تتمكن من إخضاع القبائل العربية الرافضة لسلطتها، والإشراف على مراقبة تحركات الأهالي ومراكزهم الدينية ، خاصة الأسر ذات النفوذ الواسع كونها تدعم الثورة ضد السلطة الفرنسية ، كما أوكلت للمكاتب العربية مهمة الفصل في القضايا والخصومات تحدث بين الأهالي ، وجباية الضرائب من القبائل الجزائرية[2].

كما تولت مهمة شرطة الأهالي وتنظيمهم ، وكانت تجبي الضرائب تحت إشراف حكام المقاطعات ، وقد كانت هذه المؤسسة مهمة جدا بالنسبة للفرنسيين ورؤساء الأهالي الداعمين للاستعمار.، لكن السياسة التي اتبعتها هذه المكاتب أثارت استياء المستوطنين الأوربيين كونها ضيقت من إمكانية امتداد سلطتهم السياسية والإدارية ، ورأوا فيها قوة

---

(1) بشير بلاح :كرونولوجيا الجزائر [1830 -2000]، دار دزاير أنفو ، الجزائر ، ط1 ، 2013 ، ص21.

(2) صالح فركوس :إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي الجزائر ، دار البصائر ، الجزائر ، ط1، 2013، ص12

داعمة للسلطة العسكرية ، لذلك فمنذ إنشاءها سنة1844 وهي تمارس سلطات واسعة بواسطة ضباطها [1] .

تكونت المكاتب العربية من قائد المكتب والمدير، ضابط مسؤول عن الصحة ، وضابط مسؤول عن دفع الكفاءات والأجور ، مترجمان ، ضابط صف ، كاتب عربي وآخر فرنسي حاجبان (شاوش)وكيل الضياف[2]، لكن مع ازدياد الضغوط على المكاتب العربية وسياستها، وسقوط الإمبراطورية الثانية وانهزام نابليون الثالث واعتقاله من طرف الألمان، فكان على المعمرين أن يشنوا ضدها حملات دعائية ، إذ اتهموها بأنها قد دعمت الثوار في انتفاضة 1871 ، وباقي الثورات المحلية ، فصدر قرار عن حكومة الدفاع الوطني في 24 أكتوبر 1871 ينص على إلغاءها [3].

وبعد الانقلاب الذي أحدثه نابليون الثالث على الجمهورية الثانية الحاكمة في فرنسا في نوفمبر 1852 أعلن هذا الأخير نفسه إمبراطورا على فرنسا ، ومن ثم أظهر اهتمامه بقضايا الجزائريين ، فسعى إلى كسبهم إليه فقام بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 24جويلية 1858 وأسند إدارتها إلى "جيروم نابليون "[4]، وقد تكونت هذه الوزارة من مديرية شؤون الجزائر ومديرية المستعمرات، وهاتين الأخيرتين تحولتا عن وزارتي الحرب والبحرية ، ودخلت كل المصالح المدنية بالجزائر تحت وصاية هذه الوزارة ماعدا التعليم والشؤون الدينية وقد أوكل إلى هذه الوزارة مهمات متعددة ، فكان عليها بذلك توحيد جميع المصالح والهيآت الحكومية بالجزائر ومن ثم إخضاعها لسلطة مركزية واحدة ماعدا المالية والجمارك أما المهمة الثانية فهي تعويض مقام الحام العام بالجزائر ، ذلك أن الوزارة قد

(1) صالح فركوس :المرجع نفسه ، ص18.

(2)المرجع نفسه ، ص19.

(3) صالح فركوس :المرجع السابق ، ص366.

(4) نادية زروق :سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر أنموذجا [1870 -1900]، ماجيستر في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر 2، الجزائر ، 2010 ، ص16.

ألغت هذه المناصب وأصبحت هي التي تختص في الشؤون الجزائرية ، أما مهمتها الأخرى فهي إعادة هيكلة إدارة الجزائر ودلك بإنشاء أمانة عامة في الوزارة مهمتها الإشراف على قضايا العدل والشؤون الدينية والتعليم ، وكذلك الشؤون الداخلية والمالية والأمور العسكرية والبحرية ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى لوزارة الجزائر والمستعمرات [1].

وقد قال عن هذه الوزارة "جون كامبون :وذلك في إطار تبريره لإنشائها بأن المستجدات تفرض علينا جمع مصالح الجزائر وتونس والمستعمرات الأخرى في سلطة واحدة . وقد تم خلال هذه الوزارة إتباع سياسة غير واضحة في تسيير الجزائر ، فازداد الصراع والتصادم بين المؤيد للتخلص من النظام العسكري والقضاء على سلطة المكاتب العربية، و بين المؤيد لإبقاء سلطة مركزية بالجزائر خادمة لمصالح المعمرين [2].

ثم استقال جيروم نابليون من الوزارة وتسلم إدارتها "شاسلولوبا "والذي كان أحد المدنيين ، وقد واصل عمل السلطة الاستعمارية في إلحاق الجزائر عبر الوزارة وتشجيع الاستعمار والعمل على أريحية الكولون ، ثم في 1860 زار نابليون الثالث الجزائر وجمعته لقاءات مع عناصر هامة بالجزائر وتعرف على مشاكل البلاد وأهلها ، وعلاقة المدنيين بالعسكريين ، وبعد عودته إلى فرنسا ألغى وزارة شؤون الجزائر والمستعمرات، وأعاد منصب الحاكم العام برئاسة"بيليسيي"[3].

(1) عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997 ، ص127 .

(2)جمال خرشي :الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر [1830 -1962 ]، تر :عبد السلام عزيزي ، دار القصبة، الجزائر ، 2009 ، ص204 .

(3)نادية زروق: المرجع السابق ، ص 17.

وفي إطار سياسة نابليون الثالث الرامية إلى تقريب الأهالي الجزائريين إليه وإلى السلطة الفرنسية، قام بإعلان مشروع المملكة العربية وهي فكرة ظهرت خلال الستينات من القرن التاسع عشر ، ويقصد بها جعل الجزائر مملكة عربية وتعيين الأمير عبد القادر نائبا فيها على الإمبراطور نابليون الثالث ، وقد ظهرت بعد زيارة الإمبراطور للجزائر في 1860 بعد عودة الحكم العسكري في 1858، وقد أعرب نابليون عن هذا المشروع في رسالة وجهها إلى "بيليسيي" بقوله أن الجزائر ليست مستعمرة ولكنها مملكة عربية[1].

وقد ساعدت عدة ظروف دولية ومحلية على تبني نابليون لهذا المشروع ذلك أنه قد رأى صدى إنجازات الأمير بعبد القادر في حله لأزمة الشام في 1860 ، وعودة الصداقة بينه وبين الإمبراطور نابليون ، وكذا انتشار الهدوء بالجزائر .وقد رأى نابليون أن يكون الجزائري في هذه المملكة قوة عاملة تخدم الزراعة، وأما الأوربي فدوره يتمحور في تطوير النشاط الصناعي والتجاري وإنشاء المؤسسات الكبرى والتعامل مع العالم الخارجي ، وبالتالي يكون من حق فرنسا الحصول على التطور والازدهار وذلك على حساب الشعوب الإفريقية والأسيوية العربية التي تحركها نزعة الانفصال عن الدولة العثمانية ، كما صادف إنشاء المملكة العربية تدشين قناة السويس لتفعيل مركز فرنسا بالمنطقة[2].

لقيت فكرة المملكة العربية معارضة شديدة من طرف الكولون لأنهم رأوا أن سلطتهم ستطبق وسيسيطر الأهالي الجزائريين على السلطة ، وهو نفس الموقف الذي حمله "وارني وجول دوفال "و "مارسيل لوسي " وعبروا عليه في جرائدهم ومن خلال المقالات والمؤلفات .وكتب "اميل دوجراردين "أن اختيار الجزائر لنيابة ملكية ويقوها عبد القادر ستعود بالضرر

(1) نادية زروق: المرجع السابق ، ص 17.

(2) أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية ، [1830 -1900]، ج1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1ر، 1992 ، ص396 .

عليه وبالنفع علينا[1]، كما أن الأمير عبد القادر قد رفض المنصب في هده المملكة كون هدا الطلب مصدره فرنسا الاستعمارية [2].

وفي محاولة من نابليون الثالث لجلب الجزائريين نحو السلطة الفرنسية و الرضوخ لها أقنع مجلس الشيوخ <السيناتوس كونسيلت> بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين وعلى إثر جلك صدر قانون في 14جويلية 1865 والذي بمقتضاه منح الجنسية الفرنسية للأهالي الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية ، ويحضون في ظل ذلك بالمواطنة الفرنسية، بعد تقديم طلب التجنيس إلى الإدارة الفرنسية، وبذلك يخضعون للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية لذا فمن سلبيات هذا القانون أن الأهالي الجزائريين بقوا من الناحية القانونية في حالة غامضة فهم ليسوا فرنسيين ولا مواطنين جزائريين [3].

وقد نصت المادة الأولى من قانون التجنيس على أن الأهلي المسلم الفرنسي خاضع لقانونه الإسلامي ، ولكنه إذا قدم طلب التجنيس فإنه يحصل على حقوق المواطنة الفرنسية ويخضع للقوانين الفرنسية سواء المدنية أو السياسية ، ونصت المادة الرابعة على أن الجزائري يمكنه أن يكتسب المواطنة في سن الواحدة والعشرين من عمره . وقد كان على المتحصل على الجنسية الفرنسية أن يلتزم بدفع الضرائب والمساهمة في الخدمة العسكرية البرية والحرية ، كما أنه منح حق التوظيف العمومي ، ورغم ذلك فقد ظهرت ردت فعل مناهضة لهذا القانون كونه يسلخ ويرد صاحبه عن دينه وقيمه الحضارية ، فكان عدد

(1) بوعلام بسايح :من لويس فليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مضفرا، تع:خليل أحمد خليل ، المؤسسة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 2010، ص188 .

(2) بديعة الحسيني الجزائري :الأمير عبد القادر حقائق ووثائق ، دار المعرفة ، الجزائر ، ط2 ، 2008 ، ص230 .

(3) شارل روبير أجرون:المسلمون الجزائريون وفرنسا[1871 -1919]ج1 ، تر:الحاج مسعود ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، ص630.

المتجنسين قليل جدا ، فتم تسجيل خلال الفترة مابين( 1865-1874 )تجنيس 458 شخصا فقط .[1].

وفي إطار التجنيس منحت السلطات الفرنسية تجنيسا لليهود وذلك بفضل "إسحاق موشي كريميو " المعروف ب "أودولف كريميو "في 24 أكتوبر 1870 ، وقد كان كريميو شديد الارتباط بإخوانه اليهود فاستغل منصبه كمسؤول أول عن شؤون الجزائريين في حكومة الدفاع الوطني ، وقد كان قرار التجنيس يشمل اليهود جماعيا وإجباريا [2].

وبعد صدور قرار تجنيس اليهود ظهرت مواقف وانطباعات رافضة لهذا القرار خاصة من طرف اليهود أنفسهم إذ تحفظوا تجاه هذا القرار ، خاصة يهود قسنطينة كونهم كانوا خائفين من أن يؤثر هذا التجنيس على عقيدتهم اليهودية وهويتهم الحضارية كما أن المسلمين الجزائريين تخوفوا من أن تمنحهم فرنسا الجنسية الفرنسية بصفة جماعية لأنهم لم يرغبوا فيها يوما ، ذلك لأن مطالبهم تدور دائما حول الحصول على الحقوق التي سلبتها فرنسا منهم ، كما رفضه " المقراني " بالرغم من تواصله الحسن مع فرنسا حيث قال <<إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ولا أقبل أن أخضع لحاكم من التجار اليهود >>[3].

(1) يحياوي مرابط مسعودة:المجتمع المسلم والمجتمعات الأوربية في الجزائر القرن العشرين ، دار هومه ، الجزائر، مج1و 2010، ص94.

(2) أبو القاسم سعد الله :خلاصة تاريخ الجزائر [1830 -1962]، دار الغرب الإسلامي ، ، بيروت، ط1، 2007 ، ص72

(3)محمد عيساوي ونبيل شريخي :الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري [1830 -1871]، كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ص145.

## المبحث الثاني :الأوضاع الإقتصادية .

شجعت السلطات الاستعمارية على استيطان الجزائر وتعميرها فمند بداية الاحتلال تمكن الجنود والمدنيون من الحصول على مناطق استيطانية هامة ، كان هدفها في دلك إذابة المجتمع الجزائري بهويته ولغته وحضارته في المجتمع الفرنسي والأوربي ، وقد قام "بيجو "بتشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر لتحقيق استيطان شامل ، ما قام بتشجيع سلب الأراضي من الجزائريين ومنحها للمستوطنين مستهدفا في دلك المناطق الخصبة ، التي كان بها أصحابها الأصليون ثم طردوا، وقد سلكت الإدارة في البداية طريقة أخذ الأراضي عبر الشراء ، لكن سرعان ماسلكت طريق الأخذ بالقوة في الاستحواذ على الأراضي لاستيطانها[1].

وقد أصدر "بيجو" في 10 أفريل 1847منشورا تمكن من خلاله من نزع أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين وتم بذلك الاستحواذ على مزيد من الأراضي لزيادة المساحات الاستيطانية على أخصب الأراضي وكانت قد نشأت قبل سنة 1847 ، 61 قرية استيطانية كماقررت بناء 16 مركزا استيطانيا وذلك خلال الفترة من 1847-1852[2].

وقد عرفت الجزائر نوعين من الاستيطان ، فأولها الاستيطان الرسمي وهو الذي يتم من خلاله الاستحواذ أو شراء الدولة للأراضي ، وقد بدأ هذا النوع من الاستيطان منذ سنة 1832، إذ عمدت السلطات الأوربية إلى تهجير الأوربيين وتنظيم مستوطناتهم في الأراضي والتي منحتهم إياها مجانا ، فقد توافدت مجموعتان الأولى تكونت الأولى من 50 عائلة ومنحت أراضي بمساحة 1314 هكتار. أما المجموعة الثانية فضمت 20 عائلة

(1) محياوي رحيم :دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابه، ط1، الجزائر ، 2006، ص14.

(2) بن داهة عدة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، [د:ن]، الجزائر ، ج1، 2008 ، ص 114.

ومنحت 93 هكتار ومن خلاله استوطن أصحاب رؤوس الأموال بالمناطق الحضارية ، ثم في 1836 ازداد اقتطاع الأراضي من أصحابها رغم حيازتهم على حقوق ملكيتها فكان من الصعب أخذ هذه الأراضي إلى الاستيطان الحر ، هذا الأخير الذي جاء بعد ازدياد أسعار بناء القرى الاستيطانية [1].

وقد حدثت هجرات كبيرة صاحبها ازدياد في عدد مراكز الاستيطان ، إذ نزل في القطاع الوهراني مهاجرون من اسبانيا و"جزر البايار"، واستقروا في أغلال و"سيدي دحو" أما عدد القادمين من فرنسا فبلغ خلال هذه السنة 107 فرنسيا وكذلك 1900 من اسبانيا و"الباليار" ، و117 فرنسيا و1195 أوربيا حلو بدوار "بيدو" ، رأس الماء"فبلغ عدد المستوطنين بين سنوات 1836-1896 حوالي 578480 مستوطنا [2].

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الاستعمارية قد منحت بعد الحرب الفرنسية الألمانية سنة 1870 ، لسكان مقاطعة الألزاس واللورين مساحات هامة من أخصب أراضي الجزائريين قدرت بمائة ألف هكتار بعد طرد أصحابها المشاركين في ثورة المقراني[3].

كما أخضعت السلطات الاستعمارية الجزائريين منذ الاحتلال لتشريعات ضرائبية متعددة وذلك حتى تزيدها ثقلا فوق ثقل باقي السياسات التعسفية .وقد تنوعت وتعددت الضرائب حسب الظروف ، ومن بين هذه الضرائب نجد الضريبة العربية والتي كانت تجبى عن العشور وهي عشر الحبوب ، وضريبة الحكر التي يتم أخذها بعد أن يقوم صاحب الأرض بكراءها ، وقيمتها 20 فرنك للهكتار ، كما نجد ضريبة الزكاة والتي عن المواشي إذ يدفع خروف أو عنزة من أصل 100 رأس ، وعجل من 40 رأس ، ثم أصبحت الضريبة

(1) محياوي رحيم : المرجع السابق، ص ، 22- 24.

(2) بن داهة عدة :المرجع السابق ، ص133.

(3) بوضرسايةبوعزة:المرجع السابق، ص115.

تأخذ نقدا فكان على الأهالي دفع 0، 05 فرنك عن العنزة و10 فرنك عن الخروف و 05,0 فرنك عن العجل و4 فرنك عن الجمل[1].

ولم يكن الأوربيون يخضعون لهذه الضريبة بتلك الدرجة التي كان يخضع لها الجزائريون ، ففي 1870 دفع السكان 14 فرنك وفق الضريبة العربية و22مليون فرنك ضريبة متنوعة وكانت نهاية هذه الضرائب مع إصلاحات 1919.كما أنها فرضت على الأهالي بعد الحروب ضدها ضريبة تسمى ضريبة الحرب، وفي البلديات الكاملة الصلاحيات سنت فيها الضرائب المسماة بالسنتيمات المضافة يجمعها ضباط المكاتب العربية ، والتي لم تراع فيها فقر الأهالي، إذ كانت تأخذ تأمينا على أراضيهم في حالة عدم قدرتهم على دفعها، وقد أنعشت هذه الضرائب الخزينة الفرنسية، وقد صرح "جارو"باسم لجنة الضرائب، أمام مندوبية المستوطنين في 1899أنه للضرائب أهمية كبيرة لأنها مصدر الخزينة [2].

كما لجأت إلى مصادرة أراضي الجزائريين ، فصادرت أراضي البايلك وأملاك الأوقاف وكذلك الملكيات الخاصة ، فكانت إما تمنح للمستوطنين وإما تصبح تابعة لأملاك الإدارة الفرنسية ، فبعد ثورة المقراني 1870 قامت السلطات الاستعمارية بمصادرة 204933 هكتار منها 121827 هكتار بمقاطعة قسنطينة، وبالتالي وجد الفلاح الجزائري نفسه يعمل كأجير عند المعمر الأوربي ويتقاضى على إثر ذلك أجرا بسيطا جدا لايكفي لإطعام أسرته ، كونه يد عاملة رخيصة ومردودها مرتفع ، وتعود بالفائدة على المعمر الأوربي[3]

(1) صالح فركوس :المرجع السابق ، ص134.

(2) مقلاتي عبد الله : المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014، ص111.

(3) نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، عالم المعرفة ، الجزائر، ط2، 2009 ، ص29.

وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت مرسوما ملكيا في 01 أكتوبر 1844 تتمكن من خلاله من مصادرة أراضي الجزائريين ، وقد تم تدعيمه بصدور مرسوم ملكي آخر في 21 جويلية 1846 والذي اعترفت فيه السلطات بملكيتها لأراضي الأهالي ، فتمكنت بموجب ذلك من مصادرة 131572، 45هكتار لصالح الأوربيين [1].

وقد اشتدت عمليات مصادرة الأراضي خلال عهد لإمبراطورية الثانية التي حكمها نابليون الثالث ، فقد شجع الشركات الكبرى على استغلال أراضي الجزائريين فتحصلت هذه الشركات على أراضي هامة في مناطق خصبة من البلاد، إذ استفادة شركة "جنيفواز "السويسرية في 1853 على مساحة 20,000 هكتار لبناء 10 قرى استيطانية ، كما استفادت شركة الهبرة و المقطع من 2500 هكتار سنة1864 إذ أوكلت لها مهمة بناء سد "بيرغو "وتجفيف المستنقعات حتى تستفيد السلطات من هذه المستنقعات ، كما منحت الشركة الجزائرية أراضي بمساحة 100,000 هكتار خلال سنة 1865 مقابل القيام بعدة أشغال عمومية وكذا المساهمة في بناء قرية فلاحية ثم في 1877 تحولت إلى الشركة الجزائرية [2].

كما سطرت السلطات الاستعمارية أهداف أخرى من أجل الحصول على مزيد من الأراضي فأصدرت قانونا في 22أفريل 1863 عن مجلس "سيناتوس كونسيلت "لتحديد أراضي العرش ، فتم تقسيم كل عرش إلى دواوير، ووزعت أراضي هذه الأعراش على أفراد كل دوار فتحولت هذه الأراضي من أراضي جماعية إلى أراضي فردية فكان إن أدى هدا القانون إلى تفتت الأعراش وظهور الملكية الفردية للأراضي لقد كان هدف هذا القانون منح أراضي عقارية للقبائل والاعتراف بملكيتهم لها سواء أكانوا يملكونها أو منحت لهم بعد

(1) نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 29.

(2) جيلالي صاري : تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830-1954)، تر : قندوز عباد فوزية، منشورات م و د وب في ح و ث 01 ن 1954،الجزائر، 2010، ص31.

التقسيم ، فقسمت بذلك أراضي الأعراش إلى أراضي فلاحية قدرت مساحتها ب2859505 هكتار .وأراضي رعوية ومساحتها 280531هكتار ، فتم بهذا القانون مصادرة أراضي السكان الدين لم تكن لهم أوراق ملكية. ثم في 1870 أدخلت عليه تعديلات .وقد تم خلال هذه السنة مصادرة أراضي هامة وخصبة منحت للمهاجرين من "الألزاس واللورين"[1].

وبهدف زيادة مساحة الأراضي المصادرة قامت بإصدار قانون "فارني "في 26 جويلية 1873 .والذي أخضع الأراضي لقانون الملكية العقارية حسب تشريعات القانون الفرنسي والذي أخضع الأراضي الجزائرية لقانون الملكية العقارية حسب تشريعات القانون الفرنسي وإلغاء، القوانين التشريعية الإسلامية في الملكية العقارية والعرف بين القبائل وتم بموجبه تقسيم الأراضي الجماعية على الأفراد، كما تحصلت السلطات الفرنسية على مساحات هامة في خصبة في كامل البلاد كما لم تسلم الغابات من سياسة مصادرة الأراضي والتي عادت معظم مساحاتها وأشجارها للسلطات الاستعمارية ، فأدت هذه السياسة إلى إجبار الأهالي على استصلاح الأراضي القاحلة والقليلة الخصوبة [2].

وبما أن النشاط الوحيد الرائج في الجزائر هو الزراعة، فهذه الأخيرة قد اتسمت بصفة البدائية مقارنة مع الزراعة الأوربية من حيث الآلات وطرق الزراعة وغيرها ، وبعد أن سلبت السلطات الاستعمارية من الجزائريين أراضيهم أصبحوا خماسة في أراضي الكولون ، وقد كانت الزراعة ذات طابع معيشي ، إذ كان الأهالي يزرعون القمح والشعير بصفة دائمة لذلك فقد عمد الاستعمار إلى القضاء على هذه الفلاحة التقليدية فأدخلوا زراعة جديدة كالكروم و البطاطا بعد أن قام باستصلاح الأراضي والقضاء على المستنقعات ، كما أنه جلب معدات فلاحية متطورة ليضمن جودة ووفرة الإنتاج الزراعي ، وقد أدخلت زراعة الكروم على الزراعة التقليدية وذلك باستغلال المساحات الخصبة في المناطق الشمالية ،

(1) نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ، ص 33.

(2) محمدالطيبي :الجزائر عشية الغزو والاحتلال ، ابن نديم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط1، 2009، ص195.

فأدى ذلك إلى تقليص المساحات الصالحة للزراعة فكان على الأهالي استصلاح الأراضي البور [1].

وبالتالي فقد أصبحت الزراعة في الجزائر ترتكز على الزراعة التجارية والتي استفادت كثيرا من دعم الحكومة ومما شجع عليها هو إلغاء الضرائب والرسوم وزيادة المساحات الصالحة للزراعة ، وتوفر الأيادي العاملة الجيدة والرخيصة ، فكان أن ازدادت الزراعة التجارية والصناعية الخاصة بالأوربيين في المقابل تراجع الزراعة الجزائرية[2].

وقد أكد الجنرال "جيرار"أن الجزائر تملك مساحات هامة صالحة للزراعة قدرها 12 مليون هكتار ، ورأى أنه في الإمكان استصلاح مساحة 10 ملايين هكتار وجعلها صالحة للزراعة ومن ثم توزيعها على المستوطنين، و ذلك لقناعته من أن الجزائر أرض فلاحية في إمكانها خدمة السوق الفرنسية بأقل التكاليف ومصدر هام للمواد الأولية[3].

كما عملت السلطات الاستعمارية على احتكار التجارة، فقد كانت تضع لها حواجز لعرقلتها فركدت التجارة الجزائرية في مقابل ظهور نشاط كبير في التجارة الفرنسية عبر استغلال المواد التجارية للجزائر ومساهمة اليهود في احتكارها ورفع نسب الربا عليها [4].

كانت السلطات الاستعمارية قد قيدت التجارة الجزائرية ، فكانت تتم المبادلات التجارية بينهما فقط خاصة مع إصدار قانون 21 سبتمبر 1851 الذي أعطى أول بداية للوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا، فتعرض الجزائريون بذلك إلى أزمات حادة بينما

(1) أكرم بو جمعة: أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية الإنسانية ، جامعة بابل ، الع:28 2010، ص166، (ينظر):بوعزيز يحي :موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى ، الجزائر ، ج3، 2009، ص163

(2) بوضرساية بوعزة :سياسة فرنسا...، ص108.

(3) محياوي رحيم :المرجع السابق ، ص21.

(4) بوضرساية بوعزة :المرجع السابق ، ص 109.

انتعشت التجارة الفرنسية إذ بلغت العلاقات التجارية سنة 1870 قيمة 297 مليون فرنك ، مقارنة بسنة 1867والتي قدرت بـ157مليون فرنك ، وازدادت الواردات على الصادرات بقيمة 124 مليون فرنك خلال 1881 -1885، ثم توازنت بين 1889 -1892، أما بين 1895-1897-1899فقد تفوقت الصادرات على الواردات وحققت فائضا[1].

كما لم تسلم الغابات من أطماع التجار الفرنسيين، إذ تم استغلال غابات الأرز والفلين في التجارة نظرا لجودة خشبها ، وقد تم استغلالها في صناعة الفحم المستخرج منها، وعندما تتعرض هذه الغابات للاحتراق فإن الوكلاء التجاريون يستغلون ذلك فيحصلون على مساحات هامة مجانا مثلما حصل سنة 1867 ، إذ تمكن هؤلاء الوكلاء التجاريين من الحصول على 24851 هكتار [2].

كما عمدت السلطات الاستعمارية منذ الاحتلال إلى القضاء على المؤسسات التجارية رغم قلتها وبدائيتها مقارنة بمؤسساتها التجارية ، وإعطاء الأهمية لتجارة المستوطنين الذين ازداد عددهم ، كما عملت على نفي وإبعاد التجار وغلق دكاكينهم ومحلاتهم ، لذلك فإن منطقة الأوراس مثلا ظل رأس مالها التجاري يتراوح مابين 1000و4000فرنك [3].

(1) نادية زروق: المرجع السابق ، 127

(2) الجلالي صاري:المرجع السابق ، ص48.

(3) بن الصغير النوي :الحركة الإصلاحية في الأوراس محمد الغسيريأنموذجا 1930-1974 ، ماجيستر في التاريخ الحديث والعاصر ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009، ص 26.

كما تعمدت السلطات الاستعمارية القضاء على الصناعة الجزائرية ، فوضعت كل الوسائل لعرقلتها لأن استحداث صناعة في الجزائر سيمكنها من منافسة الصناعة الفرنسية ، كما عمدت عزل البلاد عن الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا .

وقد شهدت الجزائر رغما ذلك ازدهارا في بعض الصناعات التقليدية كالفضة والنحاس والذهب خاصة بسطيف وقرقور وتلمسان .وهي صناعات كانت متوارثة في المجتمع الجزائري فكانت هي النشاط الصناعي الرائج في البلاد نظرا لتوفر هده المادة ، يضاف إلى هذه الصناعات وجود صناعات أخرى كالدباغة والحياكة والصناعات الحربية والبحرية والتي امتازت بجودتها وازدهارها والتي كانت مطلوبة لدى مختلف البلدان العربية والأجنبية قبل الاستعمار.

ولهذا ونظرا لتشجيع الصناعة لدى المستوطنين فقد تمكنوا من السيطرة على نسبة 28، 65%من الصناعة لخدمة مصالحهم ومصالح الاستعمار ، ولذلك احتكروا التجارة الداخلية والخارجية ، ما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعات بين الجزائريين [1].

(1) صاحب منعم ، مساعد أسامة :الأوضاع الاقتصادية العامة بالجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830.1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقبال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، جامعة بابل العراق ، المج4 ، الع3، ص228.

## المبحث الثالث :الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

تميزت الأوضاع الاجتماعية للجزائريين بالركود في كل الجوانب ، وقد ازدادت سوء بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد عمد منذ البداية إلى إبادة الشعب الجزائري ، والذي كان عدده قبل الاحتلال يقدر بثلاثة ملايين نسمة وأصبح سنة 1860 يقدر بـ 2,733,000نسمة ثم ازداد في الارتفاع بلغ 3,577,000 سنة 1891 [1] ولهذا ركز المستعمر على إبادة هذا الشعب حتى يحل محله الشعب الأوربي فارتكب مجزرة في حق سكان قبيلة <العوفية>بقيادة "دور فيقو "والتي كان عدد أفرادها 12 ألف نسمة وان هدا سنة 1830، كما قد قام بمجزرة رهيبة في حق سكان <البليدة >في نوفمبر 1830 [2].وفي سنة 1832 حدثت مجزرة في حق سكان قبيلة <أوفاش> والتي قام بها شخص مجهول ، إذ طلب من جنوده إحضار رؤوس سكان القبيلة وهو ما أمر به "بوجو كافينياك" و"سانت آرنو وبيسليي "بإحراقهم كالثعالب ، فتم ذلك بحرق ألف شخص في كهوف الظهرة [3].

ونتيجة ازدياد التسلط الاستعماري على الجزائريين الذين رفضوا الرضوخ لهذه السيادة خاصة بعد مصادرة أراضيهم وكثرة عمليات القتل والإبادة الجماعية ، فقد هاجر الجزائريون سواء نحو المناطق الداخلية أو خارج البلاد خاصة نحو تونس والمغرب الأقصر وسوريا ولبنان ، وقد كانت الهجرة في البداية فردية ثم أصبحت جماعية وقد لاحظ "شانزي " وهو جنرال وحاكم عام للجزائر أنه قد هاجرت عائلات كبيرة من قسنطينة والجزائر العاصمة إلى تونس .وقد بدأت هذه الهجرة في الظهور منذ 1855و 1860 وقد أوضح القنصل الفرنسي بتونس أن المهاجرين الجزائريين بلغوا 800 شخص من واحات الصحراء ، و200من واد

(1) محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2008، ص132.

(2) بوضرساية بوعزة :الجرائم الفرنسية...، المرجع السابق ، ص123.

(3) ايف بونو :مجازراستعمارية ، تر :العيد دوان ، ديكوفيرت وسيرسو ، باريس ، فرنسا، 2001، ص16.

سوف وتقرت و1200 من واد ميزاب و200 من معسكر و300 عائلة أخرى .هذا خلال سنة 1855و1860وهاجر من مستغانم 90 نسمة في 1875.

أما المهاجرين إلى سوريا فتشير المراسلة إلى أنه بين 1855-1860 استقرت حوالي 344عائلة من سور الغزلان وهي حوالي 1720 نسمة ، كما هاجر إلى المغرب الأقصى سنة 1875 10 خيام من العائلات الجزائرية (عشائر أولاد فارس)وفي سنة 1886 هاجرت 22عائلة إلى تونس [1].

إن سياسة فرنسة نحو المجتمع الجزائري قد ركزت على إبادته وقطعه ، ومن ثم إحلال العنصر الأوربيمنتهجة في ذلك أساليب التقتيل والنفي والتهجير ، مما أدى إلى انهيار المجتمع الجزائري وتناقص عدده وفي المقابل ازدياد عدد الأوربيين إذ بلغ عددهم سنة 1911 نسبة 562931 نسمة ، ومعظمهم من أرذال المجتمع الأوربي [2].أما الجانب الديني فقد تأثر كثيرا بسبب السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، والذي حركه الحقد الصليبي على البلدان الإسلامية والشعوب المسلمة ، لذلك عملت السلطات الاستعمارية على نشر الديانة المسيحية في الجزائر ، ففي عهد الملك "لويس فليب" اقترح عليه البارون "أوغسطين دوفيلار* " أن يسمح له بنشر التبشير في المجتمع الجزائري عبر فتح المراكز الطبية والأعمال الخيرية فوافق الملك على طلبه وقد اعتمد "أوغسطين " علة أخته "اميليد وفيلار" والتي قدمت أعمال هامة من حيث بناء المدارس وتقديم المساعدات الطبية والتي ثمن "بيجو أعمالها التبشيرية في خدمة الاستعمار [3].

(1) كاتب كمال :أوربيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962، دار المعرفة ، الجزائر ، 2011، ص 124- 128.

(2) أكرم جمعة: مرجع سابق ، ص 170.

(*)أ، غسطيندوفيلار كحفيد البارون "دوبرتال "طبيب لويس الثامن عشر وشارل العاشر كان والده إقطاعيا كبيرا بفرنسا .(ينظر ) بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871، منشورات دحلب ، الجزائر، 2009، ص 67.

(3) بقطاش خديجة :المرجع نفسه ، ص44.

وتسطيرا لأهدافها التنصيرية قامت السلطات الاستعمارية ببناء أول أسقفية بالجزائر في 8 أوت 1838 يديرها الأسقف "ديبيش أنطوان "*وقد ساعده القسيس "سوشي "**وقد عملا معا على تنصير الأهالي خاصة الأطفال كونهم لم يكتمل نضجهم الفكري بعد ودعا لهدا المسعى حل بالجزائر سنة 1840 فرقة <اليسوعيين>وتمركزت بمدينة الجزائر ، قسنطينة ومعسكر ، وقد صرح مسؤولها "الأب جوردان ": <<أن الغرض من رسالتنا في إفريقيا هو تنصير العرب>> * ، وقد كان القس "ديبيش"شديد الحرص على نشر التبشير فقام بتدشين كنيسة في تلمسان بعد أن أزاح جامع المشور سنة 1845 [1].

واستكمالا لمسعى تنصير الجزائريين فقد خلف القس "بافي " الأسقف "ديبيش" والذي عمل على نشر التبشير في القرى النائية والمعزولة وقد دعمته السلطات الاستعمارية في ذلك ، ما مكنه من تحقيق أهدافه التبشيرية خاصة وأن المجتمع الجزائري كان قد غاص في جهل عميق ، مما فتح المجال للكاردينال "لافيجيري "بمواصلة نشاط سابقيه فحل بالجزائر سنة 1866، وقد شهدت فترة تواجده بالجزائر اشتداد النشاط التبشيري خلال الفترة من 1868. 1892وقد ركز في نشاطه على زيادة الأعمال الخيرية وبناء المدارس الفرنسية [2].

(*) الأسقف ديبيش أنطوان:من المتحمسين لنشر المسيحية، أراد إحياء الكنيسة الإفريقية ، عمل على تنصير الجزائر وقد دعمه الملك لويس فليب في دلك عمل على جمع الأطفال المشردين لتنصيرهم .(ينظر) :بقطاش خديجة المرجع نفسه ، ص50.

(**)القس سوشي :حل بالجزائر في 1839 ، المساعد الأيمن للأسقف "ديبيش"واصل أعماله التنصيرية في قسنطينة وبها أسس أول معبد مسيحي بع تحويل مسجد أحمد باي إلى كنيسة .(ينظر): بقطاش خديجة المرجع نفسه ، ص 51.

(1) بن بوزيان عبد الرحمان :التنصير في الحواضر الجزائرية الكبرى 1830 .1954واستراتجيات المجابهة جامعة تلمسان أنموذجا ، الملتقى الوطني الثاني حول التنصير في الجزائر الواقع التاريخي وأساليب المجابهة الحضارية ، دار أمجد لطباعة ، 2015، ص50.

(2) بقطاش خديجة :المرجع السابق، ص 106

طلب "لافيجيري " المساعدات من الدول الأوربية ومن الكنائس ومن المراكز الدينية ، وقد دعمته أساقفة <بلجيكا واسبانيا وانجلترا >كما أرسل له الإمبراطور "نابليون الثالث "وزوجته 513 آلاف فرنك ، كما أنه استفاد من دعم البروتستانت .وقد واصل نشاطه فجمع الأطفال الأيتام في مركز بن عكنون والابيار وقد وصل عددهم فيها إلى 1753 طفلا تتراوح أعماره بين 8 سنوات و10 سنوات من مختلف المناطق ، ونظرا لمجهداته ونجاحاته منحه البابا "بيوس التاسع "مبلغا ماليا قيمته 500 فرنك .وقد مات هؤلاء الأطفال داخل هده الملاجئ فبلغ عدد الوفيات518طفلا ودلك بعد أشهر قليلة من إدخالهم للمراكز التي أنشأها وقد ركز "لافيجيري " نشاطه على منطقة القبائل والصحراء ، إذ أرسل اثنان من اليسوعيين إلى الصحراء الجزائرية لنشر الديانة المسيحية لدى المستوطنين والسكان الأصليين ، ومن ثم نشر المسيحية نحو السودان وبلدان إفريقيا ، وقد اتخذ لذلك مدينة بسكرة مركزا لنشاطه [1] كما ركز نشاطه على تنصير النساء لما لهن من فائدة في نشر المسيحية خاصة بعد تزويج النساء المتنصرات من رجال متنصرين [2].

كما عمدت السلطات الاستعمارية منذ دخولها على مصادرة القضاء والأوقاف الإسلامية وهي أملاك محبوسة على المؤسسات الخيرية تعود فوائدها على كل أفراد المجتمع الجزائري . إذ أصدر "كالوزيل " أمرا في سبتمبر 1830 بمصادرة أملاك العثمانيين وإلحاقها بالدولة الفرنسية التي استفادة من كثرة هده الأوقاف في وقت قصير [3]، وقد قدرت هذه الأوقاف عند بداية الاحتلال ب2600 ملكية وهي أوقاف عامة وأوقاف خاصة متكونة من أوقاف مكة والمدينة ، أوقاف سبل الخيرات، أوقاف الجامع الكبير وأوقاف الزوايا...والتي تحولت

(1) سعيدي مزيان :النشاط ألتنصيري للكاردينال لافيجيري 1867-1892، دار الشروق للطباعة ، الجزائر ، ط1، 2009، ص350.

(2) قويعش جمال الدين :التنصير في جزائر الاستقلال ، بحث في أسباب التهوين والتهويل ، الملتقى الوطني حول التنصير في الجزائر الواقع التاريخي وأساليب المجابهة الحضارية، المرجع السابق، ص199.

(3) حمدان بن عثمان خوجة:المرآة، تق :محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP الجزائر ، 2005، ص237.

بعد قرار 7ديسمبر 1830 إلى أملاك للسلطة الاستعمارية إذ تم إخضاعها لقانون العقار الفرنسي [1] .كما عملت على التدخل في شؤون المسلمين بالاستيلاء على مساجدهم وتحويلها لخدمة أمورها العامة ، فقامت بتحويل المساجد إلى ثكنات عسكرية ومستشفيات وكنائس مثلما حدث مع مسجد<كتشاوة> الذي تحويله إلى كاتدرائية ، ومسجد <عبدي باشا>وجامع <القشاش>تعرض للهم وحول جامع <صالح باي>إلى كنيسة وحول جامع <سوق الرحبة > بقسنطينة إلى مخزن وهدم جامع <خضر باشا>[2].

كما قام "كلوزيل "بتهديم جامع <السيدة> والذي كان تابع للداي بعدما فشل فيإيجاد الكنز الذي أوهمه اليهود بوجوده هناك.، كما استولت السلطات الاستعمارية على مسجد <سيدي جودي >لاستغلال آجره، كما تم بيع حجارة المقابر من طرف "كلوزيل "[3].

هذا وقد عملت على التطبيق على أئمة المسجد والزوايا التي سمحت لها بمزاولة أداء مهامها تحت رقابتها ، إذأن العلماء يخضعون لرقابة شديدة ، كما فرضت رقابة على المؤدين لفريضة الحج إذ رأت أنهم يعودون بعد أداء هده الفريضة بأفكار معادية لها، كما منعت القضاة والأئمة في الفصل في القضايا المالية والعقارية ودلك في إطار إدماج القضاء الجزائري الإسلامي في القضاء الفرنسي وألغت القضاء الإسلامي ومجلسه الأعلى ، فكان من نتائج هذه السياسة انخفاض محاكم القضاء الإسلامية في الجزائر وانحصار قضاياه في الأمور الاجتماعية كالزواج والطلاق ومسائل الميراث [4].

وعندما نتطرق إلى الوضع الثقافي أو التعليمي فإننا نلاحظ أنه صورة حية لما يعانيه المجتمع من تدهور وتخلف وجهل، وهي السياسة التي حققتها السلطات الاستعمارية منذ

(1) بقطاش خديجة :المرجع السابق، ص22.

(2) بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا...، المرجع السابق، ص138.

(3)حمدان بن عثمان خوجة : المرجع السابق ، ص260.

(4) بوضرساية بوعزة: المرجع السابق، ص144.

احتلال البلاد وهي القضاء على الثقافة العربية الإسلامية بهدف دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي ، وما يؤكد ذلك هو عدم اهتمام الحكومة الفرنسية بمجال تعليم الجزائريين خلال الفترة من 1830إلى 1850 ، وإن كان هناك اهتمام ضئيل بمجال التعليم برز من خلال إنشاء مدرسة عمومية للأطفال سنة 1836 وسميت حينها بالمدرسة الأهلية الفرنسية ، وتم إنشاءها في العاصمة ومستغانم وعنابة وكان عدد التلاميذ قليل جدا ففي الجزائر العاصمة كان هناك 60 تلميذا وفي عنابة 45 تلميذا ومستغانم 25 تلميذا وهذا سنة 1837 [1].

لقد كانت إدارة الاحتلال ترمي إلى طمس المعالم الثقافية للمجتمع الجزائري ، وخاصة تغريبه عن اللغة العربية والتي كانت اللغة الرسمية في البلاد ، ولكن كانت هناك شخصيات في الإدارة الفرنسية ترفض هدا الوضع المتدني للتعليم في أوساط الجزائريين ، وإعطاء صورة حسنة عن استعمارها للبلاد قامت بإنشاء 06مدارس ابتدائية عربية فرنسية في 14 جويلية 1850 في كل من مدينة، قسنطينة والجزائر العاصمة ، مستغانم ، وهران ، عنابه والبليدة ، وقد كانت هده المدارس تقدم تعليما باللغة العربية والفرنسية للأطفال الجزائريين فشجعت برامج هذه المدارس فكان عدد التلاميذ الدين التحقوا بها سنة 1864هو 700 تلميذ [2].

(1) جمال قنان:التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830.1944، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007، ص19.

(2) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، مج2، ط2 ، 2005 ، ص334.

وكانت هذه المدارس تواصل عملها التعليمي تحت رعاية وإشراف المكاتب العربية ، وقد استفاد من علومها وبرامجها التعليمية أبناء الموظفين في الإدارة الاستعمارية على عكس بناء الأهالي فقد بقوا في جهلهم إذ منعتهم من دخول المدارس العربية الفرنسية [1].

هذا وقد نص مرسوم 14 جويلية على إنشاء مدارس للبنات بلغ عددها أربعة في كل من قسنطينة والجزائر ، وهران وعنابة يتعلمن فيها أمور تخص الحياة اليومية وعمليات الحساب، وقد قال بوينون أن نشر وتبسيط اللغة الفرنسية بين الأهالي وسيلة هامة لتحقيق السلام بين الجزائر وفرنسا[2].

هذا فيما يخص التعليم الابتدائي أما التعليم الثانوي فقد رأت إدارة الاستعمار الاهتمام به رغم أن الزوايا كانت تعطي تعليما في مستوى التعليم الثانوي الذي يمكن أن تمنحه المدارس الثانوية الفرنسية ، فأنشأت بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 14 مارس 1857 معهدا ثانويا بمدينة الجزائر العاصمة يعطي دروسا باللغة الفرنسية ودروس في اللغة العربية وآدابها [3].

وكان التلاميذ الجزائريين يدخلون إلى هذا المعهد من سن العاشرة إلى الحادية عشرة للممنوحين والثانية عشر لغيرهم ، وقد تميز برنامج التعليم في هذا المعهد بإتقان اللغة العربية واستيعابها، والحصول على شهادة البكلوريا عند نهاية فترة الدراسة به(4).

ونتيجة لضرورة استمرار التعليم بصفة جيدة أنشأ الإمبراطور "نابليون الثالث "مدرسة لتكوين المعلمين ودلك بصدور مرسوم4مارس 1865 ضمت المدرسة 30 طالبا 16 منهم

(1) أبو القاسم سعد الله : المرجع نفسه ، ص 285.

(2) أحمد مهساس:الحقائق الاستعمارية والمقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص45 .

(3) جمال قنان :المرجع السابق ، ص41.

جزائريون وخصصت لهم منحة ويتم تكوينهم لمدة ثلث سنوات وكانت اللغة الفرنسية تحظى بالوقت الوفير في هذا التكوين عكس اللغة العربية [1].

ولأن الجزائريين قد رفضوا التعليم الفرنسي لما له من خطورة على أفكار أبناء الجزائريين وعلى عقيدتهم الإسلامية ، فقد فكرت السلطات الاستعمارية في إنشاء مدارس إسلامية ، ولهذا صدر مرسوم رئاسي في 30سبتمبر 1850 لإنشاء ثلاث مدارس إسلامية لتكوين الموظفين الدينين والعدالة الإسلامية في مدن : المدية ، تلمسان وقسنطينة ويتلقى الطلبة في هذه المدارس دروسا في النحو والفقه والتوحيد والأدب العربي [2]، وقد تم تعيين الأساتذة المؤطرين لتلك المدارس وتقدم التكوين للطلبة لمدة ثلاث سنوات وقد شهدت إقبالا عند افتتاحها لأول مرة لكنه سرعان ما تناقص ولكن رغم دلك فقد أعطت هده المدارس إضافة إلى المعهدين الثانويين نخبة مزدوجة اللغة في عدة مجالات [3].

سعت فرنسا منذ الاحتلال إلى تغريب الأهالي عن اللغة العربية وتجهيلهم، و فرض بديل ثقافي بجعل التعليم فرنسي محض ، فانتشرت اللغة الفرنسية في جميع المجالات وبالتالي غابت اللغة العربية في المعاملات الإدارية ، ورغم رفض بعض الأهالي تعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية إلا أن هناك عائلات سمحت بتمدرس أبنائها بهذه المدارس ، فكانوا أداة هامة في يد فرنسا وشجعوا إنشاء مارس لتكوين المعلمين الأهالي. وعليه كان عدد المعلمين سنة 1877 يصل إلى 216معلم، لكنه أخد في الانخفاض ففي 1882 وصل إلى 198 معلما وفي 1886 وصل إلى 115 معلما وفي 1889 انخفض إلى 81 معلما ليصل إلى 69 معلما سنة 1893[4].

(1) جمال قنان :المرجع السابق ، ص 51.

(2) بشير بلاح :المرجع السابق ، ص55.

(3) جمال قنان :المرجع السابق ، ص82.

(4) بوضرساية بوعزة :المرجع السابق، ص131.

وعليه نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير تعليم الجزائريين ، فكانوا عرضة للجهل والتخلف إذ أنها لم تخصص ميزانية لتعليم الجزائريين ، كما أنها هدمت المراكز التعليمية التي كان يتردد عليها الأهالي فمثلا قامت بهدم محلات كانت تسمى "القيصرية" كانت مخصصة لبيع الكتب وهذا حتى يسود الجهل في المجتمع الجزائري [1].

كما تعرضت الجزائر خاصة في عهد الإمبراطورية الثانية لنكبات اجتماعية خطيرة جعلت الجزائريين يشكلون طبقة محرومة بمعنى الكلمة في وقت كانت جهود الإمبراطور نابليون الثالث تسعى إلى الاهتمام بالأهالي الجزائريين وتحسين أوضاعهم ، برزت الكوارث الطبيعية لتزيد من بؤس الجزائريين مما سبب مجاعات عظيمة أودت بحياة آلاف الجزائريين .

فقد كان من أسباب هده المجاعات حدوث عدة كوارث طبيعية اعتبرت من أشد الكوارث التي ضربت الجزائر لأنها خلفت خسائر مادية وبشرية فادحة ،فخلال سنة 1864زحف الجراد على البلاد من كل مكان وما لبث أن ازداد خطره مع حلول سنة 1866، قادما من الجنوب فعبر الحقول الشمالية فالتهمها وقضى على الأخضر واليابس والثمار والخضار، وقد لوث المياه بفضلاته وبيضه مما سبب أزمة مالية وغذائية لدى الأهالي الجزائريين في حين لم يتضرر المستوطنون لتوفر العناية الصحية والوقاية [2].

وليزداد الوضع سوء ضرب زلزال عنيف مدينة البليدة والمتيجة و الشفة >وغيرها وقد سبب خسائر معتبرة إذ دمر أراضي هامة خاصة بالجانب الفلاحي ، كما أدى اجتياح الجراد للبلاد أن حدث مرض الكوليرا والتيفوس ، ذلك أن الجراد قد ترك فضلاته في كل

(1) حمدان بن عثمان خوجة:المرجع السابق، ص245

(2) يحي بوعزيز :كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، عالم المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2009، ص148.

مكان خاصة مجاري المياه التي كان الأهالي يستغلونها في الشرب ، كما أن بعض المسافرين عبر الموانئ قد نقلوا هذه الأمراض. فسبب خسائر كبيرة في أرواح الأهالي فكانوا يدفنون بشكل جماعي في خنادق كبيرة ، وقد ذكر الدكتور :فيتال" أن الأهالي يموتون بالجملة في نواحي سطيف وقال أن عدد الضحايا في <دلس >وحدها بلغ عشرة آلاف شخص [1] .

ويذكر الجنرال "آلار" أن الكوليرا خلفت 89,559 سنة 1867 كما أعلنت جريدة Moniteur de l'Algérie عن وفاة 128,812 شخص وهدا خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 1868 [2] .وإلى جانب هذه الأمراض الخطيرة ظهر القحط والجفاف فقلت المحاصيل الزراعية والغذائية ، إذ شح المطر حتى في فصل الشتاء واستمر مدة ثلاث سنوات أوشك فيها الناس على الفناء ، فيبس الزرع وتحولت الأراضي إلى جرداء قاحلة مما أسهم في ظهور مجاعة عظيمة فقل الغداء ، حتى وان توفرت بعض الحبوب فإنها كانت بأسعار مرتفعة ،إذ بلغ سعر القمح 100فرنك للصاع والشعير بلغ 45 فرنك للصاع ثم أصبح الأهالي من دون حبوب بعدما باعوا ماكانوا يحتفظون به للحرث، كما باعوا حيواناتهم التي نجت من الموت فأصبح عدد الأغنام سنة 1900حوالي 6800 رأس بعدما كان سنة 1885 يبلغ ثمانية ملايين رأس، وتقلص عدد الأبقار من مليون رأس إلى 84,600 مليون خلال فترة مابين [1865.1900]، وقد أصبح الناس يقتاتون جذور الأشجار والحشائش وقبور الموتى وحتى الميتة والدم والكلاب [3]، وقد صرح "ماريوس نيكولا"وقد كان طبيب جيش إفريقيا سنة 1846 حول هذه المجاعة قائلا:{كل ماتقع عليه العين هنا حيث يصل الإنسان يبعث على الحزن والأسى فالأهالي أصبحوا في حالة يرثى لها من البؤس والشقاء وقد توافدوا على المدن يبحثون عن المال }كما أن الأهالي أصبحوا

(1) يحي بوعزيز :المرجع نفسه، ص 149.

(2)جمال خرشي :المرجع السابق ، ص195.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص16.

يبحثون عن الأكل ولو بالقتل حتى أنهم عمدوا الى القتل حتى يسجنوا من طرف السلطات فيضمنون لقمة عيشهم في السجون [1].

هذه الحالة من الجوع والتي كانت مصيبة عظيمة عند الأهالي الجزائريين كانت نعمة عند الحاقدين عليهم، فالتجار اليهود استغلوا هذه المجاعة في زيادة الفوائد الرّبوية على الأهالي دون رحمة ، كما أن رجال الدين المسيحي رأوا فيها فرصة لضم أكبر عدد ممكن من الأهالي إلى المسيحية ، وعلى رأسهم الكاردينال "لافيجيري "فأسس مركزا لإيواء الأطفال اليتامى والجياع ومن ثم تعميدهم ، وقد قام بإنشاء قرى مسيحية ، كما أنشأ فرقة الآباء البيض والأخوات البيض[2].

هذا النشاط الكبير ل"لافيجيري"أثار مخاوف الإمبراطور" نابليون الثالث"، لكن "لافيجيري"أقنع الإمبراطور بالنجاحات المستقبلية لنشاطه فرضي الإمبراطور بذلك وقدم له المساعدات المالية والمادية ، فتم إرسال أطفال إلى مراكز هامة خاصة بالدين المسيحي وآخرون أرسلوا إلى باريس ومدن فرنسية أخرى[3].

يمكن القول أن الإدارة الفرنسية منذ احتلالها الجزائر سنة 1830، قد عمدت على إخضاع وإذلال الشعب الجزائري باستغلال خيرات بلاده ، وجعله تحت سيطرتها وفي خدمة مصالحها ، ملغية بذلك كل عهودها التي قطعتها عند إبرام معاهدة استسلام الدّاي .فعمد إلى فرض إدماج الجزائر بفرنسا وجعلها ضمن ممتلكاتها وجزء من أرضها المستعمرة ، كما عمدت إلى القضاء على الشعب الجزائري وإبادته فارتكبت مجازر كبيرة في حقه من أجل

(1) بوضرساية بوعزة: المرجع السابق ، ص110.

(2) سعيدي مزيان:المرجع السابق، 85.

(3) بقطاش خديجة :المرجع السابق، ص121.

إحلال الشعب الفرنسي خاصة والأوربي عامة بالجزائر ، ومنحه أراضي شاسعة وخصبة للاستقرار بالبلاد ، مما فتح الباب أمام أطماع حثالة أوربا الذين ما لبثوا أن أصبحوا أسيادا بالجزائر .

وبقي الشعب الجزائري في ظل هذه السياسة يعيش الويلات ، دون اكتراث من الإدارة الاستعمارية فكان عرضة للجهل بعدما دمرت مراكزه الثقافية والدينية ، كما حرم من حقوقه السياسية والاجتماعية داخل بلاده فعصفت به رياح الأمراض والجوع بعدما صودرت أراضيه فبعدما كان مالكا لها أصبح خماسا تحت إمرة الكولون الأوربي .كما دمرت صناعته رغم امتيازها بالطابع التقليدي وبالتالي استفادت من مواردها الخام فاستنزفت ثروات الأهالي الجزائريين لخدمة صناعتها وتجارتها وتطويرها.

بعدما تطرقنا في الفصل الأول لأوضاع الجزائر منذ بداية الاحتلال، والتي ميزها محاولة دمج الجزائر بفرنسا و إخضاعها عبر مختلف القوانين، وكذلك العمل على مصادرة الأراضي وبناء المزيد من المستوطنات، وجعل الجزائر في خدمة الاقتصاد الفرنسي، ومن ثم العمل على تجهيلها وطمس معالمها الوطنية الدينية والثقافية .

وفي هذا الفصل سنتناول "قانون الأهالي "، الذي كان أحد أبشع القوانين الفرنسية والتي عملت من خلاله على قهر واستعباد وإبادة الجزائريين، رغم أنها كانت تفتخر أمام العالم بأنها دولة الحضارة والعدالة والحرية والمساواة بين البشر، لكنها في الجزائر جاءت بقوانين أوضحت للعالم أجمع بشاعة ونذالة السياسة والقوانين الفرنسية .

## المبحث الأول:مفهوم قانون الأهالي 1881.

هو قانون الأهالي le code de l'indigénat وهو من القوانين الاستثنائية الفرنسية المطبقة على الجزائريين ظهر في 28 جوان 1881، وهذا بعد القضاء على ثورة المقراني 1871وهو عبارة عن مجموعة عقوبات متراكمة خاصة بالجزائريين دون الأوربيين أو الفرنسيين بالجزائر .لذا فإن نصوصه استثنائية غير موجودة بالقانون العام الفرنسية .لهذا سمي بعد إعلانه قانون الأهالي.[1]

كان قانون الأهالي مرتبطا بالتوسع الاستعماري بالجزائر، ورغم ظهور بعض مخالفاته منذ بداية الاحتلال خاصة مع أوامر "بيجو"للجنود بمعاقبة الجزائريين على مختلف المخالفات بسرعة وبكل قسوة . فقد دعم هذا القانون بمخالفات جديدة تبعا للظروف والأحداث السياسية بالجزائر، خدمة لمصالح الإدارة الفرنسية وكذلك للمعمرين الذين كانوا يرون في الشعب الجزائري شعب منحط ومتخلف لذا يجب أن لا يعامل مثلهم .ومع توسع الحكم المدني تمكنت السلطات من اكتساب صلاحيات قهرية كالتي كانت للسلطات العسكرية قبل 1870 في كل البلديات المختلطة .وفي سنة 1874 صدر مرسوم يعطي لعمال العملات حق إعداد مخالفات يتم من خلالها معاقبة الرافضين للسلطة الفرنسية وذلك حسب المخالفة ومدى خطورتها [2].

كانت مخالفات قانون الأهالي تتم المعاقبة عليها من طرف العون الإداري وليس المحكمة كما يجري في فرنسا أو في أي بلاد أخرى، ولعل هذا أكثر ما زاد في غطرسة هذا القانون.هؤلاء الإداريون كانوا يمارسون هذه الصلاحيات العقابية بلا رحمة ووفق ما يخدم مصلحتهم ومصلحة الإدارة الفرنسية وكانت العقوبات متنوعة منها السجن والتغريم وحتى النفي، وكان القانون يمدد لكل فترة لمدة سبع سنوات، فمثلا في 24 ديسمبر 1907 صدر

(1) علي بشيرات:ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830.1962،تر:مسعود حاج مسعود ،دار القصبة للنشر ،الجزائر،2015،ص445.

(2) جمال قنان:قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،ج4،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2009،ص140.

مرسوم من السلطات الاحتلال يجدد العمل بقانون الأهالي لمدة سبع سنوات أخرى .ويتم من خلاله فرض حالة استثنائية على الشعب الجزائري .إذ يتم معاقبته بكل أنواع العقوبات الزجرية دون محاكمة، فيمكن بذلك للسلطات الفرنسية في كل المناطق أن تعتقل أو تغرم أو تنفي أي شخص حسب المخالفة التي ارتكبها .يمكنها ممارسة أي فعل يؤدي إلى ردع وقمع الأهالي الرافضين للسلطة الاستعمارية .كما تم مواصلة العمل بالقانون في سنة 1914 وفقا للمرسوم الصادر في 24ديسمبر 1907 والذي يمدد العمل بقانون الأهالي لمدة سبع سنوات أخرى .

وواصلت خلال هذه السنة السلطات الاستعمارية مواصلة تطبيق سياستها الردعية المسلطة على الجزائريين.إذ كانوا يعانون وقتها من ازدياد الظلم والضرائب وكثرة حالات الاعتقال والنفي وهذا دون إنصاف من المحكمة، حتى يبقى الأهالي خاضعين لفرنسا وتبقى ثرواتهم تحت تصرفها[1].

فلقد كان لهذا القانون امتيازات ممنوحة لمختلف ممثلي السلطة الفرنسية بالجزائر، تمارس بموجبها اضطهاد وقمع وردع الجزائريين الرافضين لسلطتها عليهم إذ أنه:

1ـ خول للحاكم العام الفرنسي بالجزائر حق التوقيع على العقوبات على الأهالي دون محاكمتهم سواء بالسجن أو التغريم .

2ـ يخول لسلطات الإدارية حق اعتقال الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي ينص على ذلك .

3ـ يفرض مبدأ المسؤولية الجماعية على الجزائريين عقب حصول أي حادث في أي حادث في أي مكان ويعاقبون بصفة جماعية .

4ـ يمنع الأهالي من التنقل بين الأقاليم إلا بع حيازة رخصة للتنقل [2].

(1) بشير كاشةالفرحي :مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830_1962،د:ط،الجزائر ،2007.ص99.

(2) يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830_1962،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007،ص38.

لكن هذا القانون يضيق من حرية الجزائريين في المجالات خاصة وان صلاحيات قمعهم كانت تصدر عن أربعة من الأحكام وهي:

أـ سلطة الوالي العام :والذي تمتع بصلاحية الموافقة والتوقيع على العقوبات المسلطة على الأفراد دون أن تنظر المحكمة فيها، وتكون العقوبة بالنفي الإداري لمدة سنتين أو فرض غرامات جماعية أو حجز الأملاك [1].

ب ـ سلطة المحاكم الابتدائية الزجرية:هي هيئة يرأسها قاضي فرنسي يساعده عضو مسلم وأوربي.

ج ـ المحاكم الجنائية :تصادر الأراضي وتحكم بالسجن على الأشخاص وتنفذ أحكامها المندوبيات الإقليمية.

د ـ السلطة الردعية للحاكم المدني يرخص فيها للمسؤولين الإداريين بتطبيق عقوبات كالسجن ومصادرة الأملاك والتغريم دون حكم قضائي[2].

ولهذا فإن قانون الأهالي الصادر عن السلطة الاستعمارية الفرنسية منذ 1881، كان قانونا استثنائيا نظر للجزائريين على أنهم جنس متخلف يلزم التشديد عليه وإخضاعه.وبقي الجزائريون في ظله يخضعون لسلطة قمعية بيد الحكام الإداريين، وضلوا على هذه الحالة الاستثنائية إلى غاية عشية نهاية الحرب العالمية الثانية إثر إصدار أمرية "ديغول "في 7مارس1944[3].

(1) يحي بوعزيز : المرجع نفسه،ص38.

(2) علي بشريرات :المرجع السابق ،ص433 ـ435 .

(3) المرجع نفسه :ص334.

## المبحث الثاني:مضمون قانون الأهالي.

احتوى قانون الأهالي على جملة من المخالفات التي قد تصدر عن الأهالي الجزائريين عقابا من سلطات الإدارية الفرنسية، إذا هم خالفوها أو تهاونوا في أدائها .ومن هذه المخالفات نذكر ما يلي:

- إهمال أو تأخير التصريح بالولادات أو الوفايات لأكثر من ثمانية أيام في الدائرة الإقليمية للشخص.
- تهاون الأعيان في جمع تصريحات الجرائم في دوائر اختصاصاتهم.
- التهاون في التبليغ عن الجرائم والجنح.

- التراخي في الاستجابة والمثول أمام القاضي ولو باستدعاء شفوي.
- الامتناع أو التهاون في المثول أمام متصرف البلدية أو رئيسها[1].
- توجيه عبارات جارحة أو سب أعوان السلطة الفرنسية[2].
- رفض القيام بأعمال السخرة أو الحراسة.
- الامتناع عن إعطاء الموظفين الثمن المعجل حسب التعريفة الإدارية التي يسنها المتصرف وأعوانه، وسائل نقل أو طعام وغيرها.
- التهاون فيد فع الضرائب، وعدم إجابة قابضيها.
- محاولة إخفاء أو المشاركة في إخفاء الحيوانات أو أي أشيء هروبا من دفع الضرائب عنها[3].
- مخالفة نظام الأسلحة.

(1) أوليفة لوكورغرانميزون:في نظام الأهالي ،تر:العربيبوينون،منشورات السائحي،الجزائر،ط1، 2011،ص،113ـ 114.

(2) يحيى بوعزيز :المرجع السابق،ص23.

(3) أوليفة لوكور غرانميزون:المرجع السابق ،ص ص،115 ،116.

- السكن في مكان منعزل أو خارج القرية أو العرش، أو في أماكن ممنوعة[1].
- التنقل بين الأماكن داخل البلاد دون جواز سفر.
- الاحتفاظ بحيوانات تائهة لأكثر من أربعة وعشرين ساعة.
- مخالفة القرارات الخاصة بنظام المياه والآبار والأودية والعيون وقنوات السقي.
- قطع الأشجار أو حتى شجرة دون إذن من المتصرف المدني.
- رفض إعطاء المعلومات اللازمة لأعوان السلطة القضائية أو الإدارية أو إعطاءهم معلومات خاصة عند تأدية عملهم .
- تبديل أو تغيير العلامات الحجرية أو التربية الموضوعة من طرف السلطات[2].
- فتح مدرسة أو زاوية أو مسجد دون رخصة.
- الاجتماع في حفلات الختان أو الزفاف دون رخصة من الإدارة [3].
- ذبح الحيوانات ورمي أحشائها خارج الأماكن المخصصة لها، وكذا ذبح الأنعام الحوامل.
- الدفن في الأماكن الغير مخصصة لذلك أو على عمق أقل هو محدد من طرف الإدارة.
- التسول خارج الدوار إلا بترخيص[4].
- إيواء أشخاص خارجين عن الدائرة ون رخصة.
- عدم احترام وتنفيذ تقسيمات ملكية الأرضي في الأعراش[1].

---

(1) علي بشيرات :المرجع السابق،ص451.

(2) أحمد توفيق المدني:هذه هي الجزائر ،عالم المعرفة للنشر،الجزائر،2010،ص410.

(3) علي بشريرات:مرجع سابق،ص451.

(4) أوليفه لوكور غرانميزون:المرجع السابق،ص131.

(5) أحمد توفيق المدني:المصدر السابق،ص408.

كانت هذه المخالفات ضمن قانون الأهالي الاستثنائي والتي أثقلت كاهل الجزائريين العزل خاصة وأنهم كانوا يعاقبون بها دون أن تعرض مخالفاتهم على القضاء وإنما تصدر العقوبات على مخالفاتهم من طرف مؤسسات قضائية استثنائية أنشأتها الإدارة الاستدمارية لإصدار أحكام زجرية في حق السكان الجزائريين.

يضاف إلى هذه المخالفات التي كان يتمتع الإداريون بالحكم من خلالها على الأهالي، وجود صلاحيات أخرى يسيطرون بها على الأهالي لإخضاعهم، وهي مرتبطة أيضا بهذه المخالفات وناتجة عنها، منها:

- **الاعتقال الإداري:**وقد كان يطبق على الجزائريين سواء بالسجن في الدوار أو الأماكن البعيدة عن مقر سكناه، وينفذ كذلك بالنفي إلى<كورسيكا>، وهو أحد وسائل قمع المتمردين عن الإدارة الفرنسية وكذا قمع أصحاب الطرق الدينية والحجاج السريين[2].

بدأ العمل بالاعتقال منذ بداية الاحتلال بدعوى حفظ الأمن العام بالجزائر .ويقصد بالأمن هنا هو قمع الثورات التي كانت تندلع ضد السلطات الاستعمارية، ثم قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بتوسيع العمل به فكان إحدى العقوبات على سرقة المواشي منذ 1902، وسرعان ما شمل الحجاج الغير حاملين لرخصة التنقل منذ 1910، وللاعتقال ميزة استثنائية كونه يصدر إما بصفة رسمية أو تكميلية لعقوبة تم الحكم بها سابقا، ولقد صرح "لارشي" أنه لا توجد عقوبة كعقوبة الاعتقال لأنه يناقض جميع المبادئ كونه لا يوجد نص يحدد المخالفة التي تستوجب الاعتقال، ورغم ذلك فهو عنصر قمع فعال من حيث النتائج التي تترتب على تطبيقه[3].

- **الحجز الإداري:**يعد الحجز إحدى الوسائل التي تقمع المخالفين كالحجاج والمرشدون، ودعاة التمرد على السلطة الفرنسية وكذلك الذين يخالفون سير التحقيق في مختلف القضايا، وهم

---

(1) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919.1939،ج1،تر:أحمد بن البار،دار الأمة للنشر ،الجزائر ،ط1 ،2008 ،ص35.

(2) أوليفية لوكور غرانميزون:المرجعالسابق،ص ص،143، 145.

أشخاص يهددون الأمن العام حسب النظرة الاستعمارية، وهذا النوع من الحجز له بداية وليس له نهاية، فأقصى عقوباته النفي إلى <كورسيكا>، وأخفها النفي إلى القرى النائية في البلاد[1].

وقد أدخلت تعديلات على الحجز الإداري في 15 جويلية 1914 لتنسيق نظام الأهالي، إذ يتم الحجز بوضع الشخص في السجن، ثم عوض بوضع الشخص في دوار يكون تحت مراقبة الحام العام لمدة سنتين، طبق هذا الحجز في الإقامة المدنية .

- **المسؤولية الجماعية** :تعد من أشد العقوبات المسلطة على الجزائريين في حالة ارتكاب مخالفة تمس بالأمن العام، إذ يتم فرضها في حالة مخالفة قانون الغابات مثلا، فإذا أشعل أحدهم النيران في الغابة ولم يعرف مرتكبها، فإن أفراد العرش أو القبيلة كلها تتحمل مسؤولية هذه المخالفة ويخضعون بذلك لعقوبة جماعية، وقد بدا التطبيق القانوني بها في 1882، رغم أنها كانت موجودة منذ بداية الاحتلال[2].
- **الغرامة الجماعية** :تفرض الغرامة الجماعية على الجزائريين عند ارتكاب مخالفات منصوص عليها في قانون الأهالي كحرائق الغابات، أو رفض السخرة أو في حالة توجيه كلام معين للسلطة الفرنسية، وكذلك في حالة الالتحاق بالثوار في الثورات الشعبية

وكان الناس يضطرون لبيع كل أملاكهم لتسديدها، فبموجب قانون الغابات الصادر في 17 جويلية 1874 ثم في 21 فيفري 1903، وصلت العقوبات المفروضة حسبه إلى 51، 185عقوبة [3].

(1) جمال قنان :المرجع السابق،ص142.

(2) جمال قنان :الجزائر منطلقات...ص35.

(3) بوعلام بن حمودة:الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954معالمها الأساسية ،دار النعمان ،الجزائر ،ط1 ،2012 ،ص73

وفي الشمال القسنطيني قامت السلطات بفرض الغرامة حينها خمسة ملايين وواحد وثمانين ألف فرنك، و افتكت منهم أرضي بمساحة ثمانية عشر ألف خمسة مائة ألف هكتار[1].

ولقد اخترنا وضع جدول يعطي نظرة عن توسع السلطات الاستعمارية في ممارسة هذه الإجراءات الاستثنائية منذ بداية تطبيق قانون الأهالي 1881 إلى غاية عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى 1912.

_الجدول رقم :1.جدول يوضح توسع السلطات في ممارسة الإجراءات الاستثنائية [2].

| السنة | عدد سكان البلاد | عدد المعاقبين | النسبة على الألف | مبلغ الغرائم المستخلصة | النسبة على الألف | عدد أيام السجن | النسبة على الألف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1882 | 1، 901233 | 26، 081 | 0 ،14 | 208406 | 0 ،106 | 70، 386 | 37 |
| 1883 | 1، 893، 181 | 30، 837 | 16 | 212023 | 0 ،132 | 82، 402 | 44 |
| 1891 1892 | 2، 323، 549 | 16، 992 | 1، 31 | 89، 389 | 38، 0 | 48، 343 | 20 |
| 1900 1901 | 3، 425، 950 | 23، 086 | 9، 51 | 408، 394 | 44، 6 | 68، 499 | 26، 2 |
| 1911 1912 | 2، 984، 855 | 16، 957 | 5، 86 | 82، 277 | 27، 56 | 27، 256 | 14، 59 |

(1) جمال قنين ، المرجع السابق، ص 143.
(2) المرجع نفسه، ص 141.

## المبحث الثالث :انعكاسات قانون الأهالي على الجزائريين.

خلف تطبيق قانون الأهالي الاستثنائي على الجزائريين جملة من الانعكاسات تركت آثارها داخل المجتمع الجزائري، ويمكن إيجازها فيما يلي:

### 1) انعكاسات سياسية:

يظهر انعكاس تطبيق قانون الأهالي في هذا الجانب من خلال إبعاد الجزائريين عن ممارسة حقوقهم السياسية باعتبار أنهم جنس متخلف وآلة تسيرها السلطات الاستعمارية لخدمة مصالحا، لذا فلم تهتم بقضية إعطاء الحقوق السياسية للجزائريين في تسيير البلاد، أو في المجالس المختلفة خاصة مع تزايد ضغط المعمرين على الحكومة لإبعاد الجزائريين عن دواليب السلطة والإصرار على سن قوانين خاصة بهم لإذلالهم.

لذا فإن الأمور السياسية بالجزائر ظلت في يد المعمرين وممثلي الإدارة الفرنسية وتمتعوا في ظل ذلك بالتحكم بزمام إدارة الجزائر، في حين ظل الجزائريون مغيبين ومبعدين عن الأمور السياسية ورغم ذلك فقد منحهم قانون 1884 حق المشاركة في الانتخابات البلدية و الاستشارية [1].

مس التجريد من الحقوق السياسية حسب قانون الأهالي حتى حق التقاضي أمام المحكمة فقد جردت القضاة من حق ممارسة مهنتهم، فأصبح الجزائريون يتقاضون أمام قضاة الصلح الذين منحت لهم صلاحيات قمع الجزائريين في البلديات المختلطة، ثم أوكلت صلاحيات القمع للمتصرفين المدنيين في نفس البلديات، والتي سمحت بإصدار أحكام نهائية في ظل منع المتهم من توكيل محامي عنه[2].

---

(1) زدرا فكوبيكار :شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر ،تر فتحي سعيدي ،دار موفم للنشر ،الجزائر ،2011،ص491.

(2) بوعلام بن حمودة :المرجع السابق،ص73

**2) انعكاسات اقتصادية :**

أ- **مصادرة الأراضي والأملاك:**كان من انعكاسات قانون الأهالي والسياسة الاستعمارية نزع الأراضي من الجزائريين وبالتالي ضمها للسلطة الاستعمارية وتمليكها للمعمرين.فعملية مصادرة الأراضي ظهرت منذ بداية الاحتلال، واستمرت عبر إصدار القوانين المختلفة التي يمكن من خلالها مصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي، بدأت بصدور قرار <السيناتوس كونسيلت>في 1863، ثم قانون< فارني >في 1873 إلى قانون 1887، كما أنها تصادر الأراضي عقب كل ثورة ضد السلطة الفرنسية، وكذلك مع حدوث أي حريق في غابات البلاد مثلما حدث في الشمال القسنطيني، أين صودرت مساحات هامة من الأراضي الخصبة التي كانت ملكا للجزائريين [1].

ب- **فرض الضرائب:**كانت هي الأخرى مفروضة منذ بداية الاحتلال ثم ازدادت حدتها مع صدور قانون الأهالي، مما أثقل كاهل الجزائريين العزل .ذلك أن الضرائب كانت متنوعة وتشمل جوانب متعددة، وكان الفرد الجزائري يدفعها بنسبة أكبر عن تلك التي يدفعها المعمر الفرنسي والأوربي.فالجزائري يدفع عشر محصوله كضريبة في حين نجد أن الأوربي صاحب الملكيات الواسعة لا يدفع منها شيئا[2].

وقد سنت فرنسا أنواع من الضرائب لإرهاق الجزائريين منها:

(1) جمال قنان :المرجع السابق،ص143.

(2) بوعلام بن حمودة :المرجع السابق،ص73.

ـ الضرائب العربية :كانت أشد الضرائب ضررا بالجزائريين وقد شملت ضرائب الزكاة العشور، الحكور واللزمة على بلاد القبائل وغيرها، وقد تم إلغاءها من المناطق الشمالية للبلاد سنة 1819م.

ـ الضرائب الحربية :فرضت هذه الضرائب بعد كل ثورة جزائرية ضد السلطة الاستعمارية، بهدف كبح هذه الثورات، بلغت هذه الضريبة بعد ثورة المقراني36، 5مليون فرنك[1].

ج- **تدهور النشاط الاقتصادي** :أدت السياسة الاستعمارية خاصة مع سن قانون الأهالي إلى تدني النشاط الاقتصادي للجزائريين إذ أنه بسب قانون الأهالي تدهورت الزراعة المعيشية التي تركزت على زراعة القمح والشعير لكنها تناقصت جراء ازدياد الضرائب عليها وكذلك نتيجة تناقص المساحات المخصصة للزراعة أهملتها الإدارة وركزت على الزراعة الصناعية خاصة الكروم [2].كما قل النشاط الصناعي للجزائريين نتيجة القيود الاستعمارية عليه إذ أن حدوث صناعة في البلاد سيغني الجزائريين عن العمل لدى "الكولون"كما أنها ستؤدي إلى حدوث مزاحمة لصناعة الفرنسية، وبما أن الصناعة قد ركدت فإنها ستؤدي حتما إلى ركود في النشاط التجاري للجزائريين في مقابل نموها عند أوربيي الجزائر، خاصة بعد إنشاء البنوك ومنح الجزائر ميزتها المالية منذ 1900م.

**3) الانعكاسات الاجتماعية :**

ولد قانون الأهالي انعكاسات هامة على الجانب الاجتماعي للجزائريين ونذكر منها:

**أـ انتشار المجاعة** :كان من انعكاسات تطبيق هذا القانون الاستثنائي على الجزائريين الذي ضيق على ممارسة النشاط الزراعي أن حدثت ندرة في الغذاء الأساسي المتمثل في الحبوب

(1) أوليفيه لوكور غرانميزون :الجمهورية الإمبراطورية،دار القصبة ،الجزائر ،2009 ،ص51.

(2) محفوظ سماتي :الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها،تر:محمد الصغير بناني ،وآخرون،[د .ن]،الجزائر،مطبعة الديوان الوطني لمحو الأمية ،2000 ، ص223 ـ229.

(الشعير والقمح)فحدثت مجاعات في أوساط الشعب الجزائري كما أن المساجين من الأهالي كانوا لا يطعمون من طرف الإدارة الفرنسية وإنما يطعمهم ذويهم رغم شدة أزمة المجاعة .

ب ـ**الإبادة الجماعية والنفي:**مارست الإدارة الاستعمارية سياسة الإبادة الجماعية منذ احتلالها للبلاد فنجد مجازر رهيبة كمجزرة <غر الطهرة>سنة 1845، مجازر في حق سكان واحة <الزعاطشة> سنة 1849، وإبادة سكان سطيف و قالمة وخراطة سنة 1945.

أما النفي فكان لا يقل بشاعة عن الإبادة، هذا الأخير من بين الوسائل الهامة في السياسة الفرنسية، لجأت إليه خاصة عقب القضاء الثورات الشعبية الرافضة للسيطرة الفرنسية، وكذلك عند ارتكاب بعض المخالفات الهامة الواردة في قانون الأهالي، مثلما حدث مع ثوار منطقة القبائل سنة 1871 وما تلاها من ثورات ضد فرنسا [1].

ج ـ**الهجرة:** كان لتطبيق قانون الأهالي انعكاسات كثيرة ومتعددة على الشعب الجزائري فقد فقد مصدر رزقه الوحيد عبر ممارسة النشاط الزراعي وتربية المواشي، لذلك فقد عملت الإدارة الاستعمارية على إعاقة النشاط الاقتصادي للجزائريين، فحدثت هجرة لسكان الأرياف إلى المدن من أجل العمل لدى الكولون الذين احتكروا الصناعات المختلفة وكذا النشاط الزراعي. [2]

**د ـ انتشار الجهل** :كان من نتائج هذا القانون و انعكاساته على المجتمع الجزائري، انتشار الجهل والأمية نتيجة التضييق على فتح المؤسسات التعليمية والدينية، إذ أنه حدد عدد المدارس وراقب الزوايا مما أدى إلى غياب تعليم اللغة العربية. [3]

---

([1]) أبو القاسم سعد الله:أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ج4 ،بيروت ،ط4 ،1996 ،ص19.(ينظر):الصديق تواتي :المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة ،دار الأمة للنشر ،الجزائر ،ط1، 2007

([2]) علي زين العابدين :الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري[1914 ـ1962]،ماجيستار في التاريخ الاجتماعية الثقافي المغاربي عبر العصور ،جامعة أدرار ،2014 ،ص39

([3]) ميكاشير صالح :حكايات من الذاكرة ،تر :العيد دوان ،دار الأمل ،تيزي وزو ،2012،ص49

كما أنه كان للقوانين الفرنسية الجائرة التي هدفت من خلالها لبسط هيمنتها وسيطرتها على الأهالي دور في تفضيل الهجرة على البقاء تحت رحمة السلطة الاستعمارية، ذلك انه لم يعد هناك في ظل القوانين أي أثر للحرية السياسية في تسيير البلاد أو حتى المعاملة وفق القوانين التي يعامل بها الأوربي أو الفرنسي، لذا فقد كان أمام الجزائريين الرافضين لسياسة القمع المسلط عليهم أن يلجئوا إلى الهجرة .والتي تميزت في البداية بأنها هجرة داخلية بين المناطق الجزائرية، ثم تحولت إلى هجرة خارجية خاصة نحو بلدان المشرق العربي، إذ كانت تهاجر العائلات العريقة والقبائل بأكملها فرارا من القمع والاضطهاد الاستعماري خاصة بعد ثورة المقراني سنة 1871، فمثلا هاجر الجزائريون نحو تونس والتي بلغت منذ سنوات [1870 و1896]237 مهاجر ثم توسعت ظاهرة الهجرة بين سنوات1906و1907.

إذ هاجر إلى المغرب الأقصى 20,000ألف مهاجر، وهاجر إلى مصر 10,000ألف مهاجر سنة 1909، كما أنه قد هاجر 30,000ألف إلى الحجاز سنة 1907[1].

ويلاحظ أن الهجرة الجزائرية كانت تتجه نحو بلدان المشرق العربي، نتيجة ازدياد الدعاوي المشجعة على نبذ الاستعمار الأوربي، وقد صرح "وارني "أن الهجرة منذ 1909 كانت بتحريض من الدولة العثمانية والإخوان الرحمانيين[2].

هذه الهجرة نحو بلدان الجوار و إلى فرنسا أقلقت السلطات الاستعمارية وحتى المعمرين، لأن هجرة الجزائريين ستؤدي إلى قلة اليد العاملة لدى الكولون، لذا فقد عملت السلطات على الحد منها سواء بمنع المهاجرين أو رفض منحهم جوازات السفر .وقد استعانت بجرائدها خاصة جريدة "الأخبار"و"المبشر"[3].

(1) مصطفى خياطي :حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي،منشورات ANEP ،الجزائر ،2013، ص278 -279.

(2) كمال كاتب :المرجع السابق ،ص222.

(3) يوسف مناصرية :دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية [1830 -1954]،دار هومه ،الجزائر ،2013 ،ص70

## المبحث الرابع :المواقف من قانون الأهالي .

بعد إعلان السلطات الاستعمارية عن فرض تطبيق قانون الأهالي على الجزائريين سنة 1881 ظهرت عدة مواقف منه لعلنا نذكر منها :

- **المواقف الجزائرية :**

**1ـ المواقف الجزائرية السياسية .**

أ ـ موقف حركة الشبان الجزائريين .

لقد غاب النشاط السياسي الفعال عند الجزائريين بمفهومه الحديث في تلك الفترة التي فرضت فيها فرنسا قانون الأهالي، ولكن العمل السياسي الذي ظهر بوضوح كان عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك بظهور حركة الشبان الجزائريين سنة 1892، وهي حركة مكونة من أقلية محدودة من الأطباء، والقضاة والمعلمين المكونون في المدارس الفرنسية[1] وقد نشطوا في الميدان الثقافي خاصة في المدن الكبرى، وعملوا على كشف حقيقة الإدارة الفرنسية والمطالبة بإعطاء الحقوق السياسية للجزائريين، ولعل في مقدمة حركة الشبان الجزائريين نجد الأمير خالد الذي كرس جهوده الوطنية للمطالبة بمنح الحقوق الكاملة للجزائريين، مستغلين في ذلك إظهار ولائهم للسلطات الفرنسية، وقد احتج الأمير خالد على عودة الإدارة إلى العمل بالقوانين الاستثنائية وهذا منذ أن بدأ نشاطه السياسي رسميا سنة1919، كما طالب بحق الجزائريين في التمثيل بالمجالس والمؤسسات المنتخبة ولتحقيق ذلك رفع مجموعة مطالب إلى البرلمان الفرنسي سنة 1920. وربطته اتصالات ومناقشات مع شيوخ البرلمان [2].

وقد أثر الأمير خالد في العمال الجزائريين بفرنسا الذين أصدروا سنة 1924 بيانا نص على إلغاء قانون الأنديجينا، والمساواة في دفع الضرائب، والغاء السخرة والغرامات

(1) الشريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ، تر : عبد الله جمادي وآخرون، دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2009، ص93.
(2)عثمان سعدي :الجزائر في التاريخ ،دار الأمة ،الجزائر ،د:ط، 2013 ،ص 671.

الجماعية وكان الأمير خال قد أنشأ جريدة الإقدام والتي طالب من خلالها بمنح الحقوق الكاملة للجزائريين، وصرح فيها أن قانون الأهالي مخالف لمبادئ الحق والعدالة شكلا ومضمونا وقد طرح الأمير فيها تساؤلا معبرا عن رفضه بقوله : <<أين هي قوانين حقوق الإنسان>> [1].

**ب ـ موقف نجم شمال إفريقيا :**

يعتبر نجم شمال إفريقيا أول حركة سياسية منظمة، شكلها عمال مهاجرون من شمال إفريقيا في فرنسا بعد أن احتكوا فيما بينهم وناقشوا قضايا بلدانهم، ثم بعد أن انفصلوا شكل مصالي الحاج النجم رفقة جماعة من الجزائريين هناك، وقد تأسس رسميا سنة 1926، وقد طالب النجم من خلال تجمعاته المختلفة ومحاضراته بالحفاظ على الشخصية الوطنية والغاء القوانين الاستثنائية الفرنسية في مقدمتها قانون الأهالي [2].

**ج ـ موقف حزب الشعب الجزائري :**

يعد حزب الشعب امتداد لحزب نجم شمال إفريقيا الذي تعرض للحل عدة مرات، وقد قام مصالي الحاج بتأسيس هذا الحزب في مارس 1937 بفرنسا. وقد حافظ الحزب على نفس المبادئ التي سار عليها نجم شمال إفريقيا المنحل، وقد شارك حزب الشعب في الحياة السياسية التي كانت تعيشها الجزائر وقتها خاصة الانتخابات البلدية التي جرت في جوان 1937.

هذا وقد طور الحزب في مطالبه إذ نجده يركز على القضية الاقتصادية للبلاد، كون الاستعمار الفرنسي قد استولى عليها كما طرح الحزب قضية الاندماج، وقد أكد رفضه المطلق لها كما أنه قد ركز في برامجه السياسية على مطالبة السلطات الفرنسية بإلغاء

(1) بن الشيخ حكيم :الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912.1936) ،دار العلم والمعرفة ،الجزائر ،[د:ت]،ص28.

(2) محمد قانش ك الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919.1939،الشركة الوطنية للنشر ،الجزائر .1982 ،ص 37.

القوانين الاستثنائية المطبقة على الجزائريين والتي في مقدمتها قانون الأهالي وقانون الغابات، والتخفيف من الضرائب [1].

**د ـ موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :**

كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد تأسست في ماي 1931 وهي امتداد للنشاط الإصلاحي الذي ظهر في المشرق العربي بعد أن تأثرت به، وقد ظهرت بشكل جلي بعد الحرب العالمية الأولى وتأسيسها لصحيفة المنتقد، ركزت الجمعية نشاطها في البداية على الميدان الديني والأخلاقي ولم تظهر ممارستها للنشاط السياسي، وقد ظهرت هذه الجمعية في وقت كانت البلاد تعاني من قانون الأهالي لذلك كانت الجمعية تركز في مطالبها على المحافظة على الشخصية الوطنية، ورفض القمع المسلط على الجزائريين وضرورة اشتراك كل فئات المجتمع الجزائري في الأموال وثروات البلاد [2].

**2ـ المواقف الجزائرية الشعبية:**

لطالما عانى الجزائريون من السياسة الجائرة، التي ما فتأت تزيد من قسوتها مع تداول الحكام والقادة العسكريين، مما ولد حالة من الغضب وعدم الرضا بهذا الواقع الذي يعيشون في ظله، فكانوا يخوضون مقاومات عديدة ضد السلطات الفرنسية، وقد ازداد هذا الغضب بعد صدور قانون الأهلي الذي زاد من بؤسهم في مختلف الميادين ..

لهذا فقد قادوا ثورات شعبية ضد هذا القانون منذ ظهوره أي سنوات السبعينات من القرن التاسع عشر، ولعلنا نجد من بين هذه الثورات ثورة الأوراس 1879 والتي جاءت رد

(1) محفوظ قداش ،محمد قنانش :حزب الشعب الجزائري (1937 .1939)،تر : أوذاينيةخليل ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2013،ص33

(1) مازن صلاح حامد مطبقاني :جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931.1939، ماجستير في الآداب ،جامعة الملك عبد العزيز،السعودية،1985،ص 78.

على السياسة الفرنسية بالأوراس لكن تمكنت السلطات الفرنسية من القضاء عليها وطبقت في حقهم عقوبات الإعدام والأشغال الشاقة .

كما أنه وبعد أن منعت السلطات الفرنسية بموجب قانون الأهالي فتح المدارس والمساجد والزوايا إلا بترخيص منها، وبعد التضييق على زاوية الشيخ بوعمامة، فقد أعلن هذا الأخير الثورة ضد فرنسا بعد أن منعت السلطات الزائريين من التردد على الزاوية، مما أغضب السكان وأيدوا الشيخ على الثورة كما كان للوضع الاقتصادي المتدهور دوره في الثورة، فقد منعت السلطات السكان من الترحال للرعي فخسروا بذلك ثروتهم الحيوانية ووقعت المواجهة مع الفرنسيين في موقعة <مولاق>في ماي 1881[1].

كما شهدت سنة 1901 ثورة عين تركي ضد قانون الأهالي والتي قمعتها فرنسا بإنشاء المحاكم الرادعة سنة 1902 لكن هذا لم يمنع من حدوث ثورة أخرى في عين بسام سنة 1906 [2].

- **المواقف الفرنسية من قانون الأهالي :**

لقد برزت مواقف متعددة من إعلان قانون الأهالي وتطبيقه في الجزائر، ذلك أن هذا القانون لم تكن له مواقف جزائرية فحسب بل كذلك مواقف فرنسية والتي تراوحت بين مؤيد ومعارض قد نورد بعضها :

**1 ـ مواقف فرنسية مؤيدة لقانون الأهالي :**

برزت عدة شخصيات وإطارات فرنسية مؤيدة لقانون الأهالي المطبق في الجزائر، فنجد مثلا "روسيان"الذي كتب سنة 1908حينما كان موظفا بالحكومة العامة بالجزائر، حول منع الإقامة خارج الدوار بأن هذا أمر ضروري لأنه يسمح بمراقبة رعايانا المسلمين وأنه كان لابد من منع الهجرة نحو مدينة الجزائر العاصمة لأن ذلك سيخلق نقصا في اليد العاملة

(1) عبد الحميد زوزو :محطات في تاريخ الجزائر ،دار هومه ،الجزائر ،2004 ،ص 173.

(2) يوسف مناصرية :المرجع السابق ،ص68.

لدى الكولون، و هو نفس الموقف عند "ألكسندر مرنياك" أستاذ في القانون وقد أكد في دراسة أجراها حول التشريع والقانون الاستعماري سنة 1925، أنه رغم الانتقادات الموجهة لقانون الأهالي في كل المستعمرات الفرنسية إلا أنه لابد من وجوده لضمان بقاء الهيمنة الفرنسية [1].

كما نجد أن "جول فيري "يعترف بضرورة وجود قانون الأهالي بالجزائر، إذ اعترف أمام مجلس الشيوخ في مارس 1891 بأنه<<لقد حكمنا في ظل الإمبراطورية من أجل المصلحة العربية أما بعد سقوطها منذ 1871 إلى 1883فالأكيد أننا سيرنا أمور الجزائر وحكمناها بما يفيد الاستعمار الفرنسي لها>>[2] ونظرا لكون قانون الأهالي يضمن الحفاظ على أمن المستوطنين فإنهم قد طالبوا بإبقاءه خاصة بعد ازدياد نفوذهم في عهد الجمهورية الثالثة .

كما نجد من بين المؤيدين الفرنسيين "لارشي"و"ريكتنويلد"الذين رأيا في قانون الأهالي وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين وضمان بقاء سلطة فرنسا بالجزائر، وشجعا على تكثيف أحكام الإعدام وعقوبات الأعمال الشاقة ذلك أن إخضاع العرب في رأيهم يتطلب إجراءات استثنائية وخاصة [3].

**2 ـ مواقف فرنسية معارضة لقانون الأهالي :**

على الرغم من التأييد الكبير من طرف عديد الشخصيات الفرنسية لقانون الأهالي، إلا أنه يلاحظ وجود شخصيات رافضة لهذا القانون الذي سنته بلادهم المدعية للحرية والمساواة ولعلنا نجد من هذه الشخصيات "إيف غيو " الذي صرح سنة 1888 في غرفة النواب، أن مخالفات التنقل بين المناطق دون رخصة والذي يعاقب عليه من طرف متصرف إداري، تعد تصرفا خطيرا على الأهالي وقد يؤدي إلى انعكاسات سلبية، كما عارض "لارشي " و

(1) أوليفه لوكور غرانميزون :المرجع السابق ،ص134 .

(2) شارل روبير أجرون :تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1 ،دار الأمة ،الجزائر ،ط1 ،2008 ،ص 29 .

(3) أوليفي لوكور غرانميزون :الاستعمار الإبادة ،تر :نورة بوزيدة ،دار الرائد ،الجزائر ،2008 ،ص 324 .

(4) أوليفه لوكور غرانميزون: في نظام ... المرجع السابق، ص 141.

"ركتنويلد" كذلك عقوبات التغريم الجماعي والاعتقال، واعتبرها عقوبات غير معقولة وهذا رغم أنهما يؤيدان جوانب أخرى من القانون [1].

وبعد ازدياد أوضاع البلاد سوء نتيجة تطبيق قانون الأهالي، أوفد البرلمان الفرنسي لجنة سميت بـ "لجنة 18 " وقد ترأسها "جول فيري " سنة 1891 إلى الجزائر.أين التقى بالجزائريين الذين عرضوا عليه معاناتهم من تطبيق هذا القانون وكذلك قانون الغابات القاسي، وبعد انتهاء مهام اللجنة عادت إلى باريس أين عرض "جول فيري " تقريره على مجلس الشيوخ الفرنسي والذي بين فيه سوء تسيير الجزائر، وحالة الجزائريين المتدهورة بسبب هذه القوانين ورأى أنها لا تشرف حكم فرنسا لأنه يتنافى مع عدالتها وسياستها [2].

وقد توالت الدعوات حول دراسة أوضاع الجزائر خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، وبناء على ذلك أوفد مجلس الشيوخ الفرنسي لجنة برئاسة "موريس فيوليت "سنة 1931، وقد تمكنت اللجنة من تقديم إصلاحات عرفت لاحقا باسم "مشروع فيوليت "ولقد رأى فيوليت أن فرنسا سترتكب خطأ إن استمرت على نفس السياسة بالجزائر، وقد طالب بإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين ومنحهم حقوقهم وواجباتهم، ثم ناقش البرلمان الفرنسي مشروعه سنة 1935، وقد رحب النخبة بمشروعه كونه نادى بمنحهم الجنسية الفرنسية، في حين تحفظت جمعية العلماء ورفضته باقي الأحزاب، كما رفضه البرلمان الفرنسي [3].

من خلال دراستنا لقانون الأهالي الصادر سنة 1881، وإحاطتنا به من حيث ظهوره ومفهومه واستعراض المخلفات الواردة فيه، وكذلك ذكرنا بعض العقوبات القاسية التي كانت تتخذها السلطات الاستعمارية كعقاب للجزائريين الذين ارتكبوا المخلفات المنصوص عليها في هذا القانون، نستنتج أنه قد شكل إحدى وصمات العار في التاريخ الفرنسي .

---

(1) حياة سيدي صالح :اللجنة البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871.1895،دار الهدى ،الجزائر ،2012 ،ص 231

(2) أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية 1930.1945،ج3، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط4 ،1992 ،ص 19

ويظل بذلك نموذجا فريدا من حيث أنه عمل على إذلال وإخضاع الجزائريين الذين ظلوا خاضعين له وقابعين تحته وتحت قوة الغالبين التمييزية، إذ أنه جردهم من كافة الحقوق الإنسانية وعاقبهم على أبسط الأمور وأتفهها، فكل جريمة أو مخالفة تقابلها عقوبة قاسية مخضعة للجزائري وكاشفة لوجه السياسة الاستعمارية الهادفة إلى استنفاد الطاقات البشرية الجزائرية حتى تحقق هيمنتها وسطوتها .

بعد أن تطرقنا في الفصل الثاني لقانون الأهالي والذي تناولنا فيه مفهوم هذا القانون وأهم ما جاء فيه من مخالفات التي عاقب عليها الجزائريين ، وكذلك انعكاساته عليهم إذ جعل منهم عبيدا ، ثم تطرقنا إلى مواقف الجزائريين والفرنسيين من هذا القانون ، والآن نتناول في هذا الفصل قانون التجنيد الإجباري ، فبعد احتلال الجزائر تولد لدى السلطات الفرنسية نزعة استغلال الموارد البشرية لخدمة مصالحها بالبلاد ، ولتحقيق سياستها التوسعية لذا فق لجأت إلى توفير قوة عسكرية من الجزائريين لتحقيق ذلك وعند تيقنها .

لذلك فإن فكرة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي لتحقيق المآرب الاستعمارية ، أصبحت أمرا ملحا وضروريا ، فكان لابد أن تطرح هذه القضية من طرف الأوساط العسكرية والمدنية وقد زاد الاهتمام بمسألة تجنيد الجزائريين خاصة في ظل الأوضاع السائدة داخل القارة الأوربية من صراعات توسعية بين دولها على حساب بعضها البعض ، وكذا اندلاع الحرب العالمية الأولى، لذا لجأت السلطات الفرنسية إلى تجنيد الجزائريين إجباريا منذ سنة 1908، بعد أن كان التجنيد تطوعيا .

## المبحث الأول :جذور مسالة التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي .

بعد القضاء على المقومات الشخصية الوطنية للجزائريين.هاهي السلطات الفرنسية تأتي بمشروع آخر فريد في نوعه لا يقل خطورة ولا بشاعة عن قانون الأهالي ، إذ أنها بدأت في التفكير في استغلال ما تبقى من الموارد البشرية لخدمة مصالحها التوسعية والهيمنة على مستعمراتها وذلك بفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين ، والملاحظ أن هذه الفكرة كانت موجودة منذ بداية الاحتلال. إذ نجد أن كلوزيل قد فكر منذ سبتمبر 1830 في تجنيد فرقة من الزواوة ببلاد القبائل، ولذلك فقد أدخل بعض الشباب في الكتائب المكونة وقتها من المتطوعين الباريسيين وقد ضمت داخل كل فرقة 40 فارس عربيا ووفي سنة 1843 تم إنشاء وتنظيم فرق "السبايس "واستحدث منهم أربع فرق نظامية ولكن التطوع في الجندية الفرنسية كان نادرا، إذ أنها لجأت إلى التجنيد المختلط ذلك أن تجنيد الجزائريين قد توقف مع سنة1837 ، وبلغ عدد المتطوعين الجزائريين سنة 1848 حوالي 66000 رجل من بين 87000 رجل ، وهذا نظرا للفكرة التي كانت سائدة لدى الجزائريين حول قضية التجنيد إذ اعتبروا أن المجند مرتد عن دينه وملته [1].

كما أنه في سنة 1845 برز أحد المهتمين بقضية تجنيد الجزائريين لخدمة مصالح فرنسا وهو الجنرال "موليير "الذي كتب يقول :<<إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري، وبما أنه سيظل على حالة همجية مدة طويلة فإن فرض التجنيد بين صفوفه لا حدود له >>.

وقد اتخذ هذا الموقف لاقتناعه بأن فرض التجنيد على الجزائريين هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق إدماج الجزائر في فرنسا إذ نجده يقول أيضا :<<هل توجد طريقة للإدماج أفضل من الخدمة العسكرية >>[2].

---

(1) محفوظ قداش :جزائر الجزائريين ،[1830 .1954]ور :محمد المعراجي ،منشورات ، ANEP ،الجزائر ،2008 ،ص178

(2) شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا [1871.1919]،تر:حاج مسعود ،ج2،دار الرائد للكتاب ،الجزائر ،2007،ص722

كم جاء الجنرال "أسترازي "سنة 1857 بمشروع آخر لتجنيد الجزائريين ، إذ رأى أنه يتوجب على كل قبيلة تقديم عدد من الشباب القناصة لكن تم رفض مشروعه كما تم رفض مشروع "موتانبو"والذي اقترح تحديد عدد من المجندين قدره ب 30,000 رجل [1].

وفي سنة 1864 جاء الجنرال "دومارتيمبري " بمشروع لتجنيد 5,000 رجل يعينهم رؤساء القبائل ، وتكون مدة خدمتهم خمس سنوات وإرسالهم إلى فرنسا لاكتساب العادات والتقاليد الفرنسية عبر إدماجهم في الفرق العسكرية الفرنسية ، كما أن هذه الفكرة كانت متواجدة لدى الإمبراطور نابليون الثالث ، الذي رأى أن الجنود الجزائريين قادرين على دعم القوات الفرنسية في حروبها الأوربية ، خاصة بعد أن أظهروا مهاراتهم القتالية كقناصة في الحرب البروسية الفرنسية [2].

وأثناء مناقشة مشروع تطبيق الخدمة العسكرية خلال الفترة مابين 1872 .1874اقترح البعض تجنيد عدد محدد من الشباب الجزائري إلا أنه اعترض عليه أحد النواب خاصة حول تأسيس فيلق رابع من القناصة . لذا فقد تم التركيز على تجنيد الفرنسيين فقط ، وذلك بمقتضى القانون الصادر في 6 نوفمبر 1875 ، فأصبحت تشكل الفيالق الأهلية خمس القوات وانخفض عددهم 12,000من مجند إلى 7,000 مجند خلال سنة 1881 [3].

كما قد النائبان البرلمانيان "جوليي وميشلان " أثناء مناقشة قانون الخدمة العسكرية الذي صدر سنة 1889 اقتراحيهما الذي ركز على أهمية فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين حتى يتسنى بذلك دمج الجزائر في فرنسا والحصول على الحقوق السياسية .

وفي سنة 1890 اقترح النائب "مارتينو " تعجيل تقديم مشروع خاص بتنظيم الخدمة العسكرية على الجزائريين القادرين على حمل السلاح ، وفي سنة 1901 .1903 اقترح "ريباتي

(1) شارل روبير أجرون :المرجع السابق ،ص722.

(2) نادية طرشون :الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ،م م و د ب في ح و ث أ ن 1954 ،الجزائر ،2007 ،ص150.

(3) شارل روبير أجرون :المرجع السابق ،ص723.

"والنقيب "باسول "تغليب مصلحة فرنسا في مسالة فرض الخدمة العسكرية على الشباب البالغين سن الثامنة عشرة وذلك لتحقيق مصالح فرنسا الإدماجية [1].

ومع حلول سنة 1907 شكلت مسألة تجنيد الجزائريين قضية أولية في مختلف جداول أعمال الطبقات العسكرية الفرنسية ، لذا فقد بادر النائب "ميسمي* "والذي كان مقرا للميزانية الحربية سنة 1908 إلى طرح فكرة تجنيد الجزائريين إجباريا، لذاقام بمراسلة وزير الحربية الفرنسي، وأوضح له أن عدد الجيش الفرنسي يشهد تناقصا منذ 1889 إذ كان حوالي 215000 ثم أصبح 210000 سنة 1908 [2].

وقد كان "ميسمي " قد أوضح في رسالته أن في إمكان الجزائر أن تزود فرنسا بخمسة ملايين جندي ، وأن تونس تضم 1900000.لذا اقترح أن تستفيد فرنسا من سبعة ملايين عربي.وقد قال في هذا الصدد"<<رغم حداثة الجيش في تونس استطعنا بواسطة التجنيد الإجباري من تكوين جنود في مستوى مهارة نظرائهم في فرنسا ، وبذلك فتونس التي تمنحنا في وقت السلم 7000جندي بإمكانها إمدادنا في وقت الحرب 25 إلى 30 ألف جندي [3].

وفي 27 مارس 1911عين "ميسمي "وزيرا للمستعمرات وقام حينها بإنشاء ثلاث فيالق أخرى من القناصة الجزائرية ، وهذا نظرا لصعوبة تزويد الجيش بالجنود عبر التجنيد التطوعي

---

(1) بلجة عبد القادر :مسالة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ]1907.1945] ،دكتوراه في التاريخ الحديث والعاصر ،جامعة الجلالي ليابس ،سيدس بلعباس ،2016 ،ص33.

(*)أودولف ميسمي :ولد في 31 جانفي 1869 بليون الفرنسية ،تخرج برتبة ضابط من مدرسة سان سير العسكرية ،أصبح نائب سنة 1902 ،شغل منصب وزير المستعمرات من 2مارس 27 جوان 1911،ثم وزير الحربية من 1911إلى 1912،أنتخب نائبا بمجلس الشيوخ من 1923إلى 1935 توفي في سبتمبر 1935.(ينظر):بلجة عبد القدر :المرجع السابق،ص 35 .

(2) بلجة عبد القادر :المرجع السابق ،ص35.

(3) المرجع نفسه،ص36

وخاصة في ظل حدوث الأزمة المغربية أو أزمة أغادير، التي ظهرت نتيجة التدخلات المتكررة لفرنسا في شؤون المملكة المغربية، التي كانت تشهد حروبا داخلية بسبب ثورة أحد الأمراء على سلطان مراكش "مولاي عبد الحفيظ "، والذي طلب دعم فرنسا وحمايتها له فقامت هذه الأخيرة بإرسال حملة حربية إلى فاس في ربيع 1911.وهو ما هدد مصالح ألمانيا التي أرسلت حامية إلى أغادير لحماية مصالحها هناك [1].وهوماجعل "ميسمي "يولي أهمية كبيرة بمسألة تجنيد الجزائريين وقام بتكثيف الحملات الدعائية لتحقيق التجنيد الإجباري.

وقد توالت اهتمامات الأعضاء المتعاقبون على لجنة ميزانية الحرب خلال الفترة من [1907ـ1911] من "ميسمي "إلى "جيرفي "و"كليمولتال "بمسألة التجنيد ، واتفقوا حول النتائج التي انتهت إليها اللجنة التي أرسلتها وزارة الحرب إلى الجزائر لدراسة إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائري في ظل الأوضاع العلمية المتأزمة ، والتي انتهت إلى ضرورة فرض التجنيد على الجزائريين .و أرسل الجنرال "بييو" رسالة إلى وزير الحرب في 25 نوفمبر 1911 تتعلق بإلزامية فرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، ومع تزايد التوترات الدولية وقعت الحكومة على مرسوم التجنيد [2].

(1) صلاح هريدي :تاريخ أوربيا الحديث والمعاصر [1789ـ1914]دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر ،مصر ط1، 2003،ص336.

(2) بلجة عبد القادر :المرجع السابق ،ص42 .

## المبحث الثاني :تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين 1912.

بعد المناقشات الكثيرة والمتعددة حول فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين وبعد الدراسات الجدية حول إمكانية تطبيقه والتي خلصت إلى ضرورة فرضه، نظرا لتوفر الطاقات القتالية لدى الشباب الجزائري ، فقد أصدر وزير الحرب منشورا في 31 جانفي 1912 يقضي بتعديل شروط الالتحاق ونسبة المنح وتحديد مدة الخدمة العسكرية باثني عشرة سنة .

بالإضافة إلى قضاء أربع سنوات في نظام الالتزام ، ثم صدر مرسوم آخر في03فيفري 1912. والذي أرسى التجنيد وفق الاستدعاء الذي يتم عبر القرعة ، والذي حدد مدة الخدمة العسكرية ب ثلاث سنوات بدل اثنتين وتقاضي المجند لمنحة مالية قيمتها 250 فرنك ، وقد تم تجنيد 82751شاب و87519 عامل و2479 احتياطي [1].

وقد حرصت السلطات الفرنسية على السرية التامة لقضية التجنيد الإجباري للجزائريين ، حتى صدوره رسميا في 03فيفري 1912 [2]، وتم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية وهي جريدة المبشر، لجعل الشباب الجزائري وقودا للحروب الفرنسية وإخماد الثورات في مستعمراتها و الذي تم بموجبه تجنيد كل شاب جزائري بلغ سن الثامن عشرة لمدة ثلاث سنوات [3].

وقد احتوى مرسوم التجنيد الإجباري على ثلاثين مادة مقسمة إلى أربعة أبواب، وقد تضمنت ما يلي :

الباب الأول :تضمن هذا الباب مجموعة من الأحكام العامة والتي تنص مادتها الأولى على تجنيد الجزائريين سواء بالتطوع أو الانخراط أو الاستدعاء مقابل تلقي منحة[4] .

الباب الثاني :جاء لتأكيد على الأحكام الواردة في الباب الأول .

---

(1) محفوظ قداش :المرجع السابق ،ص30

(2)DAlgerie :tra :AAMaardji Editions.Raihana du livre ، Amar Amoura: Breuelistione ، Alger.2002:p226

(3) بشير كاشة الفرحي :المرجع السابق ،ص97.

(4) أحمد بن مرسلي:ثورة أول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية أنموذجا، [م.و.د.ب.في.ح.و.ج.ث.ن 1954،الجزائر،2007،ص61.

الباب الثالث :يحتوي هذا الباب على ثمانية فصول ، تضم ثلاثة وعشرون مادة تتعلق بالإستدعاءات وتحديد عدد المجندين ومدة خدمتهم وكذا عملية إحصاء الجزائريين ، كما تناول عمليات منح حق الإعفاء أو التأجيل من الخدمة العسكرية وهذا حسب الفصول الثلاثة الأولى بينما احتوى الفصل الرابع من هذا الباب على سبعة مواد تتعلق بالقرعة وعمليات تبديل أو تعويض شاب مكان آخر، وكذا عمليات تجميع المجندين والمنحة اليومية والإجازات وهذا ما ورد في الفصل الرابع إلى غاية الفصل السادس [1] .

الباب الرابع :يحتوي على أربع مواد من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين تعلقت بالأحكام الخصوصية وحددت مواده امتيازات قدامى الجنود [2].

وتزامنا مع الأحدث العالمية التي ميزها التأهب لخوض غمار الحرب العالمية الأولى، فإنه كان من مصلحة فرنسا أن تزيد من عدد قواتها العسكرية ، فقامت بسن قانون في 07أوت 1913 لإلغاء مبدأ القرعة ، إذ كان لابد أن تكون ضريبة الدم هي نفسها على الجميع وتمديد مدة الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وقد عملت على زيادة جيش المشاة والذي بلغ عدده سنة 1914 نسبة 65% من المجندين وبلغ بين 1914 و1918 أكثر من 800ألف جزائري جندوا أو وظفوا كعمال، فمنهم 293,800 جندي من المغرب العربي، في حين بلغ عدد العمال منهم 173,000منهم 78,800 عامل جزائري وقد قتل من هؤلاء المجندين قرابة 57 ألف جندي من بين 600,000 جندي من السكان الأصليين وفقد 14 ألف وتوفي من الجنود الجزائريين أكثر من 80ألف شخص [3].

(1) عبد القادر بلجة :المرجع السابق ،ص44.

(2) المرجع نفسه :ص45.

(3) مصطفى خياطي :المرجع السابق،ص283.

ويذكر سعد الله أن عدد الجزائريين الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الأولى، حسب ما نشرته مجلة "لافريك فرانسيس"سنة 1919 قد بلغ 56، 000 قتيل وجرح 82.000 شخص [1].

وقد كان قانون التجنيد الإجباري المفروض غامضا في نظر الجزائريين لعدة أسباب منها :.

1ـ أنهم كانوا يعدون كرعايا حسب القانون الصادر عن مجلس الشيوخ في 1865، والذي جردهم من حالتهم الشخصية كمسلمين ، بينما كان الفرنسيين الذين طبق عليهم قانون التجنيد يتمتعون بكامل الحقوق لذا فبما أنهم ليس لديهم حقوق فلما تطبق عليهم واجبات التجنيد الإجباري .

2ـ أن الجزائريين كانوا يخضعون لمجموعة من الإجراءات الاستثنائية كقانون الأهالي والمحاكم الرادعة .

3ـ أن التجنيد جعل الجزائريين يحاربون إخوانهم المسلمين .

4ـ أن التجنيد المفروض عليهم يتناقض والاتفاق المبرم سنة 1830، الذي نص على احترام الدين والقوانين والتقاليد الجزائرية [2].

(1)أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط3 ،1992، ص199.

([2]) أبو القاسم سعد الله:المرجع نفسه ،ص176.

## المبحث الثالث :انعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين .

خلف تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين انعكاسات هامة مست عدة جوانب لعلنا نذكر منها :

**انعكاسات سياسية:**كان لقانون التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين منذ 03فيفري 1912 انعكاسات سياسية هامة ، إذ ظهرت في الأفق بوادر تشكل حركة وطنية أسهم في ظهورها عدة ظروف داخلية وخارجية منها :

ـ استمرار التواجد الاستعماري بالجزائر وما انجر عنه من فقدان لسيادة والحقوق السياسية

ـ استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية كقانون الأهالي .

ـ محاولة من فرنسا تهدئة الأوضاع حيث منحت إصلاحات للجزائريين والتي أصدرها البرلمان الفرنسي في 04 فيفري 1919[1]، بعد إلحاح كبير من بعض الشخصيات الفرنسية المتعاطفة مع القضية الجزائرية أمثال "جرج كليمنصو "والذي كان رئيس الحكومة الفرنسية وقد تم بمقتضاها منح الجزائريين حق المشاركة في الانتخابات المحلية، وتجنيس الجزائريين دون مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية ، وتوسيع القسم الانتخابي ، وكذلك حق انتخاب رئيس البلدية الكاملة ، وإصلاح الضريبة العربية ، واحترام أملاك الجزائريين [2].

وحسب هذه الإصلاحات فإنه يسمح للجزائري أن يصوت في الانتخابات المحلية إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط منها :1. ألا يقل سن المصوت عن 25 سنة ، 2. أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة ، 3. ألا يكون قد ارتكب مخالفة أو عمل معادي لفرنسا ، 4ـ أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي [3]

(1) Farhat Abbas:la nuit colonial. Ministère de la culture. Algérie.2009.89_90

(2) أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق ،ص265.

(3) عمار بوحوش:المرجع السابق ،ص216.

5ـ أن يكون مالكا لأرض أو عمارة أو مسجل بأنه يدفع الضرائب ، 6ـ أن يكون الشخص قد منح رخصة التقاعد ، 7ـ أن يكون قد منح وسام فرنسي ، 8ـ أن يكون حاملا لجائزة زراعية أو تجارية معدة خاصة بالجزائر ، 8ت أن يكون موظفا أو وظف لدى السلطات الفرنسية[1].

إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد من ناحية التمثيل في المجالس الاستشارية والنيابية ومع ذلك قد فقد وسع في القسم الانتخابي الخاص بالجزائريين، كما أنه قد حدد عدد الجزائريين في المجالس العمالية ، وكذلك سن المصوت الجزائري واشترط فيه عدم تجاوز الواحد والعشرين سنة، لذلك فإن هذه الإصلاحات غير ديمقراطية لأنها فصلت بين القسم الانتخابي الفرنسي والجزائري رغم أن الأعضاء الجزائريين يشكلون الأغلبية كما أن الانتخاب في البلديات المختلطة كان غير مباشر عكس ما يجري في البلديات الكاملة، إضافة إلى أنها قد أبقت على حالة الجزائر كبلد مستعمر ، وأهملت قضية التمثيل السياسي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي وأبقت على القوانين الاستثنائية ، لكن رغم ذلك فإنها قد سمحت بزيادة عدد المنتخبين الجزائريين وعادت العمل بنظام الجماعة والسماح للجزائريين بالمشاركة في انتخاب رؤساء البلديات [2].

ومع ذلك فإن إصلاحات فيفري 1919. خيبت أمل عدد كبير من النخب الجزائرية اللذين كانوا يأملون في الحصول على حقوق سياسية من فرنسا بعد المشاركة في الحرب إلى جانبها ولكن الذي يمكن ملاحظته أن قانون التجنيد الإجباري وما تبعه من انعكاسات سلبية فإنه قد أكسب الجزائريين أفكار جديدة ، نتيجة احتكاكهم بغيرهم من الأوربيين في ميادين القتال وحتى في الأوساط العمالية ، والتأثر بالأحداث العالمية ولاسيما بعد الثورة البلشفية ، لذلك فإن الجزائر قد شهدت نمو في الأفكار السياسية مما نتج عنه ميلاد حركة وطنية واعية أسهم في ميلادها

(1) عمار بوحوش :المرجع نفسه ،217.

(2) أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ،275.

عدة عوامل داخلية وخارجية ، كاستمرار التسلط الاستعماري والعمل بالقوانين الاستثنائية والاحتكاك بالأوربيين ، والذي أعطى صورة واضحة على غياب المساواة بين الجزائريين وغيرهم ، إضافة إلى ازدياد نشاط الحركات الإصلاحية بالمشرق العربي ، وانتشار الأفكار التحررية التي قادها "جمال الدين الأفغاني "و"محمد عبده "وغيرهم وعودة الطلبة الجزائريين من الأزهر والزيتونة أين تشبعوا بالفكر الإصلاحي وكذلك عودة الطلبة من الجامعات الفرنسية .

وقد كانت الحركة الوطنية حينها قد تكونت بناء على أفكار زعمائها ومعتقداتهم وطبيعة تكوينهم ، لذا ظهرت اتجاهات سياسية واضحة شكلت معالم الحركة الوطنية ، ومن هذه الاتجاهات نذكر الاتجاه المحافظ والذي مثلته مجموعة من الإقطاعيين الجزائريين ، والاتجاه المعتدل والذي مثلته النخبة المثقفة بالثقافة الفرنسية ، والاتجاه الليبرالي الذي ضم ما بقي من قسم النخبة ، وغيرها من الاتجاهات .

ولكن مع نهاية الحرب ع1 ظهرت حركات وأحزاب سياسية هامة نذكر منها :

**أـ حركة الأمير خالد** :يعد ألأمير خالد أحد رواد الحركة الوطنية ، وقد عارض كل شروط التخلي عن الأحوال الإسلامية بالحصول على الحقوق الممنوحة في إصلاحات فيفري 1919 ، كما رفض حجم الضرائب مفروضا على الجزائريين وكذلك التجنيد الإجباري الذي دعم فكرة ضريبة الدم وغيرها من القضايا.والتي شكلت فحوى رسالته التي وجهها إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون " وقد رافقتها جملة مطالب مستوحاة من واقع الجزائريين والمبادئ التي نادى بها الرئيس "ويلسون " حول حق الشعوب في تقرير المصير [1].

وقد أنشأ الأمير رفقة زملاءه لجنة الأخوة الجزائرية بهدف تحسين أوضاع الجزائريين ، وقد طالب في جريدة "الإقدام "الصادرة في 14 أوت 1922، بتمثيل الأهالي المتجنسين في

(1) غريري سليمان :تطور الاتجاه لثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية [1940.1954] ، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011، 60.

البرلمان الفرنسي ، وإلغاء القوانين الاستثنائية، لكن قامت السلطات الفرنسية بنفيه إلى فرنسا سنة 1923 ما أدى إلى انقسام أنصاره [1].

**ب ـ المنتخبون المسلمون الجزائريون** :بعد فشل الأمير خالد ونفيه إلى فرنسا ، تبنى مجموعة من المنتخبين جزء من سياسته وكان نشاطهم مستمد من فكرة الإدماج ، وهو ما يظهر في أفكار فرحات عباس الذي طالب بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، تكونت جماعة المنتخبين من المستشارين البلديين وكذا مستشاري المقاطعات وقد عقدوا مؤتمرهم التأسيسي سنة 1927 والذي طالبوا فيه بالمساواة في الخدمة العسكرية وإلغاء القوانين الخاصة وغيرها، وقد نشطت في إرسال الوفود إلى فرنسا وإقامة المحاضرات والندوات والاتصال بالسياسيين الفرنسيين، وفي 1931.شكلوا اتحادية فدرالية المنتخبين الجزائريين[2].

**ج ـ نجم شمال إفريقيا** :تأسس النجم على يد مجموعة من العمال المغاربة سنة 1926 أمثال الحاج عبد القادر، وأحمد مصالي الحاج ، وهو أول حزب سياسي منظم وقتها هدف إلى الدفاع عن عمال شمال إفريقيا ، وقد قام بالعديد من النشطات لتوعية الجزائريين ، لذا قامت السلطات بحله سنة 1929، وقد طالب النجم بإلغاء القوانين الاستثنائية ، والعفو عن المساجين السياسيين وحرية التنقل إلى فرنسا وخارجها ، وقد أعاد مصالي تكوين النجم سنة 1934 لكن حل مرة أخرى سنة 1937 .لكن أعيد تأسيسه تحت اسم حزب الشعب الجزائري سنة 1937 ، والذي عمل على الدفاع عن مصالح الجزائريين والمطالبة لمنحهم حقوقهم [3].

**د ـ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** :تأسست سنة 1931 على يد "الشيخ عبد الحميد بن باديس" إلى جانب "الشيخ العربي التبسي" و"البشير الإبراهيمي "و"الطيب العقبي "وغيرهم

---

(1) المرجع نفسه ، ص62.

(2) غريري سليمان :المرجع السابق ، ص ص ، 65 – 66.

(3) محفوظ قداش ، محمد قنانش ، المرجع السابق ، ص20.

بدأت كجمعية ثقافية إصلاحية ، إلا أنها حققت أهداف هامة في تنوير الفكر السياسي للجزائريين ، شاركت في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 أين نادت بضرورة منح الجزائريين حقوقهم كاملة ، كما قامت بترسيخ المبادئ الإسلامية ومكافحة الاستعمار إذ نجد الشيخ "عبد الحميد بن باديس "يطالب بحرية العمل السياسي والمساواة في جميع المجالس السياسية والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين [1].

**هـ ـ الحزب الشيوعي الجزائري** :نشأ الحزب الشيوعي الجزائري في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي ، نظرا لتأييد الشيوعيين الفرنسيين لفكرة استقلال الجزائر ، لكن سرعان ما أهمل خلق تحالف بين العرب والفرنسيين ، لذا قام مصالي الحاج بالانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وتم ذلك سنة 1935 ، ومن شخصياته الهامة "عمر بوخرط "و"عمار أزقان "، نادى الحزب بالثورة ضد الإمبريالية والإقطاع لكنه أهمله المطالبة بالتحرر من الإصلاح [2].

**2. إنعكاسات إقتصادية :**

أدت مسألة تجنيد الجزائريين إلى ظهور توجه اقتصادي جديد عقب الح ع 1 وقد قام المؤرخ الفرنسي "جيلبارمنيي"بدراسة فئة جندت خلال فترة الحرب فوجد أنه من بين 572 شخص يوجد 56 منهم كملاك كبار ويمتلكون أموال ولأراضي زراعية وعقارات ، شغل بعضهم منصب "القايد"وهذا جاء كمكافأة على دعمهم لفرنسا أثناء فترة الحرب ولعل هذا ما أدى إلى بروز البرجوازية في المجتمع الجزائري [3].

ومع ازدياد أملاك هؤلاء وامتلاكهم للمساحات واسعة من الأراضي ظهرت في المقابل طبقة عمالية مستغلة والتي كانت أهم ما ترتب عن الحرب ، إذ كانوا عبارة عن جنود في

(1) مازن صلاح ، حامد مطبقاني :المرجع السابق ، ص54

(2) عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص281 .

(3) بلجة عبد القادر :المرجع السابق ، ص301.

جبهات القتال أو عمال في المصانع الحربية الفرنسية ، فحسب الإحصاءات فإنه كان هناك 2000

قبائلي يشتغلون في مصانع الصابون بمرسيليا ، و1500 شخص يعملون في المناجم ومعامل شعبية ، واشتغل آخرون في مصفاة "سلي" بشركة "أمنيس "وفي ورشات أخرى في باريس ، وكانوا مستغلين من طرف الفرنسيين نظرا للحاجة إلى اليد العاملة ، كما أن الجزائريين كانوا بحاجة إلى العمل هروبا من حالة الفقر بالجزائر [1].

ونظرا لأهمية اليد العاملة الجزائرية في المعامل والمصانع الفرنسية ، فقد أنشأت الحكومة العامة "مصلحة مناصب العمل المخصصة للأهالي "منذ 1914 ، للنظر في طلبات العمل وذلك في ظل رفضها منح قدماء الجنود الجزائريين امتلاك عقارات ، بحجة قلة العقارات ونقص الخبرة في الزراعة [2].

وقد كانت فرنسا في حاجة ماسة لليد العاملة الجزائرية للعمل في مصانعها الحربية وفي مصانع الغاز، وفي حفر الخنادق ، ونظرا لتميز اليد العاملة الجزائرية بالسرعة والوفرة ، فإن السلطات الفرنسية كانت تسعى لزيادة توفيرها في مصانعها ، ورغم ذلك فقد كانت ترى أن المتطوعين الجزائريين يمثلون نسبة ضعيفة منذ سنة 1916 لذلك فقد عملت على استدعاء دفعة سنة 1917 ، فجند بالقوة حوالي 19000 عامل ، كما شغلت 1037 جزائري في الفلاحة وصل عددهم بين الفترة الممتدة من [1915.1918] إلى 78566 شخص [3].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها فرنسا بعد الحرب ، وذلك بوفاة ما لا يقل عن 1، 800، 00 شاب فرنسي بين [1914.1918] مما أدى إلى نقص اليد العاملة لذلك قامت باستغلال اليد العاملة الجزائرية المتواجدة بفرنسا والتي بلغت 100، 000

(1) علي زين العابدين :المرجع السابق ، ص42.

(2) بلجة عبد القادر :المرجع السابق ، ص306.

([3])علي زين العابدين :المرجع السابق ، ص43.

سنة 1924 ، وهو ما أزعج المعمرين بالجزائر نظرا لتناقص العمال في مزارعهم ، لذلك أصد الوالي العام قرار في 1924 يفرض الرقابة على الهجرة إلى فرنسا [1].

وهو ما أدى إلى قيام السلطة الفرنسية بفرض الرقابة على الهجرة إلى فرنسا بإصدار مرسوم في 1أوت 1926 تضمن إجراءات منها :ـ 1ـ حمل بطاقة تعريف عليها صورة وعلامة تبين تأدية صاحبها للخدمة العسكرية ، 2ـ ورقة السوابق العدلية التي تثبت عدم ارتكاب صاحبها لمخالفات ، 3ـ شهادة طبية ، 4ـ وجود مبلغ مالي مع المسافر يكفيه خلال مدة بحثه عن العمل في فرنسا [2].

ومع مطلع سنة 1929 وحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية ، عانى العمال الجزائريون بفرنسا إذ تدهورت أوضاعهم الاقتصادية فسرح عدد منهم ، وكانوا ممن لا يمتلكون مؤهلات في أعمالهم لذلك فإنهم هاجروا مرة أخرى إلى الجزائر [3].

كما أسهم التجنيد الإجباري في ميلاد طبقة تنتمي إلى البرجوازية المتوسطة ، وقد تركزت في منطقة القبائل بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كان أصحاب هذه الطبقة قد حظوا بوظائف هامة لدى السلطات الاستعمارية وهم من قدماء المجندين الجزائريين، وقد مارسوا مهنا حرة لذا فإنهم امتلكوا أراضي زراعية أصغر من تلك التي كان يمتلكها كبار الملاك ، مما أدى إلى حدوث ارتفاع في أسعار الإنتاج الوطني، وهذا نظرا لتأثر المجتمع الجزائري بظروف الحرب

(1) عمار بوحوش :العمال الجزائريون في فرنسا ، [د:ن]، الجزائر ، 2008، ص135.

(2) المرجع نفسه ، ص136.

(3) عبد الحميد زوزو :الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربيين ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007 ، ص18 .

فتزايدت ثروة البعض خاصة عائلات المجندين الذين أصبحوا ينافسون المعمرين في شراء الأراضي [1].

كما حدث ركود ديمغرافي كبير في المجتمع الجزائري إذ أنه قد تم استدعاء 173 ألف من السكان الجزائريين المسلمين والذين كانوا يشكلون 36% من مجموع سكان البلاد ، وتم استغلال 119 ألف للعمل في فرنسا قصرا ، مما أدى إلى نقص اليد البلاد كون معظم العمال كانوا رجالا أعمارهم مابين العشرين والأربعين سنة ، فنتج عن ذلك بطبيعة الحال نقص في معدل الولادات [2].

هذا وقد صاحب الركود الديموغرافي حدوث أزمة اقتصادية، ذلك أن البحر المتوسط شهد تزايد نشاط كبير للبواخر الحربية الألمانية وغواصاتها ، والتي عملت على إغراق 84 سفينة قرب الشواطئ الجزائرية خلال الفترة مابين [1915.1917] ، وأصبحت المواصلات ترتكز على النقل العسكري البحري لصالح فرنسا ، مما أدى إلى انخفاض المنتوجات الجزائرية ، فارتفع التضخم وازدادت حدة البطالة [3].

**2. انعكاسات اجتماعية وثقافية :**

خلف التجنيد الإجباري انعكاسات هامة على الصعيد الاجتماعي للجزائريين، الذين كانوا يعيشون تحت نير قانون الأهالي ، وازدياد محاكم الاضطهاد منذ 1902 ، مما جعل البلاد تعيش حالة اضطراب واستعباد ، ويمكن إيجاز انعكاسات هذا القانون على الجزائريين في:

(1) بلجة عبد القادر :المرجع السابق ، ص302.

(2) نيكولاي دياكوف :حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين ، تر :عبد العزيز بوباكير ، دار أمدوكال للنشر ، الجزائر ، 2005، ص181.

(3) المرجع نفسه ، ص182.

**أ ـ ظهور الهجرة القسرية:** من أهم الانعكاسات التي خلفها قانون التجنيد هي ظهور وازدياد حركة الهجرة ، نتيجة تواصل القمع الاستعماري وفقدان الحريات داخل البلاد ، وقد اتخذت الهجرة بعد ظهور التجنيد شكلا جديدا ، فقد كانت فردية وجماعية بدأت مع سنة 1907، عندما شرعت السلطات الفرنسية في إحصاء الشباب الجزائريين قصد تجنيدهم للدفاع عنها في الح ع 1 ، ففي تلمسان مثلا حدثت هجرة كثيفة سنة 1910 بعد بدأ إحصاء شبابها للتجنيد ففي، 1909 هاجرت عائلة "السي لخضر "المكونة من 27 فردا ثم انضم إليهم "زيان بن منور "وقد انطلقوا من الحدود المغربية إلى بلاد الشام ، وعند وصولهم عملوا على مراسلة التلمسانيين وتشجيعهم على الهجرة إلى الشام [1].مما أدى إلى ازدياد الهجرة التلمسانية بعد أن باع سكانها ديارهم وأملاكهم ، واتجهوا نحو سوريا ، لبنان ، فلسطين ، مصر والحجاز وقد قدرت السلطات الفرنسية عددهم بـ60 فرد خلال شهر سبتمبر ، ثم هاجر خلال شهر أكتوبر 20 شخص إلى مليلية و طنجة و منها يتوجهون إلى لبنان [2].

ويذكر العقاد أن الهجرة التلمسانية تميزت بنوعين: فالأولى جاءت نتيجة رفض التجنيد والخضوع له وكذلك لرفض الحياة الغربية المفروضة عليهم ، لذلك فقد هاجرت سنة 1912 من تلمسان 800 عائلة إلى بلاد الشام أين تلقت المساعدات المادية والمعنوية من طرف الدولة العثمانية، أما النوع الثاني المن الهجرة فهو يتعلق بأسباب اقتصادية ، والذي أدى إلى هجرة 5 آلاف شخص سنة1912 واستمر في التزايد إلى سنة 1924 [3].

---

[1] نادية طرشون :المرجع السابق ، ص242.

[2] المرجع نفسه :ص154.

[3]عبد الرحمان بن إبراهيم العقون :الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر [1920.1936]، منشورات السائحي ، ط3، 2010، ص54.

وقد أقلقت ظاهرت الهجرة السلطات الفرنسية خاصة في ظل تناقص اليد العاملة لدى مزارع الكولون ، فأصدر تعليمة وزارية في 1924 لتنظيم الهجرة ، مما أسهم في انخفاض عدد المهاجرين إلى 24753 خلال سنة 1925 ، بعد أن كان 17028 سنة 1924 [1].

كما شهدت الأوراس هجرة داخلية نحو المدن الكبرى التي يتمركز بها الكولون ، وذلك من اجل العمل في مزارعهم وكسب قوت العيش ، وكانت هذه الهجرة موسمية ، لكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى شهدت المنطقة هجرات كثيرة إلى فرنسا نتيجة القمع المسلط على الأوراسيين ، وكذلك لتشجيع فرنسا على الهجرة إليها طمعا في استغلال الطاقات البشرية عبر الإغراءات وحتى باستعمال القوة ، لذلك فقد كانت هجرة الأوراسيين إلى فرنسا هجرة إجبارية لا طوعية [2].

ولم تقتصر حركت الهجرة على الطبقات البسيطة من المجتمع الجزائري ، وإنما مست حتى الطبقات المثقفة والتي بدأت تتجه نحو المدن طمعا في تولي وظائف إدارية عبر اجتياز مسابقات ، ثم أصبحت معظم فئات الطبقة المثقفة تتجه نحو الهجرة خاصة الخارجية لتعبر عن مواقفها الوطنية .

**ب ـ ظهور الطبقية الاجتماعية** :أدى فرض التجنيد وما انجر عنه من تأثر في أفكار الجزائريين المشاركين في الح ع 1 أن ازدادت حدة "البورليتاريا " الجزائرية نتيجة المشاركة في الحرب ، سواء جنود أو عمال في المصانع الحربية ، بفضل ما اكتسبوه من أفكار نتيجة احتكاكهم بالنقابات الفرنسية ، كما أنهم اكتسبوا مهنا وتجارب متعددة ، فبعد تسريحهم مارسوا عادات جديدة عليهم كالعمل في الموانئ أو عمال يدويين في الصناعات المحلية ، والزراعة

(1) عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص18.

(2) مليكة قليل : هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا [1939.1900]، ماجيستر في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008، ص93.

وموظفين في القطارات والبريد ، وبذلك تكون الحرب وتجنيد الجزائريين فيها قد خلق طبقة عاملة جديدة في المجتمع الجزائري [1].

كما ظهرت الطبقة البرجوازية كطبقة هامة في المجتمع الجزائري وكان أصحابها من الجنود القدامى في الجيش الفرنسي ، والذين منحتهم الإدارة الفرنسية أموال وأملاك هامة ، خاصة وأنهم عينوا في مناصب هامة كمنصب "القايد " إضافة إلى ظهور طبقة برجوازية متوسطة خاضعة لسلطة الاستعمارية ، وامتلكت أراضي وثروات أقل من أملاك كبار الملاك الجزائريين [2].

**ج ـ حدوث أزمات نفسية عند المجندين** :خلف فرض التجنيد الإجباري على الشباب الجزائري وأجبرهم على دخول حروب لا علاقة لهم بها ، ذلك أن تجنيدهم يتم عبر القرعة فكان يوم الفرز يوما تعيسا عند العائلات الجزائرية، كما أن الشباب الجزائريين كانوا يشعرون بالاستياء كونهم يعاملون كمرتزقة وليس كجندي مثل بقية الجنود الفرنسيين ، خاصة وأنهم يقضون مدة ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية عوض سنتين كالفرنسيين، كما أنهم كانوا يرفضون التعويض كونه غير عادل .كما أن المنتخبين كانوا متخوفين من إظهار رفضهم لتجنيد وامتلاك السلاح قبل الحرب ، في حين رأى بعضهم أن التجنيد مهنة نبيلة وشرف بالنسبة إليهم وأنهم في أمان ماداموا يمتلكون السلاح وقد لاحظ الملازم الأول "عبد الله بوكابوية "والذي التحق بالخطوط الألمانية سنة 1915 ، أنه لا توجد مساواة في تولي الرتب العسكرية، ولام ضباط شؤون الأهالي والمعمرين على استعمال العنف المعنوي مع الجنود الجزائريين[3].

---

([1])أبو القاسم سعد الله :الرجع السابق ، ص287.

([2])بلجة عبد القادر : المرجع السابق ، ص 302.

([3]) محفوظ قنانش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، 1919- 1930 ، ج1 ، تر : امحمد بن البر ،دار الأمة ، الجزائر ،ط1، 2008، ص 121. (ينظر) : شارل روبير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، ج2 ، تر ، جمال فاطمي واخرون ، دار الأمة ، الجزائر ، ط1 ، 2008، ص40.

**د ـ ظهور الوعي الثقافي** :شهدت الجزائر ظهور وعي ثقافي متأثر بالحركات الإصلاحية التي ظهرت في المشرق العربي، وكذلك الدعوات التي كان ينشرها دعادة الإصلاح أمثال "جمال الدين الأفغاني "و"محمد عبده "والتي هدفت إلى توعية الشعوب الإسلامية ، وهذا في ظل تراجع الثقافة والتعليم العربي في الجزائر .

لذلك فقد ظهرت في الجزائر مجموعة من النوادي الثقافية هدفت إلى خدمة الحركة الوطنية الجزائرية ، فجلبت إليها اهتمامات مختلف أطياف المجتمع بفضل ثقافة المحاضر ودرجة ثقافته .والشيء اللافت للانتباه أن هذه النوادي قد ضمت إليها حتى أصحاب الفرق الرياضية والنوادي الكشفية وكذلك الجمعيات الخيرية الناشطة بالجزائر .ولعلنا نورد بعض النماذج من هذه النوادي والتي منها :"نادي الترقي" الذي تأسس سنة 1927 وقد ضم أعيان وتجار من العاصمة منهم "محمود بن ونيش "، "محمد بن مرابط " وغيرهم [1].إضافة إلى نادي "صالح باي " الذي تأسس سنة 1907 وكان من مؤسسيه "السيد عريب "و ابن عابد "، وقد شهد نموا في عدد أعضائه الذين عملوا على تحقيق نشر التعليم والمساواة بين الجزائريين والمعمرين، وإقامة المحاضرات وغيرها [2]، كما تم تأسيس نادي "الإقبال "بجيجل سنة1919 والذي عمل على إحياء الوعي الوطني عبر المحاضرات وتوعية الجزائريين بتأثير الأحداث العالمية عليهم ، خاصة مع عودة الجزائريين المشاركين في الحرب ، وهو نفس الحال الذي كان عليه "نادي السعادة "الذي تأسس سنة 1925 بقسنطينة والذي ترأسه "الطيب زرقين "إلى جانب أعضاء آخرين [3].

---

([1]) الوناس الحواس : نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2012، ص136.

([2])المرجع نفسه : ص 79.

([3])المرجع نفسه : ص ص 83-85.

## المبحث الرابع :المواقف اتجاه قانون التجنيد الإجباري .

أفرز قرار فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين ردود أفعال ومواقف مختلفة سواء من طرف الجزائريين أو من الفرنسيين أنفسهم ، ولعلنا نورد بعض منها :

### 1) المواقف الجزائرية :

**أـ المواقف السياسية :**

عرفت الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نهضة وحركة وطنية متعددة الأشكال ، والتي تحولت من العمل العسكري إلى العمل السياسي ، وهذا في وقت كانت الجزائر تشهد حالة من الغليان جراء تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين .لذلك ففي سنة 1908 تزعم "احمد بوضربة "وفدا عن حركة الفتيان الجزائريين إلى باريس ، والذي كان يطمح في الحصول على حقوق سياسية من خلال تسليمه عريضة ضد التجنيد الإجباري للجزائريين ، وقد عبر أعضاء هذا الوفد عن موافقتهم على قرار التجنيد عندما استقبلهم الوزير الأول الفرنسي "كليمنصو" وقد طالبوا الحكومة بتوسيع منح الحقوق المدنية للجزائريين. وهو ما طالب به "بن علي فخار " في أكتوبر 1908 ، حيث قال بأن التعويض السياسي التام أي منح المسلمين كل الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين هو وحده الكفيل بإزالة عداوة الجزائريين، كما طالب في مقالة كتبها سنة 1909 بعنوان "تمثيل المسلمين الجزائريين "بضرورة رفع عدد المسلمين في الجمعيات المحلية وتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وتوسيع حق التصويت [1].

[1] نيكولاي دياكوف : المرجع السابق ، ص161 ، 162.

كما تم إرسال وفد إلى باريس سنة 1912 وأستقبل من طرف "بوانكاري "رئيس الجمهورية وقتها وسلموه مذكرة عبروا فيها عن رفض الجزائريين للتجنيد ، وقد طالبوا في هذه العريضة بإنهاء الإجراءات الاضطهادية وتخفيض مدة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى سنتين، وتبديل سن التجنيد من 18 على 21 سنة ، وإلغاء مكافأة التجنيد لأنها تمس شرف الأسرة الجزائرية [1].

كما طالب "ابن التهامي "سنة 1912 بالتعويض عن الخدمة العسكرية وذلك بإصلاح الأنظمة الفرنسية القمعية والمساواة في دفع الضرائب وتقسيم موارد البلاد ، وإعطاء النواب الجزائريين الحق في المجالس المنتخبة وتوسيع عددهم فيها، وخاصة في انتخاب رئيس البلدية[2].

كما نجد الأمير خالد وبعد أن تم تسريحه من الجيش الفرنسي برتبة نقيب ، قد راح يطالب بإعطاء الحقوق الكاملة للجزائريين ، وقد استغل مبادئ الرئيس "ويلسون "حول تقرير المصير فرفع إليه رسالة طمعا في تحقيق بعض المكاسب لصالح الجزائريين لكن دون جدوى ، وبقي الأمير يواصل مساعيه الوطنية ويجدد نشاطه ، فبعث في 1924 رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية "إدوارد هيريو "والتي طالب فيها بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي وتولي الوظائف العامة وغيرها من المطالب الوطنية ، مما جلب له عداء السلطات الفرنسية ، إلى أن نفي إلى سوريا [3].

(1) أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص184.

(2) محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص 107.

(3) عمار بوحوش : التاريخ السياسي ....، ص227.

وعندا طرح مشروع التجنيد الإجباري سنة 1908 مثل هذا الحدث صدمة كبيرة على تلمسان وأغضب العائلات ، فنجد "مصالي الحاج " وبعد أن تم تجنيده في الجيش الفرنسي سنة 1918. قد لاحظ خلال مدة خدمته أن فرنسا قد غيبت المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وبعد تسريحه من الخدمة في 28 فيفري 1921، نجده يصرح بموقفه الرافض للخدمة العسكرية المفروضة على الجزائريين بقوله <<فبعد ثلاث سنوات من الإقامة في فرنسا لم أعد أنا مصالي الحاج الذي كان قبل الحرب ، فقد صرت شخص آخر، وقد تبدى لي حينها أن مدينة تلمسان الصغيرة لا يمكنها أن تكتفي كفضاء >>[1].

أما "فرحات عباس " الذي دخل السياسة منذ أن كان شابا ثم ارتباطه بها بتولي الوظائف الحكومية، فقد استطاع أن يكتسب اللغة والثقافة الفرنسية ، ، وحتى أفكار الساسة الفرنسيين وقد تأثر كذلك بالأمير خالد، لذا عمل على مواصلة سياسته الرامية إلى الحصول على الحقوق السياسية الكاملة للجزائريين ، ا فقد كان يكتب في جريدتي "الإقدام وهمزة وصل "تحت اسم مستعار هو" كمال بن السراج " [2].

جند فرحات عباس لمدة ثلاث سنوات من 1921 إلى 1923 وقد لاحظ خلال مدة الخدمة التمييز الصارخ بين الجزائريين والفرنسيين ، وقد كتب مقالا سنة 1922 انتقد فيه دفاع جريدة "إفريقيا اللاتينية " حول تقديم كل وسائل الراحة للمجندين الجزائريين من مأكل ومشرب وملبس ، وكذلك زعمها أن عدد القتلى الفرنسيين يفوق عدد القتلى الجزائريين وقال "فرحات "

(1) Messali Hadj :Les mémoires de Messali hadj .1898_1938.Ministere.de la culture .Algere.2009.96

(2) عز الدين معزة :فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال [1895.1899]، ماجيستر تاريخ حديث معاصر ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005، ص52.

أن هذه الأرقام لاتدل على الحقيقة فالمشكل ليس في الأرقام ولكن في التاريخ نفسه، تبدأ من 1830 ونهاية آخر مقاومة بالصحراء الجزائرية سنة 1912. إلى هذا التاريخ بقينا العنصر المنهزم الضعيف الذي تعرض إلى وحشية الاحتلال [1].

كما عبر الجزائريون أيضا عن مواقفهم عبر عدة أشكال منها :

1ـ تشكيل الوفود وتقديم العرائض : كان من بين الوفود التي عبرت عن رفض التجنيد ذلك الوفد الذي شكله سكان بلدية مدينة الجزائر، حين قدموا عريضة تحت إشراف لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين في ماي 1912 إلى الحكومة والمجلس الوطني الفرنسي ، والتي اعتبروا فيها أن قانون التجنيد معادي للديمقراطية وأنه مهين للجزائريين خاصة من خلال المنحة المالية المقدمة ، كما أنه غير عادل من ناحية مدة الخدمة المقدرة بثلاث سنوات [2].

كما قدم سكان مدينة الخروب بالجزائر العاصمة عريضة إلى رئيس مجلس الأمة الفرنسي والتي عبروا فيها عن رفضهم للتجنيد واندهاشهم من إصدار الحكومة له وأنهم لن يقبلوا به إلا إذا أرغموا عليه، وعند ذلك فلابد من تحقيق المساواة بينهم وبين الفرنسيين لكن دون تجنيسهم [3].

2ـ المظاهرات : قابل الجزائريون قرار التجنيد بمظاهرات صاخبة منذ 1908، لكنها كانت سلمية مثلا في جهة "رفيقو" تظاهر 3000 شخص أمام مقر البلدية، مما اضطر رئيس المجلس البلدي بإعطائهم وعدا بعدم تجنيدهم للحرب في المغرب ، ثم قام الحاكم العام بإصدار مرسوم يؤكد فيه على احترام حرية وأملاك الجزائريين، لكن لم يعدهم بعدم فرض

(1)فرحات عباس : الشاب الجزائري ، تر: احمد منور ، دار المسك ، الجزائر ، 2010، ص39.

(2)عبد الرحمان بن إبراهيم العقون : المرجع السابق ، ص 40 ، 41.

([3]) المرجع نفسه ، ص46.(ينظر):جمال قنان :نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830ـ1914، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007، ص283.

الخدمة العسكرية عليهم لكن واصل الجزائريون المظاهرات إذ خرج في تلمسان 10 آلاف نسمة سنة 1909 [1].

3ـ الاختفاء والهجرة : كان من مظاهر رفض التجنيد الإجباري اختفاء الشباب والالتجاء إلى الجبال خاصة في باتنة و"تدرومة" مما أقلق السلطات ، وقد لجأ الجزائريون أيضا إلى الهجرة إذ هاجروا إلى المشرق العربي خاصة مع تشجيع الدولة العثماني ، ولوجود عائلة الأمير عبد القادر به ، وكانت تتركز الهجرة خاصة بسوريا ومصر والحجاز والمغرب وتركيا وتونس ففي 1910 حدثت هجرة من سطيف كما هاجر المئات من قسنطينة و سطيف ومدن أخرى سنة 1911.و هاجرت 1200 عائلة من تلمسان سنة 1911 نحو سوريا ، و حدثت هجرة إلى فرنسا بسبب التجنيد وقد ازداد عدد المهاجرين من خمسة آلاف إلى ثمانين ألف خلال الفترة من 1912 إلى 1918 للعمل في المصانع الفرنسية [2].

**ب ـ المواقف الشعبية :**

**ـ انتفاضة بني شقران معسكر 1914 :**

عشية اندلاع الح ع 1 كانت فرنسا مستعدة لتجنيد المزيد من أبناء الجزائر للدفاع عنها خلال هذه الحرب ، بفضل فرض التجنيد وكذلك بإتباع سياسة الترغيب والترهيب ، وقد فر العديد من المجندين من صفوفها ، كما هو حال الشباب الباقين الذين لجأوا إلى الجبال فرارا من التجنيد ، لذلك فإن فرنسا كانت تتوقع قيام ثورة ضدها ، وهو ما وقع فعلا سنة 1914 في منطقة بني شقران بولاية معسكر وذلك بعد أن قامت السلطات باستدعاء أربعين شاب من دوار "سيدي دحو

(1) أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق ، ص177 ، 178.

(2)بشير بلاح وآخرون :تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص320 ، 322.

" بمنطقة "بني شقران "إلى مقر البلدية المختلطة بمعسكر وقد توسط لهم أعيان المنطقة لدى المتصرف المدني ولكن دون جدوى [1].

توجهت السلطات إلى عرش "الفراقيق "لإحصاء الشباب قصد تجنيدهم ، لكن عارض شيوخ العرش تسليم أبنائهم مما دفع بالسلطات إلى اعتقال ست شخصيات من هؤلاء الشيوخ فثارت ثائرة السكان وأعلنوا الجهاد وقتلوا جنديين فرنسيين وجرحوا المتصرف المدني ، ثم ازدادت حدة المواجهات مما تطلب زيادة في القوة العسكرية بالمنطقة ، فتم إيفاد قوة عسكرية تضم 1500 جندي بقيادة الجنرال "لاريت " والتي أقدمت على اقتحام عرش الفراقيق وقنبلته بالقذائف ثم اتجهت إلى دواوير أخرى [2].

**ـ ثورة الأوراس 1916.1917:**

كانت بلاد الأوراس هي الأخرى ترفض التجنيد الإجباري لأبنائها خدمة لمصالح دولة كافرة فمنذ أواخر سنة 1914 ساد السخط على هذا القانون الذي جاء ليزيد حالة الأوراسيين سوءوقد تعددت الآراء حول أسباب اندلاع هذه الثورة .فمنها محاولة التخلص من التجنيد الإجباري وتطبيقه الاستثنائي على الجزائريين ، وكذلك سياسة الفقير والتجويع واستمرار العمل بقانون الأهالي ، وتدهور الوضع الاقتصادي للجزائريين ، في حين رأى البعض أنها نتيجة ازدياد الدعاية الألمانية بالجزائر ، وأنها كذلك جاءت بفعل التأثر بنشاط الجامعة العربية ورأى آخرون أنها بتأثير من الطرق الصوفية الداعية للجهاد ، في حين رأى البعض الآخر أنها بفعل الطابع المتأصل في الأوراس الرافض للحكم الأجنبي[3].

(1) محفوظ قداش : جزائر الجزائريين ، المرجع السابق ، ص256.

(2) بن حمودة بوعلام : المرجع السابق ، ص52 .

(3) محمد العيد مطمر :شهادات ووثائق عن ثورة 1916 ، جمعية أول نوفمبر ، بانتة ، ثورة الأوراس 1916، دار الهدى ، الجزائر ، [د:ت]، ص397.

بدأت حالات التمرد على قانون التجنيد في الأوراس سنة 1916 .وقد قاده شباب من "أولاد عوف " بجبال "أولاد سلطان " بعين توتة الواقعة جنوب غرب باتنة ، كان في مقدمة الشباب "محمد بن بلقاسم بن النوي " يساعده "محمد الوصيف "، وقد تحصنوا بجبال متليلي لمواصلة ثورتهم، وقد عملوا على التأثير في المجندين المتواجدين في كل من بلدية "سقانة "و "أولاد سحنون "، والذين تمكنوا بالتنسيق معهم من نصب الكمائن واغتيال قادة العسكريين بالمنطقة[1] بدأ الهجوم في ليلة 11 نوفمبر 1916 بعين توتة والذي زامن استكمال السلطات إحصاء شباب المنطقة لدمجهم في جيشها، وقد أحرق خلاله الثوار برج المدينة وقتل عدد من الجنود منهم النائب العام وموظف سامي بالإدارة بباتنة ، وفي نفس الليلة قتل مسؤول الغابات ببريكة وأحرق الثوار ضيعة أحد المعمرين وحاصروا مدينة بريكة [2] .

نتج عن هذه العمليات محاكمة 825 شخص وإصدار عقوبة بالسجن الجماعي لـ 805 فرد لمدة 715 سنة بشكل جماعي وغرامة مالية 706656 فرنك [3]، وقد ظل هؤلاء الثوار والبالغ عددهم حوالي 1500 ثائر. يواصلون ثورتهم ضد قرار التجنيد وقد شملت مناطق أخرى كـ "عين مليلة " و "عين كرشة "، وفي سنة 1916 هاجم فريق آخر من أولاد الصباح قرية "الشمرة "، وفي 14 أكتوبر 1917 ثار "مسعود بن زلماط " رفقة عدد من الثوار وهاجموا مركزا للجيش الفرنسي بقرية "فم الطوب "بنواحي "آريس " وتمكنوا من قتل عدد من الفرنسيين ثم لجأوا إلى الجبال للإختفاء، فيها وهناك تمكنوا من زيادة العمليات العسكرية المباغتة على مراكز الفرنسيين [4].

(1) محمد العيد مطمر : المرجع السابق ، ص65.

(2) المرجع نفسه ، ص113.

(3) مليكة قليل ، المرجع السابق ، ص105.

(4) بشير كاشةالفرحي : المرجع السابق ، ص 101.

**ـ ثورة التوارق 1916 :**

بعد ازدياد الثورات في الجزائر نتيجة ازدياد التسلط الاستعماري خاصة تلك التي اندلعت في الأوراس وتحت تأثير الأفكار الوطنية والجامعة الإسلامية ، فقد اندلعت ثورة أخرى بالجنوب الجزائري ألا وهي ثورة "الهقار "1916 . والتي انتفض ثوارها بعد أن تجهزوا عدة وعتاد فقد انظم إليها ثوار من "بني ميزاب "و غرداية و ورقلة بعد أن أعلن الزعيمان "أحمد سلطان "و "الشيخ عبد السلام " الجهاد ضد الفرنسيين في فيفري 1916 وقام الثوار بمحاصرة "جانت " التي كانت تحت قيادة الضابط " لوران لا بيير " ودام حصارها من 6. 24 مارس 1916 فانسحب الضابط إلى قلعة "موليناياك " بـ إليزي لكن بعد أن أراد العودة إلى جانت التي وصلتها قوات فرنسية استسلم للثوار بعد محاصرته [1].

واصل "أحمد سلطان " جهاده وكون في 1917 قوة عسكرية ، وهاجم مراكز القوات الفرنسية بالمنطقة، لكن نظرا لتفوق القوات الفرنسية عدة وعتادا فقد قضت على ثورته ..كما كانت الثورة مشتعلة في الهقار سنة 1916 ضد رجال الدين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون الأعمال الخيرية لتحقيق مصالح فرنسا في المنطقة منهم "الأب دوفوكولد " الذي تم القضاء عليه من طرف المجاهد "كوسن الترقي "[2].

**2) مواقف الفرنسيين :**

لطالما كان انضمام الجزائريين كجنود للجيش الفرنسي محل استحسان من طرف الفرنسيين خاصة المستوطنين منهم ، لأنهم كانوا يحصلون على مقابل مالي أو أوسمة شرفية ، ولكن مع بروز فكرة فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين إجباريا ظهرت مواقف متعددة بين مؤيد ومعارض لهذا القرار ، فبعد الإعلان عن تعيين اللجنة العسكرية لدراسةتطبيق التجنيد

(1)غالية عبد القادر : محطات تاريخية ، المؤسسة الصحفية بالمسيلة ، الجزائر ، ط1 ، 2013 ، ص 73.

(2)المرجع نفسه ، ص73.

سنة 1907 أثارت صحيفة " Ladépeche Algérienne" تساؤلا عنيفا قائلة :<< سوف تدربون الرعاع على استعمال البندقية ...سوف تجتثونهم من جذورهم وتزرعون فيهم بذرة النهب والسلب والإجرام >>وهذا على حسب موقف كاتبها "Jules Rouanet" .وقد احتجت في حملتها بأن قرار الخدمة سيجعل الجزائريين يتحصلون بذلك على حقوق سياسية وأن إعادة الجنود الفرنسيين إلى فرنسا سيمكن الجزائريين من الثورة على الفرنسيين، وأن تجنيدهم كقناصة مكلف ماليا وغيرها من الحجج [1].

وهو نفس الموقف عند صحيفة " le Sémaphore de Marseille "التي عبرت عن تخوفات المستوطنين من قرار تجنيد الجزائريين ، وهو نفس الموقف عند صحيفة " le bulletin de comité" .فيما رأت صحيفتا " quinzaine colonial"و l' action colonial"أن التجنيد سيجعل الجزائريين ينجذبون نحو الفرنسيين ، كما أعرب Chautempsو الذي كان وزير أسبق للمستعمرات أنه <<من حقنا أن ننتظر الكثير من الخدمة العسكرية حين يتطوع لها العرب ، كما أن من حقنا التخوف من التطبيق المستعجل للخدمة العسكرية الإجبارية>>[2]. كما نجد أن الجنرال "بول آزان "بالرغم من تأييده لقرار تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين ، إلا أنه كان يرى أنه يتوجب إبقاء الجزائري في تخلفه لأنه <<إن تجند فإنه سيكتسب في فرنسا عادات مذمومة، وأن السلطات ستضطر إلى التعامل معه بطريقة متحضرة فيصبح مغرورا، ولذلك ينبغي إعادة تربيته عدة شهور عند عودته إلى كتيبته القديمة في الجزائر ...>>[3].

---

(1) شارل روبير أجرون :المرجع السابق ، ص729.

(2) المرجع نفسه ، ص730.

(3) محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص80 .

كما نجد أن الكولون أنفسهم قد اتخذوا مواقف مناهضة لقرار تجنيد الجزائريين ، وهذا بالاستناد على عدة حجج منها :-1. أنه سيمنح أولئك الأهالي المجندون والذين يمثلون الأغلبية بالجزائر، حقوقا سياسية مقابل تأديتهم للخدمة العسكرية الإجبارية ، ويصبحون بذلك على قدم المساواة مع المعمرين ، لذلك فإنه بمجرد أن رأوا معارضة النخب الجزائرية اغتبطوا لذلك وراحوا يحرضون صحفهم ونوابهم في المجالس الفرنسية سواء المحلية أو في المجلس الوطني ، على ضرورة إبعاد الجزائريين على الانخراط في الجيش الفرنسي ردءا للعواقب التي ستنجر بالسلب عليهم (الكولون )لاحقا [1].

أما الحاكم العام "جونار " فقد صرح في تقرير صادر في 12 مارس 1908 أن المشكل الذي يراه في تجنيد الجزائريين هو إجبارهم على الخدمة حيث قال :<<لن يشمل التجنيد جميع الناس ، ومع هذا فالجميع يشعرون بأن هذا الخطر يهددهم >>وأكد من خلال هذا التقرير أنه لن يتم إلغاء قانون الأهالي والمحاكم الرادعة، وختم تقريره بإعلان تأييده لقانون التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين بقوله :<<إنني لا أعارض تجنيد الأهالي مبدئيا لأن التجنيد الإجباري سيفرض نفسه في يوم من الأيام >>وعليه فإن "جونار "يؤيد التجنيد لكنه مع ذلك حرص أن يكون تدريجيا ، لذلك فقد قام "كليمنصو "والذي كان يشغل منصب وزير الداخلية ورئاسة الحكومة بإحصاء الشبان بصفة تدريجية حتى يتجنب حدوث ثورة الأهالي وعد استجابتهم للتجنيد [2].

وبعد أن ازدادت مطالب الشبان الجزائريين منذ 1912 على الحكومة الفرنسية بعد فرض التجنيد الإجباري و المتمحورة حول إلغاء قانون الأهالي والمساواة في الضرائب وغيرها

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص185.

(2) شارل روبير أجرون : المرجع السابق ، ص734، 735.

وقد ازدادت آمال المجندين الجزائريين في الحصول على حقوق سياسية ومدنية من الحكومة الفرنسية بعد الحرب .وقد صرح السيناتور "سان جرمان " بأن الوضعية الوحيدة الممكنة اتجاه الأهالي حسب قوله :<<قام الأهالي بواجبهم اتجاهنا ويستحقون المكافأة ، ولكن هل من الضروري لقول ذلك اللجوء إلى إجراءات متهورة >>، وهو يقصد بذلك إصلاحات 4 فيفري 1919 التي عارضها المعمرون [1].

من خلال دراستنا لقانون التجنيد الإجباري للجزائريين الصادر في 03 فيفري 1912 نستطيع القول أن السلطات الفرنسية قد استغلت الطاقات البشرية الجزائرية في الدفاع عنهامن خلال تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين من طرف النائب "ميسمي "والذي تمكن من إقناع الحكومة بفرضه رسميا 03 فيفري 1912 ، وبذلك جندت فرنسا آلاف الجزائريين للدفاع عنها في مختلف الجبهات والتي لم يكن لها أي فائدة تعود عليهم .وبذلك فقد تولدت انعكاسات هامة فقد أسهم في ظهور الوعي السياسي في الأوساط الجزائرية خاصة مع عودة المجندين إلى البلاد ، فظهرت الأحزاب الوطنية المدافعة عن حقوق الجزائريين، أما انعكاساته على الناحية الاقتصادية فهي تتمحور حول ظهور طبقات البرجوازية في المجتمع الجزائري مما دفع بالكثير من الأهالي إلى الهجرة خاصة إلى فرنسا للعمل في مصنعها هروبا من الفقر والعوز ، أما انعكاساته على الناحية الاجتماعية والثقافية فقد تمثلت في ظهور الطبقية الاجتماعية والهجرة إلى خارج البلاد كما أنه ولد أزمات نفسية لدى المجندين كما أنه ظهر وعي ثقافي نتيجة ميلاد النوادي الثقافية، كما كانت هناك مواقف متعددة من قانون التجنيد .فالجزائريون رفضوه كونه سخرهم للدفاع عن دولة كافرة لذلك فقد لجأوا إلى الثورات والانتفاضات ، أما الفرنسيين فقد رأى بعضهم أنه وسيلة لدفاع وتحقيق الأمن لهم بينما رفضه المستوطنون خوفا من حصول الجزائريين على حقوق سياسية مثلهم .

(1) كوليت وفرنسيس جونسون : الجزائر الخارجة عن القانون ، تر : محمد المعراجي ، دار شالة ، الجزائر 2014 ، ص72.

من خلال دراستنا التي تناولت جانبا من السياسة الاستعمارية والقهرية في حق الجزائريين والتي تجلت في فرض قانوني الأهالي 1881والتجنيد الإجباري 1912،والذين شكلا أحد أبشع القوانين العنصرية التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الجزائريين وعاملتهم بمقتضاها على أنهم جنس مختلف ومستعبد .

ولذلك من خلال هذه الدراسة التي تناولت القوانين الاستثنائية الفرنسية بالجزائر ،نكون قد استخلصنا ما يلي:

ـ محاولة السلطات الفرنسية دمج الجزائر بفرنسا وجعلها جزء منها .ومن ثم السعي إلى جعلها مسرحا لتجاربها السياسية الإدماجية المختلفة .

ـ استغلال الاقتصاد الجزائري لخدمة اقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية،وبالتالي تدهورت الصناعة والتجارة والزراعة الجزائرية وتوسع السلطات الفرنسية في حيازة أراضي الجزائريين ،من خلال مختلف القوانين خاصة قانون "فارني"1873 ،واستحوذ الأوربيين على أخصب الأراضي وبالتالي ازدياد النظام الاستيطاني.

ـ تدهور الأوضاع الاجتماعية التي تأثرت بالسياسة الفرنسية الرامية إلى تفتيت المجتمع الجزائري خاصة مع عمل السلطات الفرنسية إلى إدخال عناصر أوربية إلى المجتمع الجزائري لتفكيكه ونشر التجهيل في المجتمع الجزائري من خلال التضييق على التعليم الديني،ومضايقة العلماء وهدم المراكز العلمية والدينية .كما تدهورت الحالة الصحية فانتشرت الأمراض والأوبئة كالكوليرا التيفوس ما أودى برواح العديد من الجزائريين.

ـ إصدار السلطات لقانون الأهالي في28 جوان 1881والذي يعد جملة من الإجراءات العقابية ضد الجزائريين والذي لجأت إليه السلطات بعد القضاء على ثورة المقراني 1871،وهو إجراءات استثنائية خارجة عن القانون العادي.

ـ احتواء قانون الأهالي على جملة من المخالفات الاضطهادية يتم بموجبها معاقبة الجزائريين سواء بالتغريم أو النفي أو السجن .

ـ منح الحكام الإداريين حق ممارسة السلطة القضائية ومعاقبة الجزائريين المرتكبين المخالفات الواردة في قانون الأهالي والذين تمادوا في ممارسة هذه السلطة فمنعوهم حتى من حق التقاضي أمام المحاكم أو الدفاع عن أنفسهم .

ـ انحصرت أحكام قانون الأهالي في السلطة على كل من الوالي العام الفرنسي والمحاكم الابتدائية الزجرية ، سلطة المتصرفين العدلية الزجرية وكذا محاكم الجنايات الخاصة بالمسلمين و منح الحاكم العام سلطة السجن وتغريم الأهالي وسجنهم دون محاكمتهم .

ـ كان من أشد العقوبات المترتبة على هذه المخالفات العقوبة الجماعية التي تسدل على كامل الأفراد إضافة إلى عقوبة السجن والنفي خاصة إلى "كاليدونيا الجديدة ".

ـ كان لقانون الأهالي انعكاسات متعددة من الناحية السياسية نجده قد حرم الجزائريين من حقوقهم السياسية ،كما نتج عن تطبيقه تدهور في الأوضاع الاقتصادية للجزائر نتيجة تزايد مصادرة أراضيهم وجمع الضرائب المتنوعة .

ـ تصدي الجزائريين لقانون الأهالي المفروض عليهم من خلال إرسال وفود إلى الحكومة الفرنسية ،وتأسيس جمعيات وأحزاب سياسية للمطالبة بإلغائه ،كما ازدادت الثورات والانتفاضات الشعبية ردا على هذا القانون وتعبيرا عن رفض القوانين الفرنسية ،وتأييد بعض الفرنسيين له.

ـ كانت فكرة التجنيد الجزائريين قديمة تعود إلى بدايات الاحتلال ،ثم عمل النائب "ميسمي" منذ 1907على إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي.

ـ فرض التجنيد الإجبار على الجزائريين بمقتضى القرار الصادر في 3فيفري 1912حتى يكون وقود حرب في جبهات الدفاع عن فرنسا .

وذلك بإصدار مراسم وقوانين متعددة من أجل تجسيد مشروعها وقد حدد مدة الخدمة العسكرية بثلاث سنوات ومنح المجند منحة قيمتها 250 فرنك ،وقد احتوى على ثلاثين مادة مقسمة إلى أربع أبواب،وقد جندت به آلاف الجزائريين وأقحتهم في الحرب لاناقة لهم فيها ولا جمل .واستغلت الجزائريين في ساحات القتال.

ـ كان لقانون التجنيد انعكاسات واضحة على الجزائريين ،إ أنه أسهم في نمو الوعي الوطني وظهور الحركة الوطنية الجزائرية،إذ تم تنظيم المظاهرات وتحرير العرائض وإرسال الوفود إلى الحكومة الفرنسية للمطالبة بالحقوق السياسية والمساواة مع المعمرين ،كما ظهر الفقر والمجاعة نتيجة هجرة معظم الجزائريين للعمل في فرنسا ،كما حدث ركود ديمغرافي نتيجة استغلال عد كبير من السكان في الحرب ومغادرتهم للبلاد .

ظهور الطبقية الاجتماعية ،كما أنه ولد أزمات نفسية لدى المجندين ،وتنامي الوعي الوطني بفضل النوادي والجمعيات .

بروز المواقف الجزائرية الرافضة للتجنيد بصفة واضحة كونه يتناقض مع الدين الإسلامي ،واندلاع الثورات الشعبية كـ"بني شقران "1914 و الأوراس 1916 ،والتوارق1916 .

معارضة بعض الضباط الفرنسيين لتجنيد الإجباري للجزائريين ،خوفا من أن يطالبوا بحقوقهم السياسية ،فسخروا لذلك صحفهم ونوابهم في المجالس المختلفة ،بينما رأى آخرون أن تجنيد الجزائريين سيحقق أمانيهم .

## ملحق رقم 01 :

# 65 ـ عريضة سكان مدينة قسنطينة[1]
# (1892)

**حضرات السادة أعضاء مجلس الشيوخ**
**حضرات السادة النواب**

نحن في الجزائر أربعة ملايين من الأهالي المسلمين ونعيش وسط خمسمائة ألف من الأوروبيين نصفهم فقط من المواطنين الفرنسيين على أقصى تقدير والحال أن هؤلاء الأخيرين هم وحدهم يديرون وبالأحرى يحتكرون شئون البلاد، وبالتالي يستحوذون على كل الفوائد: فاليهم المجالس البلدية والمجالس العامة في العمالات والمجلس الأعلى للحكومة، واليهم الوظائف والمهام والمرتبات الكبيرة والصغيرة واليهم المالية والميزانيات والمنح والملايين التي تلقي بها فرنسا كل سنة، بسخاء، في الجزائر، وإليهم الاستفادة من التنازلات عن أجود الأراضي، واليهم المدن والقرى والضياع.

اليهم كل شيء
والينا نحن لا شيء

ومع ذلك فنحن أكثرهم عددا ست عشرة مرة، وندفع في شكل الضرائب بمختلف أنواعها ـــ بقطع النظر عن أي اعتبار ـــ الضعف أو ثلاث مرات أكثر ممّا يدفعون.

---

(1) المصدر: عن الدكتور الطيب مرسلي
Contribution à la question indigène : Constantine. 1894 pp 93-100.



**جمال قنان : نصوص سياسية ... المرجع السابق، ص 250.**

## ملحق رقم 01 :

وبالفعل، فنحن ندفع مثلهم:
كل الرسوم والتي بمقتضى اجراء تعسفي ملزمين بدفعها نقدا.
الضريبة العقارية على البنايات.
رسم على الكراء وعلى الكلاب.
ضريبة على المهن وضريبة للغرف التجارية.
ضريبة على أشجار العنب.
حقوق التسجيل والطابع الضربيين.
المكوس في الأسواق والساحات التجارية.
كل ضرائب العمالات والبلديات.

ومثلهم كذلك نساهم، بقدر امكانياتنا الضعيفة في تمويل كل الضرائب الغير المباشرة وفي الرسم على البحر وفي مدا خيل البريد والبرق والسكك الحديدية والحركة التجارية والصناعية والزراعية.

وندفع نحن وحدنا، زيادة عنهم:
الزكاة على الأنعام.
العشر على المحاصيل الزراعية.
الضريبة على البساتين.
الضريبة على النخيل.
الضريبة على تكوين الملكية.

الضريبة على الزواج وعلى الاحتفالات وعلى الأعياد الدينية والأعياد العائلية وغيرها. ونتحمل مصاريف الترجمات الشرعية وغيرها. ونستطيع أن نضيف بأننا ندبر بواسطة امكانياتنا وحدها، موارد لتغطية حاجات فقرائنا ومرضانا وأئمتنا ومساجدنا ونحن وحدنا نقوم بتغطية مصاريف دفن المسلمين المعدمين سواء أكانوا جزائريين أم أجانب لأنه إذا كان في ميزانيات بعض السنوات بنودا للصرف على هذه أو تلك من المصالح، فان المبلغ المعتمد هو من الضآلة بحيث أن التكاليف تقع على عاتقنا بكاملها تقريبا.

251

**جمال قنان : نصوص سياسية ... المرجع السابق، ص 251.**

**ملحق رقم 01 :**

يضاف الى هذا كوننا خاضعين للحجز أيضا ولحراسة المدن والقرى والطرقات والجبال الشيه الجرداء وضياع المعمرين ومكاتب حكام البلديات المختلطة وخيولهم وكلابهم. وحيوانات وبشر. فنحن كلنا خاضعين للتسخير الى أقصى درجة. كما أننا نأوي الموظفين والشواش والصيايحية والقياد والقضاة ورجال الدرك وحراس الغابات وكل من له علاقة من قريب أو بعيد بالسلطة.

آه نعرف جيدا أن هذا ليس قانونيا وأنه لن يرغمنا أحد على ذلك ولكننا نعرف أكثر، كم سيكلفنا ذلك إذا نحن لم نقم به، وعلى كل، ففي مناطقنا التي هي بصفة عامة خالية من الفنادق ومن المطاعم، أليس من الواجب استضافة أي كان؟ أو ليس مضطر هو الآخر على قبولها؟

نعم، يجب أن تراعي لنا جميع هذه الالتزامات التي تثقل كاهل مداخلنا التي هي في الأصل ضعيفة. وإذا ما أضفنا الى هذا، الغرامات والحبس ومصادرة الأسلحة التي نتعرض لها في كل لحظة، فأننا نستطيع أن نؤكد وبدون تردد أن العربي الذي يملك أقل من المعمر، يدفع في النهاية ضعفين أو ثلاثة أضعاف ما يدفعه المعمر في الوقت الذي يملك أقل منه بكثير. فهل هناك حالة أشد بؤسا من هاته ومصير أكثر ألما من هذا؟!

كيف نستطيع أن نصمد؟ وكيف يمكن لنا أن ننشد الرخاء؟ فليس لنا صوتا مسموعا في سير الأمور كما أننا لا نستطيع أن نقول كلمة مؤثرة حتى في الشئون التي تخص الأهالي وحدهم.»

**جمال قنان : نصوص سياسية ... المرجع السابق، ص 252.**

# ملحق رقم : 02

المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي

1900 – 1830

Tirailleurs algériens en colonne en 1886 (Edouard Detaille).

2

محمد بجاوي : المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، ماجستير في التاريخ الحديث، التاريخ ، جامعة بوزريعة ، الجزائر . 2006-2005، ص،ص 2 ، 65.

# ملحق رقم : 02

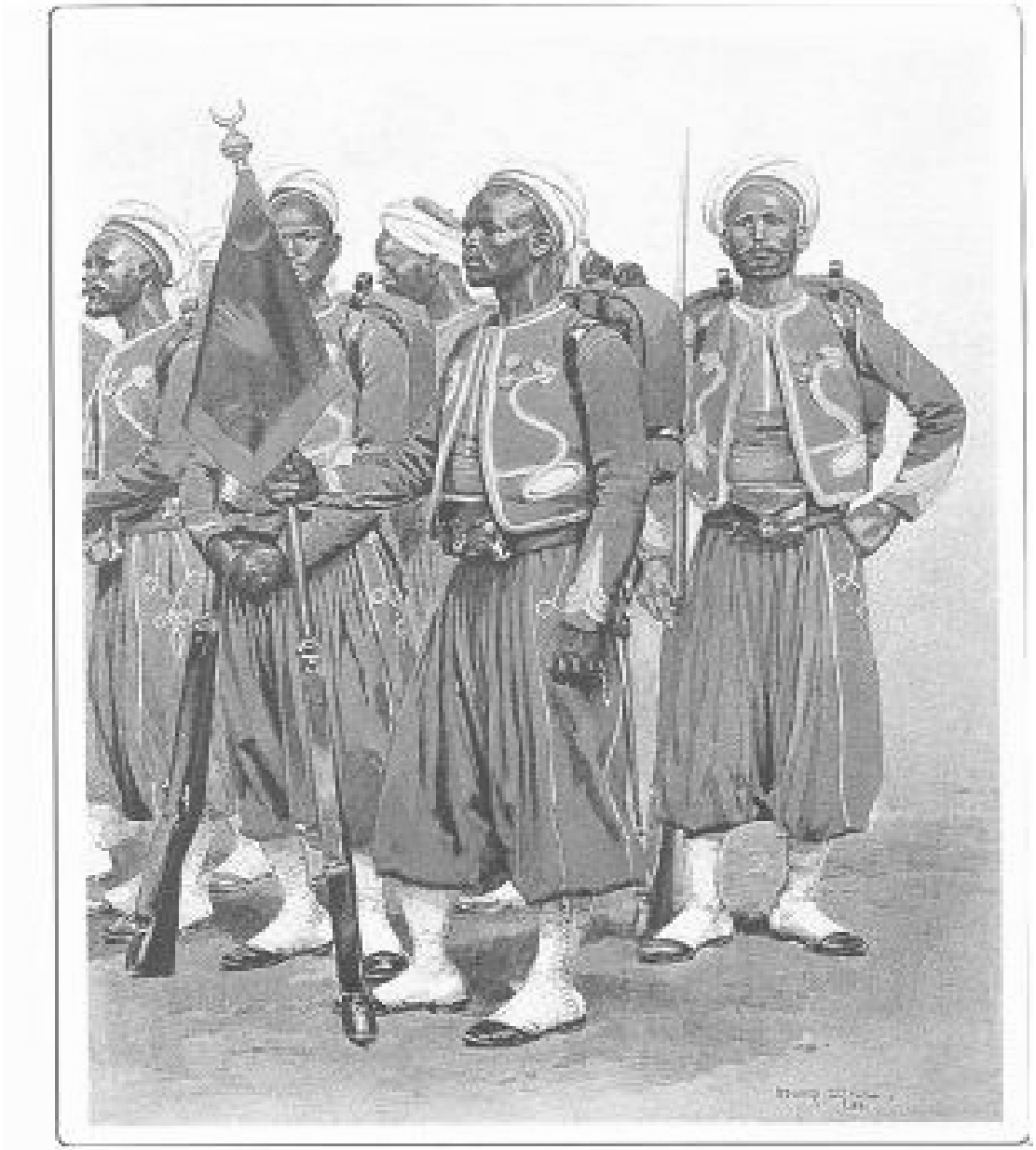

Tirailleurs algériens en grande tenue (Edouard Detaille)

63

محمد بجاوي : المرجع السابق، ص 65.

## 1. قائمة المصادر :

**أ ـ مصادر باللغة العربية:**

1ـ بن حبيلس الشريف :الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي ،تر:عبد الله حمادي وآخرون،دار بهاء الدين ،الجزائر ،2009.

2ـ بيكار زدرا:شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر ،تر:فتحي سعيدي ،موفم للنشر ،الجزائر ،2011.

3ـ حمدان خوجة :المرآة ،تق:محمد العربي الزبيري،منشورات ANEB، الجزائر ،2005.

4ـ عباس فرحات :تشريح حرب ،تر :أحمد منور،دار لمسك ،الجزائر ،2010.

5ـ عباس فرحات :الشاب الجزائري ،تر :أحمد منور،دار لمسك ،الجزائر ،2010.

6ـ فضيل الورثلاني :الجزائر الثائرة ،دار الهدى ،الجزائر ،[د:ت].

7ـ المدني أحمد توفيق :هذه هي الجزائر ،عالم المعرفة للنشر ،الجزائر ،2010.

**ب ـ مصادر باللغة الفرنسية :**

1 Abbas Farhat: La nuit colonial. Ministère de la culture Algera.2009.

2 Massali Hadj:les mémoires de :Massali hadj(1898_1938) Ministere de culture Alger.2009.

## 2. قائمة المراجع :

**أ ـ مراجع باللغة العربية :**

1ـابراهيم عبد المجيد مروان :أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ،مؤسسة الوراق ،عمان ،ط1 ،2000.

2. أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية (1830ـ1900)،ج1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1، 1992 .

3ـ أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية (1900ـ1930)،ج2،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط2، 1992 .

4ـ أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية ،(1930ـ1945)،ج3 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط3، 1992.

5ـ أبو القاسم سعد الله :تاريخ الجزائر الثقافي ،ج2 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط3 ،2005.

6ـ أبو القاسم سعد الله :أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،ج4 ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،ط1، 1996 .

7ـ أبو القاسم سعد الله :خلاصة تاريخ الجزائر (1830ـ1962)،دار الغرب الإسلامي ،بيروت .

8ـ أجرون شارل روبير :الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871ـ1919) ،تر :الحاج مسعود ،ج1 ،دار الرائد للكتاب ،الجزائر ،ط1 ، 2007 .

9ـ أجرون شارل روبير:الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871ـ1919) ،تر :الحاج مسعود،ج2 ،دار الرائد للكتاب ،الجزائر،2007.

10ـ أجرون شارل روبير:تاريخ الجزائر المعاصرة ،ج1 ،دار الأمة ،الجزائر ،ط1 ،2008.

11ـ أجرون شارل روبير:تاريخ الجزائر المعاصرة ،تر : فاطمي جمال وآخرون ،ج2 ،دار الأمة ،الجزائر ،2009.

12الحسيني الجزائري بديعة :الأمير عبد القادر حقائق ووثائق ،دار المعرفة ،الجزائر ،ط2 ،2008 .

13الزيدي مفيد :منهج البحث التاريخي ،دار الناهج،الأردن ،2009.

14.سماتي محفوظ ،الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها ،تر كمحمد الصغير بناتي وآخرون ،مطبعة الديوان الوطني لمحو الأمية ،الجزائر ،2000.

15ـ صديق تواتي :مبعدون إلى كاليدونيا الجيدة ،دار الأمة ،الجزائر ،ط1 ، 2007.

16ـ الطيبي محمد: الجزائر عشية الغزو الاحتلالي،ابن نديم للنشر ،الجزائر ،ط1، 2009.

17العقون عبد الرحمان بن إبراهيم :الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920ـ1936)،منشورات السائحي ،الجزائر ،ط3 ،2010.

18ـ الفرحي بشير كاشة :مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830ـ1962)، [د:ن]،الجزائر ،2007.

19ـالوناس الحواس :نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ،كنوز الحكمة ،الجزائر ،2012 .

20ـ بسايح بوعلام :من لويس فليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مضفرا ،تع :خليل أحمد خليل ،المؤسسة الوطنية للنشر ،الجزائر ،2010 .

21ـ بشريرات علي :ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر(1830ـ1962)،تر :مسعود حاج مسعود ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2015 .

22ـ بشير بلاح :كرونولوجيا الجزائر (1830ـ2000)،دار دزاير أنفو ،الجزائر ،ط1 ،2013 .

23ـ بشير بلاح :تاريخ الجزائر المعاصر (1830ـ1989)،ج1، دار المعرفة ،الجزائر ،2006 .

24ـ بقطاش خديجة : الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830ـ1871)،منشورات دحلب ،الجزائر ،2009.

25ـ بن شيخ حكيم :الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912ـ1936)،[د:ن]،الجزائر ،[د:ت].

26ـ بن حمودة بوعلام :الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 ،دار النعمان ،الجزائر ،ط1 ،2012.

27ـ بن داهة عدة :الاستيطان والتوطين ،ج1 ،الجزائر ، 2008.

28ـ بن مرسلي أحمد :ثورة أول نوفمبر في صحافة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائرية جريدة الجمهورية الجزائرية أنموذجا ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،2007.

29ـ بوحوش عمار :التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 ،دار الغرب الإسلامي،بيروت ،1997 .

30ـ بوحوش عمار :العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية ،[د:ن]،الجزائر،2008 .

31ـ بوضرساية بوعزة :سياسة فرنسا البربرية في الجزائر ،دار الحكمة،الجزائر،2010 .

32ـ بوضرساية بوعزة :الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ،منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر،2007 .

33ـ بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب،ج3 ،دار الهدى ،الجزائر ، 2009.

34ـ بوعزيز يحي :سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830ـ1962)،ديوان المطبوعات الجامعية ،2007 .

35.بوعزيز يحيى :كفاح الجزائر من خلال الوثائق ،عالم المعرفة ،الجزائر،2009.

36.بونو ايف :مجازر استعمارية ،تر :العيد دوان ،لاديكو فيرت و سيروس،باريس ،فرنسا ، 2001.

37.جون سون فرانسيس و كوليت :الجزائر الخارجة عن القانون ،تر :محمد المعراجي ،دار شالة ،الجزائر ،2014.

38.حربي محمد :الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،موفم للنشر ،الجزائر ،2008.

39.خرشي جمال :الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر (1830ـ1962)،تر :عبد السلام عزيزي ،دار القصبة ،الجزائر ،2002.

40.خياطي مصطفى :حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي ،منشورات ANEP،الجزائر ،2013 .

41.دياكوف نيكولا :حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين ،تر كعبد العزيز بوباكير ،دار أمدوكال ،الجزائر ،2005.

42.زوزو عبد الحميد :الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007 .

43.زوزو عبد الحميد :محطات في تاريخ الجزائر ،دار هومه ،الجزائر ،2004.

44.سعدي عثمان :الجزائر في التاريخ ،دار الأمة ،الجزائر ،2013.

45.سعيدوني نصر الدين :الجزائر منطلقات وآفاق ،عالم المعرفة ،الجزائر،ط2 2009 .

46. سعيدي مزيان :النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري (1867-1892)،دار الشرق ،الجزائر ،ط2 ،2009 .

47.سيدي الصالح حياة :اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر(1871-1895)،دار الهدى الجزائر ،2012.

48.صاري جيلالي:تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)،تر :قندوز عباد فوزية ،منشورات ،مركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أو لنوفمبر 1954 ،الجزائر ،2010 .

49.طرشون نادية :الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ،منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر ،2007 .

59. عيساوي محمد ونبيل شريخي :الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)،كنوز الحكمة ،الجزائر ،2011 .

51.غالية عبد القادر :محطات تاريخية ،المؤسسة الصحفية بالمسيلة ،الجزائر،ط1 ،2013 .

52.غرانميزون لوكور أوليفيه:الجمهورية الإمبراطورية،دار القصبة ،الجزائر،2009.

53. غرانميزون لوكور أوليفيه:الاستعمار والإبادة ،تر: نورة بوزيدة ،دار الرائد ،الجزائر ،2008.

54. غرانميزون لوكور أوليفيه:في نظام الأهالي ،تر :العربي بوينون ،منشورات السائحي،الجزائر،ط1 ،2011 .

55.فركوس صالح : إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ،دار البصائر ،الجزائر ،ط1 و2013 .

56.قداش محفوظ ،محمد قنانش :حزب الشعب الجزائري (1937-1939)،تر:أوذاينية خليل،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2013 .

57.قداش محفوظ :جزائر الجزائريين (1830-1954)،تر :محمد المعراجي ،منشورات ANEP،الجزائر ،2008.

58.قداش محفوظ :تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)،تر:أحمد بن البار ،دار الأمة،الجزائر ،ط1 ،2008 .

59.قنان جمال :التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال (1830-1944)،منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر ،2007 .

60.قنان جمال :قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،ج4 ،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2009 .

61.قنان جمال :نصوص سياسية جزائرية في الفرن التاسع عشر (1830-1914)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007 .

62.قنانش محمد :الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939)،الشركة الوطنية للنشر ،الجزائر ،1982 .

63.كاتب كمال: أوربيون أهالي ويهود بالجزائر (1830-1962) ،دار المعرفة الجزائر ،2011 .

64.محياوي رحيم :دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين ،منشورات جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر ،ط1 ،2006 .

65. مطمر محمد العيد :شهادات ووثائق عن ثورة 1916،جمعية أول نوفمبر باتنة ،ثورة الأوراس 1916 ،دار الهدى ،الجزائر ،[د:ت].

66.مقلاتي عبد الله :المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014.

67.مناصرية يوسف :دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)،دار هومه ،الجزائر ،2013.

68. مهساس احمد :الحقائق الاستعمارية والمقاومة ،دار المعرفة ،الجزائر ،2007 .

69.ميكاشير صالح :حكايات من الذاكرة ،تر كالعيد دوان ،دار الأمل ،الجزائر ،2012.

70.هويدي صلاح :تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1789ـ1914)،دار الوفاء لدنيا الطبع ،مصر ،ط1 ،2003.

71.يحياوي مرابط مسعودة :المجتمع المسلم والجماعات الأوربية في جزائر القرن العشرين،مج1،دار هومه،الجزائر،2010 .

**ب . المراجع باللغة الفرنسية:**

1.Amar Amoura .Breue listoure Dalgerie.tra:A.A.Maardji.editions Railama du livre .Alger.2002.

**3. الرسائل الجامعية :**

1. بلجة عبد القادر :مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1907ـ1945)،دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامع جيلالي اليابس ،سيدي بلعباس ،2016.

2. بن الصغير النوي :الحركة الإصلاحية في الأوراس محمد الغسيري أنموذجا (1930ـ1974)،ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ،قسنطينة، 2009 .

3. زين العابدين علي :الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري (1914ـ1962)،ماجيستر في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور ،جامعة أدرار ،2014.

4. غريري سليمان :الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940ـ1954)،دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011.

5. قليل مليكة :هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900ـ1939)،ماجيستر في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009.

مطبقاني مازن صلاح حامد:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1939)،ماجيستر في الآداب ،جامعة الملك عبد العزيز والسعودية ،1985.

6. محمد بجاوي : المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، ماجستير في التاريخ الحديث، التاريخ ، جامعة بوزريعة ، الجزائر ، 2006.

7. معزة عز الدين :فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1995)،ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري،قسنطينة ،2005 .

**4. الملتقيات :**

1.بن زيان عبد الرحمان :التنصير في الحواضر الجزائرية الكبرى (1830-1954)واستراتجيات المجابهة جامعة تلمسان أنموذجا،الملتقى الوطني الثاني حول التنصير في الجزائر ،الواقع التاريخي وأساليب المجابهة الحضارية ،دار أمجد للطباعة ،الجزائر ،2015 .

2.قويشع جمال الدين :التنصير في جزائر الاستقلال ،بحث في أسباب التهوين والتهويل ،الملتقى الوطني الثاني حول التنصير في الجزائر الواقع التاريخي وأساليب المجابهة الحضارية ،دار أمجد للطباعة ،الجزائر ،2015 .

**5. المجلات :**

1.بوجمعة أكرم :أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل ،العراق ،2016.

2.صاحب منعم مساعد أسامة :الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية( 1830-1962)ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،الع3 ،العراق ،[د:ت].

3.مطمر محمد العيد :الغزو والاحتلال الفرنسي للأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة (1844-1884)،مجلة كلية العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الع 10 ،2006.

**التلخيص :**

طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة تعسفية في حياة الجزائريين ، من خلال سنها لمجموعة من القوانين الاستثنائية كقانون الاهالي 1881 والتجنيد الإجباري 1912، والذين عكسا الصورة الحقيقية لفرنسا في اضطهاد واستغلال الجزائريين وجعلهم قابعين تحت سلطتها الظالمة ،لذلك فقد انجر عن هذين القانونين انعكاسات سلبية وايجابية على الجزائريين خاصة من ناحية ظهور الوعي الوطني ،فرفعوا الشكاوي والعرائض للمطالبة بحقوقهم المختلفة ،وأشعلوا كان المستوطنون والأوربيون يرون في هذه القوانين وسيلة لتحقيق أمنهم ومصلحتهم.

# Résumé:

L'administration coloniale a adopté une politique arbitraire dans la vie des Algériens en promulguant une série de lois exceptionnelles telles que les lois de 1881 sur les peuples indigènes et les lois obligatoires de 1912, qui reflétaient la véritable image de la France dans la persécution et l'exploitation des Algériens sous son pouvoir oppressif, ce qui a des répercussions négatives et positives sur les Algériens. En ce qui concerne l'émergence de la conscience nationale, ils ont déposé des plaintes et des pétitions pour revendiquer leurs différents droits, et ont incité les colons et les Européens à considérer ces lois comme un moyen de réaliser leur sécurité et leurs intérêts.